الدقم الاقتصادية
Duqm Economist

العدد الثامن والثلاثون - يناير 2025م
مجلة فصلية تصدرها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

11 يناير

الذكرى الخامسة لتولي جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

– حفظه الله ورعاه –

مقاليد الحكم في البلاد

حققت المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية خلال السنوات الخمس الماضية العديد من الإنجازات والاستثمارات

مطـار الدقـم

يمثل مطار الدقم بوابة إلى منطقة ذات إمكانيات اقتصادية وصناعية كبيرة، حيث يخـــدم المطـــار في المقـــام الأول الحركـــة التجـــارية والاقتصـــادية

تتقدم عمانتل بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – بمناسبة ذكرى توليه مقاليد الحكم لهذا الوطن العزيز. ونسأل الله العلي القدير أن يديم على جلالته نعمة الصحة والعافية، وأن يحقق لعُمان وشعبها مزيدًا من التقدم والازدهار في ظل قيادته الحكيمة.

عمانتل
Omantel

نهضة متجددة..
وإنجازات متواصلة

شهدت سلطنة عمان، منذ تولي جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – مقاليد الحكم في البلاد في 11 يناير 2020، حقبة جديدة من التنمية الاقتصادية المستدامة، تجلّت في سلسلة من الإنجازات في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية. هذه المشاريع كانت جزءًا من رؤية عُمان 2040، التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز مكانة السلطنة كوجهة استثمارية إقليمية وعالمية.

ولقد قامت المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية بدور محوري في جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي؛ حيث شهدت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تطورًا نوعيًّا بفضل المشاريع العملاقة، مثل مصفاة الدقم التي تعد واحدة من أكبر مصافي النفط في المنطقة، بجانب ميناء الدقم الذي أصبح محطة استراتيجية للتجارة البحرية، كما شهدت المنطقة تعزيزًا للبنية الأساسية لجذب الاستثمارات الصناعية والسياحية.

وفي إطار التركيز على الصناعات النظيفة والتكنولوجيا المتقدمة، ساهمت هذه المناطق في إيجاد فرص عمل مستدامة للشباب العُماني، كما تمثل المناطق الحرة نقطة جذب رئيسية للمستثمرين بفضل التسهيلات المقدمة والبيئة التنظيمية المشجعة؛ فقد حقق ميناء صحار والمنطقة الحرة قفزات نوعية في الصناعات الثقيلة واللوجستية؛ حيث أصبح مركزًا لإعادة التصدير واستقطاب الشركات العالمية.

أما المنطقة الحرة بصلالة، فقد رسخت مكانتها كمركز لوجستي عالمي وصناعي، لا سيما في مجالات الأغذية والبتروكيماويات والصناعات الدوائية، وأسهمت في دعم الصادرات العُمانية من خلال تقديم خدمات تنافسية.

وأثبتت المدن الصناعية في سلطنة عُمان قدرتها على تعزيز التصنيع المحلي وتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية. وقد ساعدت هذه المدن على تحقيق التكامل بين المشاريع الكبرى، وربطها بشبكة لوجستية متطورة تضم الموانئ والمطارات؛ ما عزز تنافسية السلطنة في جذب الاستثمارات.

إن الرؤية الحكيمة لجلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله – ركزت على تعزيز التكامل بين هذه المناطق، وربطها بشبكة لوجستية حديثة تشمل الموانئ والمطارات؛ ما عزز تنافسية السلطنة في جذب الاستثمارات، كما أعطت الأولوية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإشراك الشباب في مختلف القطاعات الاقتصادية.

فالإنجازات المحققة خلال السنوات الخمس الماضية تمثل نقطة انطلاق نحو مستقبل أكثر ازدهارًا، ومع استمرار الجهود لتحقيق أهداف رؤية عُمان 2040، فإن المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية ستظل في طليعة المشروعات التنموية التي تسهم في تعزيز مكانة السلطنة على الساحة الاقتصادية العالمية.

أسرة التحرير

أثبتت المدن الصناعية في سلطنة عُمان قدرتها على تعزيز التصنيع المحلي وتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية. وقد ساعدت هذه المدن على تحقيق التكامل بين المشاريع الكبرى، وربطها بشبكة لوجستية متطورة تضم الموانئ والمطارات

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman سلطنة عمان

الدقم الاقتصادية Duqm Economy

مجلة فصلية متخصصة في شؤون المناطق الاقتصادية والحرة

تصدر عن:
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

المشرف العام
المهندس أحمد بن حسن الذيب

رئيس التحرير
صالح بن نبهان بن سيف المعمري

التحرير
آمنة بنت سالم بن ربيع السلطية

الاعداد والتصميم
الهوية الأولى للعلاقات والدعاية والإعلان والنشر

@brandone_PR

المراسلات والإعلانات توجه باسم : رئيس التحرير
ص. ب: 77
الرمز البريدي: 100
مسقط - سلطنة عمان

الهاتف:
+ 968 24507540

الفاكس: + 968 24587474

البريد الالكتروني:
magazine@duqm.gov.om

تابعونا على:
www.duqm.gov.om
www.opaz.gov.om

omanopaz
sezaduqm

+ 968 71144433

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث المتخصصة والدراسات الأكاديمية

6 معالي الشيخ الدكتور علي السنيدي: الهيئة خفضت نسبة 50 % من رسوم الخدمات وعلى استعداد لمراجعتها لتسهيل أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق

8 سعادة المهندس أحمد الذيب: تسعى الهيئة إلى تعزيز دورها محركًا رئيسيًّا للاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ المشاريع التي تسهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة

12 معالي الدكتور سعود الحبسي: تعزيز الأمن الغذائي والمائي هدف استراتيجي لضمان استدامة الموارد ودعم الاقتصاد الوطني

48 "عمانتل" تعزز التحول الرقمي في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

الهيئة خفضت نسبة 50 % من رسوم الخدمات وعلى استعداد لمراجعتها لتسهيل أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق

مسقط - الدقم :

أكد معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي، رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، أن الهيئة على استعداد كامل لمراجعة أي رسوم مالية قد تعيق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إمكانية تقديم معاملة خاصة لتسهيل أعمالها وتعزيز استمراريتها.

وأوضح معاليه أهمية الالتزام بمبادئ الحوكمة، والدقة، والشفافية في إدارة هذه المؤسسات؛ لضمان قدرة الهيئة على تقديم الدعم والحماية اللازمَين لها وتعزيز استدامتها.

ودعا رواد الأعمال إلى التعاون مع الحكومة لدعم دفع أجور العاملين العمانيين في مشاريعهم لمدة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام؛ بهدف تمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة وإعدادهم بشكل يتيح لهم التميز في إدارة المشاريع الخاصة برواد الأعمال، خاصةً في مجالات الهندسة وتقنية المعلومات.

الجلسة الحوارية الخامسة

جاء ذلك خلال الجلسة الحوارية الخامسة التي نفذتها هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ناقشت 4 محاور أساسية حول تعزيز استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، وهي: التشريعات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الاقتصادية، والتمويل والفرص الاستثمارية المتاحة، بالإضافة إلى الممكنات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والرسوم والتراخيص المطلوبة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية.

وخلال الجلسة الحوارية، أوضح عدد من رواد الأعمال العمانيين مواجهتهم بعض التحديات، كارتفاع تعرفة الكهرباء وبعض رسوم التصاريح والتجديد في مشاريعهم القائمة ضمن المدن الصناعية، وعبر آخرون عن نجاحات مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة في عدد من القطاعات العاملة بالمناطق.

وتأتي الجلسة مُواصَلةً لنهج الشراكة والتكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات ذات العلاقة، وتوفير الفرص الواعدة لهذه المؤسسات في القطاعات الاقتصادية. ووفقًا للإحصائيات الصادرة من الهيئة، بلغ إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة 545 مؤسسة، بينما بلغ عدد الأنشطة القائمة 192 نشاطًا.

برامج ومشاريع

وفي تصريح صحفي قال الدكتور أيمن الغفيلي، الرئيس التنفيذي لأكاديمية الابتكار الصناعي إن الجلسة الحوارية تناولت مجموعة من التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشيرًا إلى وجود برامج ومشاريع حالية تسعى إلى معالجتها.

وأضاف أن التحديات شملت الفرص الاستثمارية والإعفاءات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بالإضافة إلى فرص تنافسية يمكن لهذه المؤسسات استثمارها مستقبلًا.

تحديات والبحث عن حلول

ولفت الرئيس التنفيذي لأكاديمية الابتكار الصناعي إلى أن الجلسة تطرقت إلى تعرفة الكهرباء، التي تعد من أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين في هذه المناطق؛ حيث تمت مناقشتها بوضوح، مشيرًا إلى إمكانية معالجتها عبر حلول حديثة، مثل التعرفة الثابتة أو التعرفة الموسمية للصيف والشتاء.

وأوضح الغفيلي أن هناك حالات خاصة تواجه تحديات محددة، لكن الجهود مستمرة لإيجاد حلول مناسبة لكل حالة، سواء كانت فردية أو تؤثر على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهدفت الجلسة إلى تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وإشراك هذه المؤسسات في فرص الأعمال المتوافرة، وتحفيز رواد الأعمال على تقديم أفكار مبتكرة تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال وجاذبيتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الإسهام في تطوير سياسات داعمة لهذه المؤسسات.

جدير بالذكر أن الجلسة الحوارية جاءت بتنظيم من هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحضور سعادة حليمة بنت راشد الزرعية رئيسة الهيئة، ومعالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، والدكتور أيمن الفضيلي، الرئيس التنفيذي لأكاديمية الابتكار الصناعي، ومحمد بن سالم الحارثي، رئيس تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ببنك التنمية، وبحضور عدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة، وبمشاركة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الاقتصادية والأنشطة المرتبطة بها.

إنجازات بارزة للمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية
في رفع كفاءة البنية الأساسية واستقطاب الاستثمارات (2020–2024)

شهدت السنوات الخمس الماضية تطورات استراتيجية شملت تحديث وتطوير الموانئ والمرافق الأساسية، وتوسيع مشاريع الطاقة المتجددة، وتطبيق التقنيات الحديثة في مجالات البناء والاستثمار

سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب: تسعى الهيئة إلى تعزيز دورها محركًا رئيسيًّا للاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ المشاريع التي تسهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومتكاملة في مختلف المناطق التي تشرف عليها

مسقط - الدقم :

في الذكرى الخامسة لتولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - مقاليد الحكم في سلطنة عُمان، تتجلى مسيرة استثنائية من الإنجازات التي تعكس رؤية جلالته السديدة وجهوده الحثيثة في تعزيز مسارات التنمية الشاملة والمستدامة.

ومنذ توليه الحكم في 11 يناير 2020، قاد جلالته سلطنة عُمان نحو مرحلة جديدة من الاستقرار الاقتصادي والنمو الاستثماري، مع التركيز على تنويع مصادر الدخل الوطني وتحفيز بيئة الأعمال.

وشهدت سلطنة عُمان خلال هذه الفترة تحولات كبيرة، تمثلت في تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تطوير البنية الأساسية وتحسين بيئة الأعمال، كما تم إطلاق العديد من المبادرات الاستراتيجية التي تستهدف تعزيز مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تسريع عملية التنويع الاقتصادي من خلال تطوير المشاريع الكبرى في مختلف المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية، متماشية مع رؤية عمان 2040 التي تهدف إلى جعل سلطنة عُمان مركزًا تجاريًا واستثماريًا رائدًا في المنطقة.

وقد حققت المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية، التي تشرف عليها الهيئة خلال الأعوام الخمسة الماضية من 2020 إلى 2024، إنجازات بارزة أسهمت في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، ورفع كفاءة البنية الأساسية، واستقطاب استثمارات محلية وأجنبية، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي؛ فقد شهدت هذه السنوات تطورات استراتيجية، شملت تحديث وتطوير الموانئ والمرافق الأساسية، وتوسيع مشاريع الطاقة المتجددة، وتطبيق التقنيات الحديثة في البناء والاستثمار؛ ما ساهم في رفع جاذبية السلطنة كمركز إقليمي للاستثمار والنمو الاقتصادي.

وأوضح سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة أن المجالات الاقتصادية في سلطنة عُمان تشهد تغييرات جذرية وجذب استثمارات متنوعة. وتسعى الهيئة إلى تعزيز دورها كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ المشاريع التي تسهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومتكاملة في مختلف المناطق التي تشرف عليها.

وقال سعادته: "تأتي رؤية عُمان 2040 كمحور أساسي لتوجيه الجهود نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام، يهدف إلى تعزيز الازدهار وتحقيق الرخاء للجميع. تعتمد هذه الرؤية على الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الابتكار، وتشجيع ريادة الأعمال؛ ما يسهم في إيجاد فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي".

وأشار إلى أن الهيئة تسعى إلى تعزيز دورها كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ مشاريع طموحة تسهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومتكاملة، والعمل على تبسيط إجراءات الأعمال من خلال الخدمات الإلكترونية والمنصات الرقمية التي تسهل وتسرع التعامل. وتعمل الهيئة على تطوير البنية الأساسية وتوفير الخدمات عالية الجودة؛ ما يسمو بقدرة سلطنة عمان على جذب الاستثمارات المتنوعة، وقال إن الهيئة تعمل على تطوير شراكات استراتيجية مع الشركات العالمية والمحلية لتحقيق أهدافها في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وتحرص على تحسين بيئة الأعمال من خلال تحديث التشريعات الاقتصادية وتبسيط الإجراءات؛ ما يسهل على المستثمرين المحليين والأجانب إقامة مشاريعهم وتوسيع نشاطاتهم.

وقد تميز عام 2020 بتركيز خاص على تطوير البنية الأساسية؛ حيث تم إنجاز مشروعات ضخمة، كمشروع الرصيف التجاري في ميناء الدقم، وإنشاء محطات تجارية جديدة، بجانب تقدم ملحوظ في مشاريع استراتيجية مثل مصفاة الدقم ومصنع كرة لتجميع الحافلات، كما شهدت هذه الفترة جهودًا مكثفة لتعزيز الشراكة المجتمعية، من خلال مبادرات دعم المجتمع المحلي لمواجهة التحديات الصحية، وتنظيم فعاليات لتعزيز التواصل بين الشركات وأبناء المجتمع.

وفي عام 2021، تواصلت الإنجازات بتدشين مشاريع ريادية شملت توقيع اتفاقيات دولية لمشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا، وإطلاق خدمات المحطة الواحدة لتسهيل إجراءات المستثمرين، وتدشين محطة للطاقة الشمسية بالتعاون مع شركة شل العالمية، كما تزايد التعاون مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماجها في مشاريع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بجانب تطوير مشاريع البنية الأساسية والطرق.

أما في عام 2022، فقد ركزت الهيئة على تعزيز الاستدامة البيئية وجذب الاستثمارات من خلال إتمام مشاريع البنية الأساسية، وتنفيذ برامج التشجير، وتبني تقنيات حديثة، مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد في البناء لتقليل التكلفة والوقت، كما شهدت المنطقة الحرة بصحار تطورات مهمة؛ حيث أُنجزت المرحلة الثانية من تصميم البنية الأساسية بهدف جذب المزيد من الاستثمارات.

وجاء عام 2023 ليتوج هذه الجهود بزيادة كبيرة في حجم الاستثمارات؛ حيث بلغ إجمالي الاستثمار التراكمي 19 مليار ريال عماني، مع توقيع مئات الاتفاقيات وتدشين مشاريع استراتيجية جديدة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وغيرها من المناطق التي تشرف عليها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

فيما شهد عام 2024 العديد من الجهود من قِبل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لزيادة حجم الاستثمارات واستقطاب المزيد من المستثمرين للمناطق التي تشرف عليها الهيئة والتي يبلغ عددها 23 منطقة استثمارية، منها 8 مناطق قيد التطوير، كما حصلت الهيئة على جائزة "أفضل مستثمر مؤسسي" لجهودها في التحول الرقمي وتسهيل الإجراءات للمستثمرين.

2021

01 ارتفع حجم الاستثمار إلى 7.61 مليار ريال عماني، مما يعكس ثقة المستثمرين ونمو العوائد

02 تعزيز مشاريع الطاقة المتجددة من خلال تخصيص مساحات لمشاريع الهيدروجين الأخضر

03 إطلاق خدمات المحطة الواحدة الإلكترونية؛ ما يُسهل تقديم طلبات الاستثمار

04 توفير فرص عمل عبر دمج المؤسسات الصغيرة في مشاريع المناطق الاقتصادية

05 تنفيذ تجارب الطائرات المسيرة لتحسين عمليات التوصيل والاستطلاع

06 توقيع اتفاقيات مع مستثمرين دوليين مثل شركة هايبورت الدقم وشركة أكمي الهندية لمشاريع الهيدروجين

07 تدشين خدمة اختيار الأراضي إلكترونيًّا للمستثمرين

08 تنفيذ 9 مبادرات لجذب الاستثمارات الخارجية والمحلية للمناطق

09 افتتاح أول محطة للطاقة الشمسية ضمن مشروع قبس في صحار بالتعاون مع شركة شل العالمية

10 اكتمال العمل على رصيف الصيد التجاري ومشاريع معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

11 التعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز ريادة الأعمال

12 تنفيذ مشروع ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور ومشاريع طرق رئيسية وفرعية أخرى بالدقم

13 توقيع برامج تعاون بيئي مع هيئة البيئة ومصفاة الدقم لتعزيز الاستدامة البيئية

14 متابعة جودة الهواء وربط أنظمة قياس الانبعاثات بين صحار والدقم

2022

01 انضمت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية 'مدائن' تحت إشراف الهيئة، مما رفع حجم الاستثمار إلى 15.2 مليار ريال عماني

02 تبني تقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد في مشاريع البناء بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

03 الانتهاء من مشروعات أساسية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بما في ذلك تطوير المنتزهات والحدائق

04 حجم الاستثمار التراكمي الملتزم به من قبل القطاع الخاص في المنطقة الحرة؛ ما يعكس الثقة المتزايدة بالمنطقة كوجهة استثمارية

05 تقديم خدمات استشارية لتصميم البنية الأساسية للمرحلة الثانية في المنطقة الحرة بصحار؛ ما يعزز جاهزيتها لجذب الاستثمارات

06 تنفيذ المرحلة الثانية من تصميم البنية الأساسية في المنطقة الحرة بصحار بهدف تهيئة البيئة لجذب استثمارات إضافية وتوسيع الأنشطة الاقتصادية

07 إعادة تصميم عدد من الخدمات المقدمة في المناطق الاقتصادية بهدف تحسين الكفاءة وتقليل الإجراءات البيروقراطية

08 مشروع تشجير وزراعة 5000 شجرة في الدقم، الذي يعزز الاستدامة ويضيف بُعدًا بيئيًّا للاستثمارات في المنطقة

09 إدخال التحكم الآلي في البوابات بالمدن الصناعية تحت إدارة "مدائن"

10 تطبيق الطباعة الثلاثية الأبعاد في البناء لتقليل التكاليف والوقت؛ ما يزيد جاذبية المشاريع الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية بالدقم

2023

مع انضمام مدينة خزائن الاقتصادية، وصل حجم الاستثمار إلى 19 مليار ريال عماني

تبعية مدينة خزائن الاقتصادية للهيئة حسب المرسوم السلطاني.

حجم الاستثمار التراكمي للمناطق الصناعية 7.3 مليارات ريال عماني

حجم الاستثمار الجديد المضاف بلغ 3.5 مليار ريال عماني، مع تخصيص 2.3 مليار ريال عماني منها للدقم

بلغ حجم الاستثمار في المناطق الحرة ما يزيد على 800 مليون ريال عماني، بينما سجلت المناطق الصناعية 200 مليون ريال عماني استثمارًا مضافًا

حجم الاستثمار التراكمي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم 6 مليارات ريال عماني

حجم الاستثمار التراكمي للمناطق الحرة 5.3 مليارات ريال عماني

حجم الاستثمار التراكمي لمدينة خزائن الاقتصادية 429 مليون ريال عماني

شهدت مناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية، التي تشرف عليها الهيئة، زيادة ملحوظة في الاستثمارات، خاصة مع افتتاح مشاريع جديدة في الدقم

تم توقيع 334 اتفاقية خلال عام 2023

2024

01 بلغت حجم الاستثمارات 20 مليار ريال عماني، معززة مكانة سلطنة عمان كوجهة استثمارية محلية وعالمية."

02 تنفيذ عدة مشاريع في البنية الأساسية مثل تطوير شبكات الطرق في منطقة الدقم الصناعية ومشاريع الطاقة الخضراء

03 حصلت الهيئة على جائزة "أفضل مستثمر مؤسسي" لعام 2024 ضمن جوائز كومكس للتميز في التكنولوجيا؛ نتيجة لتبنيها أنظمة وتطبيقات إلكترونية متقدمة لتسهيل الإجراءات للمستثمرين

04 وصل عدد المناطق التي تشرف عليها الهيئة إلى 23 منطقة استثمارية؛ منها 8 مناطق قيد التطوير

05 توطين مشروعات القطاع الخاص وتحفيز الشركات المحلية والعالمية على الاستثمار في سلطنة عُمان

06 الافتتاح الرسمي لعدد من المشروعات؛ من أبرزها ميناء الصيد البحري المتعدد الأغراض، وسدود الحماية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

07 افتتاح الرصيف الحكومي بميناء الدقم رسميًّا، ومحطة خدمات الشحن والجمارك بالميناء

08 افتتاح عدد من المصانع في المنطقة الحرة بصلالة؛ من بينها مصنع النمارق للتعدين باستثمارات تبلغ 10 ملايين ريال عماني

09 افتتاح مصنع الأغذية المتكاملة باستثمارات تصل إلى 9.6 مليون ريال عماني

10 افتتاح مصنع شركة القمة عبر الخليج المتخصص في تصنيع متطلبات الرعاية الصحية بحجم استثمار يبلغ 3.8 مليون ريال عماني

11 تم وضع حجر الأساس لمشروع مصنع البولي سيليكون في المنطقة الحرة بصحار باستثمارات تبلغ 600 مليون ريال عُماني

12 تنفيذ عدد من المشروعات في قطاع صناعة السبائك الحديدية، والصناعات الكيماوية، والطاقة الشمسية بالمنطقة الحرة بصحار

13 تم تشغيل سوق سلال المركزي للخضراوات والفواكه في مدينة خزائن الاقتصادية

14 الاهتمام بقطاع الاستيراد والتصدير وإنشاء المخازن بالمنطقة الحرة بالمزيونة

15 إعادة هيكلة إجراءات الاستيراد والتصدير في جميع المناطق التي تشرف عليها الهيئة، والتنسيق مع شرطة عُمان السلطانية للعمل على التحول الإلكتروني لطلب تأشيرات المستثمرين

16 تم إنشاء معرض لبيع وشراء السيارات، ومخزن لتبريد وتغليف الأسماك، في المنطقة الحرة بالمزيونة

17 توفير الوظائف للقوى العاملة الوطنية ليبلغ إجمالي عدد العمانيين العاملين في المناطق أكثر من 25 ألفًا و550 عاملًا عمانيًّا، وبلغت نسبة التعمين 35%

18 شاركت الهيئة في الملتقى العماني الأردني، ومنتدى رجال الأعمال العماني السعودي، ومنتدى الطاقة بدولة الإمارات، بالإضافة إلى تنظيم زيارات ترويجية إلى كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين وألمانيا والبرازيل

معالي الدكتور سعود الحبسي وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه:

تعزيز الأمن الغذائي والمائي هدف استراتيجي لضمان استدامة الموارد ودعم الاقتصاد الوطني

تسعى سلطنة عمان إلى تحقيق مستويات آمنة من توافر الغذاء، وتحقيق اكتفاء ذاتي لبعض السلع المنتجة محليًّا

مسقط - الدقم الاقتصادي :

أكد معالي الدكتور سعود بن حمود الحبسي، وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، أن الوزارة تعمل وفق رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والمائي في سلطنة عُمان، من خلال استدامة الموارد الطبيعية وتطوير القطاعات الزراعية والسمكية.

وأوضح معاليه، في حديث خاص لـ الدقم الاقتصادي، أن الوزارة تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الأساسية، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص في المشاريع الزراعية والمشاريع ذات القيمة المضافة المرتبطة بالأمن الغذائي.

وأضاف معاليه أن تحقيق الأمن الغذائي والمائي يعد جزءًا أساسيًّا من خطط الوزارة لضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة، مشيرًا إلى أن هدف الوزارة خلال المرحلة القادمة هو السعي إلى رفع نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الغذائية المنتجة محليًّا، والتوجه نحو التصنيع ومشاريع القيمة المضافة للسلع التي بها اكتفاء ذاتي كلي.

رؤية هادفة

في بداية الحوار، أكد معالي الدكتور سعود بن حمود الحبسي، وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، أن الوزارة تسخر كافة الكفاءات والإمكانات لتحقيق رؤيتها الهادفة إلى ضمان أمن غذائي ومائي مستدام يسهم بفاعلية في دعم الاقتصاد الوطني، وأوضح أن هذه الجهود تعتمد على إدارة وتنمية مستدامة للموارد الزراعية والسمكية والمائية، مع التركيز على ضمان سلامة وجودة الأغذية من خلال تقنيات مبتكرة وتشريعات تتناغم مع التطور القائم في مجال الغذاء، إضافة إلى تعزيز الشراكة مع المجتمع والقطاع الخاص.

الاكتفاء الذاتي وتقليل الفاقد

كما أشار معاليه إلى أن الوزارة تشجع الاستثمار في مشاريع الأمن الغذائي لتحقيق نسب متقدمة من الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية التي تتمتع بميزة نسبية في سلطنة عمان، وبيَّن أن نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع تجاوزت 75%، مثل الأسماك والتمور والحليب والطماطم، بينما وصلت إلى أكثر من 40% في سلع أخرى مثل الدواجن واللحوم الحمراء والبيض والبطيخ.

وأضاف معاليه أن السلع التي تقل فيها نسب الاكتفاء الذاتي عن 75% وُضعت لها خطط استراتيجية بالتعاون مع الشركاء، وخصوصًا القطاع الخاص، بهدف تعظيم العائد الاقتصادي من الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه، والعمل على تعزيز الاستثمار في المشاريع الإنتاجية لهذه السلع، مشيرًا إلى أن سلطنة عمان تسعى إلى تعزيز نسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية المنتجة محليًّا، بهدف الوصول إلى مستويات آمنة من توافر الغذاء.

وأوضح أن الواردات الغذائية بلغت نحو 1.9 مليار ريال عُماني وفقًا لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، مؤكدًا أهمية رفع الوعي حول تقليل الفاقد والهدر الغذائي لتعزيز الأمن الغذائي، مذكرًا بالإحصائيات العالمية التي تشير إلى أن الفاقد من الغذاء يعادل إنتاج 30% من الأراضي الزراعية الصالحة.

الأهداف الاستراتيجية

وعن الأهداف الاستراتيجية لضمان منظومة الأمن الغذائي والمائي، أوضح معالي الدكتور وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، أن الوزارة تعتمد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية لضمان منظومة الأمن الغذائي والمائي في سلطنة عُمان، وقال إن هذه الأهداف تتمثل في الإدارة المستدامة للثروات الزراعية والسمكية وموارد المياه، وتعزيز الأمن الغذائي من خلال سياسات وتشريعات وبرامج فاعلة، مع التركيز على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد باستخدام التقنيات الحديثة ومنظومة بحثية مبتكرة تساهم في بناء القدرات الوطنية، مضيفًا أن الوزارة تعمل على ضمان وفرة المخزون الغذائي والمائي مع الالتزام بجودة وسلامة الغذاء وفق التشريعات المعتمدة، كما تسعى الوزارة إلى زيادة فرص الاستثمار في القطاعات الزراعية والسمكية وموارد المياه، مع التركيز على تعزيز القيمة المضافة للخدمات المرتبطة بها.

مواقع استثمارية عبر منصة "تطوير"

وفي إطار المشاريع الحالية والمستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي، قال معاليه إن الوزارة تعمل على إقامة مصانع لتنقية وتعبئة المياه؛ حيث تم طرح ثلاثة مواقع للاستثمار عبر منصة "تطوير"، ومن المتوقع أن تصل قيمة الاستثمار لكل موقع إلى نحو 300 ألف ريال عماني؛ ما يعكس التزام الوزارة بدعم الاستثمارات المستدامة في هذا القطاع الحيوي.

تحتضن المنطقة الحرة بصلالة 47 مشروعًا غذائيًّا باستثمارات 775.6 مليون ريال عُماني، تمثل 16% من إجمالي الاستثمارات

تعمل الوزارة على مشاريع استراتيجية بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية لدعم الأمن الغذائي

طرحت الوزارة ثلاثة مواقع استثمارية لتنقية المياه عبر منصة "تطوير"، بقيمة استثمارية متوقعة 300 ألف ريال لكل موقع

مشاريع رائدة لتعزيز الأمن الغذائي

وعن المشاريع الحالية والمستقبلية التي تسعى الوزارة إلى تنفيذها ضمن المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية لتعزيز الأمن الغذائي، أكد معالي الدكتور أن الوزارة تعمل على تنفيذ مشاريع استراتيجية ضمن المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية لدعم منظومة الأمن الغذائي في سلطنة عُمان، مشيرًا إلى أن هذه المناطق تسهم بشكل مباشر في استقطاب الاستثمارات وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

مدينة خزائن الاقتصادية: نموذج ناجح للشراكة

أشاد معاليه بمدينة "خزائن" كأول نموذج رائد في تطوير وإدارة المدن الاقتصادية بسلطنة عُمان؛ حيث نجحت المدينة في جذب استثمارات محلية وأجنبية في مجال الأمن الغذائي، من أبرزها:

مشروع مركز للصناعات الغذائية:

تنفذه شركة مطاحن صلالة باستثمار قدره 18.5 مليون ريال عُماني. يتضمن المشروع 10 خطوط إنتاج بطاقة إنتاجية تبلغ 1.4 مليون قطعة يوميًّا في مرحلته الأولى، مع مخابز صناعية ومخازن مبردة وجافة بتكلفة 12.5 مليون ريال عُماني.

مشروع الشركة العمانية للمنتجات الحيوية:

يستهدف إقامة مصنع لإنتاج الأعلاف الحيوانية والأحياء المائية على مساحة 45 ألف متر مربع، باستثمار قيمته 36 مليون ريال عُماني، مع التركيز على الاقتصاد الدائري والاستدامة.

مشروع مصنع لمنتجات القهوة:

تنفذه شركة ياسمينة الشرق للغذاء والأعمال باستثمار يبلغ 5 ملايين ريال عُماني على مساحة 60 ألف متر مربع، باستخدام تكنولوجيا متقدمة لضمان أعلى معايير الجودة.

مشروع شركة زركون للصناعات الغذائية:

يتضمن إنشاء مجمع صناعي متكامل لتعبئة الأرز والسكر والتوابل، باستثمار قدره 3.8 مليون ريال عُماني، مع الاعتماد على الطاقة النظيفة.

مركز معالجة السلع الغذائية المجففة:

مشروع تنفذه شركة "توابل العرب والهند"، باستثمار 1.5 مليون ريال عُماني على مساحة 7500 متر مربع، لمعالجة وتوزيع السلع الغذائية المجففة مثل البقوليات والفواكه المجففة.

المنطقة الحرة بصلالة: رافد غذائي قوي

أشار معاليه إلى أن المنطقة الحرة بصلالة تحتضن 47 مشروعًا غذائيًّا، منها 27 مشروعًا مباشرًا باستثمارات تقدر بـ775.6 مليون ريال عُماني، بما يعادل 16% من إجمالي استثمارات المنطقة. وتشمل أبرز المنتجات الغذائية المصنعة هناك الحليب والألبان، والأسماك، والتونة المعلبة، والمياه المعدنية، والحلويات. وتؤكد هذه المشاريع الدور المحوري للمناطق الاقتصادية والحرة في تعزيز الأمن الغذائي، ودعم الاقتصاد الوطني من خلال استقطاب الاستثمارات النوعية.

مجمع تعليب الأسماك والقيمة المضافة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

يضم مجمع تعليب الأسماك والقيمة المضافة أحدث التقنيات لإنتاج أكثر من 100 مليون علبة من أسماك التونة سنويًّا بما يعادل أكثر من 30 ألف طن من المادة الخام العالية الجودة، ومن المتوقع أن يُسهم هذا الإنتاج في تغطية الطلب المحلي وتعزيز مكانة سلطنة عُمان في سوق المأكولات البحرية العالمي.

القطاع الخاص شريك أساسي

وحول كيف يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص داخل المناطق الاقتصادية أن تساهم في تطوير مشاريع الأمن الغذائي وضمان استمرارها، أشار معاليه إلى أن القطاع الخاص يُعد شريكًا أساسيًّا في بناء وتعزيز منظومة الأمن الغذائي في سلطنة عُمان، وأوضح أن الوزارة تعمل على ترسيخ هذه الشراكة من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات لضمان نجاح المشاريع المشتركة في مختلف مراحلها، سواء في الإنتاج أو التصنيع أو التسويق.

وأضاف معاليه قائلًا: "الوزارة تشجع القطاع الخاص على تبني التقنيات الحديثة لتحسين الكفاءة الإنتاجية؛ ما يساهم في مضاعفة الإنتاج وتعظيم العائد الاقتصادي من الموارد الطبيعية، كالتراب والمياه، مع ترشيد استخدام مدخلات الإنتاج، مبينًا أن هذه الشراكات تُعد نموذجًا مبتكرًا لتعزيز الاستدامة وضمان استمرار مشاريع الأمن الغذائي بما يدعم تطلعات رؤية عُمان 2040.

تشجيع الاستثمار وحوافز للمستثمرين

وتطرق معالي وزير الثروة الزراعية والسمكية

مدينة "خزائن" نموذج ناجح لجذب استثمارات غذائية محلية وأجنبية

أطلقت منصة تطوير نافذة "اقترح مشروعك" لتمكين المستثمرين من تقديم مشاريع نوعية

تقدم الوزارة حوافز تشمل إيجارات منخفضة، وفترة سماح 5 سنوات، وعقودًا طويلة الأمد

بالتنسيق مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، تُجرى دراسات لإنشاء مدن زراعية متطورة مثل صحم والنجد

وموارد المياه إلى خطط الوزارة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والسمكي وقطاع موارد المياه، كما تحدث عن المحفزات الخاصة بالمستثمرين؛ حيث قال: "الوزارة تعمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة على إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار في منظومة الأمن الغذائي، وأوضح أن الوزارة تفتح المجال أمام المؤسسات والشركات المحلية والأجنبية للتنافس على الفرص الاستثمارية المطروحة عبر منصة "تطوير" أو من خلال نافذة "اقترح مشروعك"، التي تشجع على تقديم مشاريع نوعية مبتكرة.

أشار معاليه إلى أن الوزارة تقدم حزمة من الحوافز للمستثمرين، تشمل إيجارات منخفضة للأراضي، وفترة سماح تصل إلى خمس سنوات، وعقود استثمار طويلة الأمد.

إطلاق نافذة "اقترح مشروعك"

وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لتحفيز المستثمرين المحليين والدوليين، أوضح معاليه أن الوزارة تطرح فرصًا استثمارية دورية عبر منصة "تطوير"، تشمل مختلف القطاعات والمحافظات، مستهدفة الأراضي المخصصة وفق نطاق التوسع الزراعي المستقبلي في الاستراتيجية العمرانية، بالإضافة إلى الأراضي المخصصة لمشاريع الأمن الغذائي في المناطق الاقتصادية الحرة والصناعية، مشيرًا إلى إطلاق نافذة "اقترح مشروعك" في منصة "تطوير"، التي تتيح للمستثمرين فرصة تقديم مقترحات لمشاريع نوعية وفق معايير وشروط محددة؛ ما يعزز جاذبية القطاع الزراعي وقطاع الموارد المائية ويُسهم في تحقيق الأمن الغذائي والمائي المستدام.

تقنيات زراعية حديثة

وردًّا على سؤال حول إمكانية استقطاب استثمارات في تقنيات زراعية حديثة، مثل المزارع الذكية وأنظمة الري المتطورة في المناطق الاقتصادية والصناعية، وكيف يمكن أن تساهم هذه التقنيات في تحسين الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي، أكد معالي الدكتور سعود الحبسي أن الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة يمثل أولوية استراتيجية للوزارة، وأوضح معاليه أن نافذة "اقترح مشروعك"، التي أطلقتها منصة التطوير التابعة لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني، تهدف إلى تشجيع المشاريع ذات القيمة المضافة، ومنها مشاريع الذكاء الاصطناعي والتقنيات الزراعية المتقدمة.

مدن زراعية متطورة لتعزيز الإنتاج

وأشار معاليه إلى أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني على تنفيذ دراسات استشارية لإنشاء مدن زراعية متطورة، مثل مدينة صحم الزراعية ومدينة النجد الزراعية، بالإضافة إلى التجمع الزراعي الاقتصادي في النجد بالشراكة مع البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي. وستعتمد هذه المدن بالكامل على التقنيات الحديثة في الإدارة والإنتاج الزراعي. وأوضح معاليه أن هذه المشاريع الاستراتيجية ستسهم بشكل كبير في تحسين الإنتاجية ورفع نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل والمنتجات الزراعية، بما ينسجم مع تطلعات رؤية عُمان 2040، كما أكد أن استخدام التقنيات الحديثة في هذه المشاريع سيدعم الاستدامة الاقتصادية والبيئية، ويعزز مكانة عُمان كوجهة استثمارية في القطاع الزراعي.

ضمان استدامة مشاريع الأمن الغذائي

ولضمان استدامة مشاريع الأمن الغذائي داخل المناطق الاقتصادية والصناعية، أكد معالي الدكتور سعود الحبسي أن الوزارة وضعت خطة متكاملة لضمان استدامة مشاريع الأمن الغذائي داخل المناطق الاقتصادية والصناعية، تشمل التعامل مع الأزمات الاقتصادية والأنواء المناخية، وأشار إلى أن هذه الخطة تنسجم مع منظومة العمل المشترك لقطاع الإيواء والإغاثة، إحدى لجان اللجنة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة، كما قامت الوزارة، بالتعاون مع الجهات الحكومية، باتخاذ تدابير عدة للحد من تأثير الأزمات وارتفاع الأسعار، من أبرزها تشكيل لجان فنية لمراقبة الأوضاع والتنسيق مع شركات الغذاء لمنع إبرام عقود تصدير للسلع الأساسية وتقنين الصادرات لضمان وفرة السلع محليًّا بأسعار مستقرة.

الاستدامة والتوجه الاستثماري

وفي سياق الاستثمار، أوضح معاليه أن الوزارة تعتمد معايير محددة تركز على استدامة الإنتاج وصلاحية التربة ونسبة استهلاك المياه، مع الابتعاد عن المحاصيل ذات الاستهلاك العالي للمياه، كما تُعزز الوزارة المزايا النسبية لسلطنة عمان في إنتاج السلع التي تعتمد على تكلفة الإنتاج وتوفر الموارد الطبيعية، بما يسهم في منافسة المنتجات المستوردة.

وأشار معاليه إلى الجهود المبذولة في تشجيع الصناعات السمكية، من خلال توفير البيانات للمستثمرين، وتنظيم تنافسية المشاريع، وضمان استدامة الموارد البحرية، كما تدعم الوزارة إنشاء مصانع الأسماك عبر تسهيل الإجراءات ومنح شهادات ضبط الجودة وفق المعايير المحلية والدولية.

تعزيز الإنتاج المحلي

وفي إطار تحقيق أهداف رؤية عمان 2040، ذكر معاليه أن الوزارة تعمل على التوسع في زراعة المنتجات المحلية بالتعاون مع منصة "تطوير"، مع التركيز على محاصيل ذات أولوية مثل البصل والبطاطس والقمح. وتستهدف الخطط الخمسية الحالية رفع نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل التي تقل عن 50% إلى 75% بحلول عام 2025.

تطبيق التكنولوجيا الحديثة والابتكار

وعن مساهمة الوزارة في تطبيق التكنولوجيا الحديثة والابتكار في المجالات الزراعية والسمكية، أكد معالي الوزير أهمية تطبيق التكنولوجيا الحديثة والابتكار في القطاعين الزراعي والسمكي، مشيرًا إلى دور الوزارة في تعزيز التصنيع السمكي من خلال تنظيم الفعاليات والمعارض المحلية والدولية، وأوضح أن الوزارة تدعو الشركات العاملة في مجال تصنيع المنتجات السمكية إلى المشاركة في المعارض الدولية المتخصصة؛ ما يتيح لها الاطلاع على أحدث التقنيات والممارسات العالمية.

وأشار معاليه إلى أن هذه المشاركات تسهم في إبرام صفقات استثمارية وبناء شراكات تجارية مع مستثمرين من الدول الرائدة في الصناعات البحرية، بالإضافة إلى استقطاب التقنيات الحديثة والاستفادة من الخبرات الخارجية، وأضاف أن تطبيق التكنولوجيا المتقدمة في المصانع يعزز سرعة الإنتاج وجودته، ويرفع مستوى سلامة المنتجات السمكية، كما يطيل فترة صلاحيتها ويزيد تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية.

تستهدف الخطط رفع نسب الاكتفاء الذاتي من محاصيل معينة إلى 75% بحلول 2025

تدعم الوزارة تقنيات التصنيع السمكي وتعزز الصادرات الزراعية والسمكية

تُجرى دراسة لتحديد تعرفة للمياه المجددة لتخفيف الضغط على المياه العذبة

تسعى الوزارة إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات السمكية العُمانية

خطط لزيادة الصادرات الزراعية العمانية

وفيما يتعلق بخطط زيادة الصادرات الزراعية العمانية، أكد معاليه أن الوزارة تعمل على التركيز على المحاصيل والمنتجات التي تحقق نسبة اكتفاء ذاتي تفوق 100%، لإدخالها في مشاريع القيمة المضافة والصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، وأشار إلى أن الوزارة تشجع المستثمرين على تنفيذ مشاريع تتيح نسبة من الإنتاج للسوق المحلي وأخرى للتصدير، مع تضمين ذلك في خطط الإنتاج والتسويق المدروسة بعناية في دراسات الجدوى المقدمة للوزارة.

قطاع الثروة السمكية

وعرّج معاليه على الجهود المبذولة لتطوير قطاع الثروة السمكية وزيادة الإنتاج السمكي، وكذلك الخطط الرامية إلى توسيع حجم الصادرات السمكية العمانية؛ حيث قال: "يُعَد قطاع الثروة السمكية من الركائز الأساسية لمنظومة تعزيز الأمن الغذائي في سلطنة عُمان"، مشيرًا إلى أن التوسع في الصادرات وزيادة نسبتها يمثلان هدفًا استراتيجيًّا للوزارة.

فتح أسواق جديدة

وأوضح معاليه أن الوزارة تعمل على فتح أسواق جديدة وتسهيل دخول الأسماك والمنتجات السمكية العمانية إليها؛ وذلك من خلال تعزيز العلاقات مع المستوردين، والتفاوض لفتح أسواق تصديرية جديدة، وتوقيع اتفاقيات تسهم في تسجيل الشركات المحلية بأسواق التصدير. وفي هذا الإطار، وقعت سلطنة عمان خلال عام 2023 بروتوكولًا مع جمهورية الصين بشأن التفتيش والحجر الصحي ومتطلبات الصحة البيطرية؛ ما أسفر عن موافقة الجانب الصيني على استيراد المنتجات السمكية المستزرعة من سلطنة عمان. وبدأت الشركات العمانية الحاصلة على شهادات ضبط الجودة في تصدير منتجاتها إلى السوق الصيني.

وعلى صعيد الأرقام، ذكر معاليه أن القطاع السمكي في سلطنة عمان حقق قفزة نوعية خلال عام 2023؛ حيث بلغ إجمالي الصادرات العمانية من الأسماك 323,843 ألف طن، بقيمة بلغت 189,063 ألف ريال عماني، مسجلًا نسبة نمو بلغت 30% مقارنةً بعام 2022. وفي المقابل، بلغت الصادرات في عام 2022 نحو 248,805 ألف طن بقيمة 152,336 ألف ريال عماني، بنسبة نمو سنوية بلغت 11%؛ حيث تجسد هذه النتائج الطموحات المستمرة للوزارة إلى تعزيز مكانة سلطنة عمان كدولة رائدة في قطاع الثروة السمكية، وتسخير الموارد البحرية لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسية المنتجات العمانية في الأسواق العالمية.

مدائن تحقق نمواً متسارعاً وإنجازات نوعية خلال خمس سنوات (2020 - 2024)

مسقط - الدقم :

شهدت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" خلال الخمس سنوات الماضية نمواً متسارعاً في مؤشراتها الرقمية، وإنجازاً متتالياً لمجموعة من المشاريع الحيوية التي تساهم بصورة مباشرة في تعزيز الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع رؤية عمان 2040، كما شهدت الفترة ذاتها إطلاق "مدائن" رؤيتها المستقبلية "مدائن 2040" التي تسعى من خلالها إلى جذب استثمارات أجنبية ومحلية، وتوفير فرص عمل للكوادر الوطنية.

وفيما يتعلّق بالمؤشرات الرقمية لـ "مدائن"؛ فقد ارتفع حجم الاستثمار التراكمي من 6.6 مليار ريال عماني مع نهاية عام 2020م الى 7.4 مليار ريال عماني مع نهاية خلال النصف الأول لعام 2024، بمقدار نمو بلغ مليار ريال عماني خلال 5 أعوام، بينما ارتفع إجمالي مساحات المدن الصناعية خلال المدة ذاتها من 114306724 متر مربع إلى 140,327,046 متر مربع.

قامت "مدائن" خلال الخمس سنوات الماضية بتطوير جميع المدن الصناعية القائمة وإنشاء مدن صناعية جديدة

شهدت الفترة ذاتها إطلاق "مدائن" رؤيتها المستقبلية "مدائن 2040" التي تسعى من خلالها إلى جذب استثمارات أجنبية ومحلية وتوفير فرص عمل للكوادر الوطنية

تطوير وإنشاء مدن صناعية

قامت "مدائن" خلال الخمس سنوات الماضية بتطوير جميع المدن الصناعية القائمة وإنشاء مدن صناعية جديدة، بهدف تعزيز التنمية المستدامة وتوزيعها على مختلف محافظات سلطنة عمان. عملت المؤسسة على استقطاب الاستثمارات الصناعية، وتحسين بيئة الأعمال من خلال بنية أساسية متطورة وخدمات قيمة مضافة، ومن أبرز المدن الصناعية الجديدة:

- **مدينة عبري الصناعية:** أنشئت على مساحة 10 ملايين متر مربع بمحافظة الظاهرة، بتكلفة 9 ملايين ريال، وافتُتحت رسميًا في فبراير 2024، مستهدفةً قطاعات النفط والتعدين والرخام.
- **مدينة محاس الصناعية:** تُركز على الصناعات الغذائية والخفيفة والمتوسطة بمحافظة مسندم، مع إنجاز 98% من البنية الأساسية.
- **مدينة السويق الصناعية:** تُقام على مساحة 10 ملايين متر مربع بمحافظة شمال الباطنة، وتستهدف قطاعات حيوية مثل الصناعات الغذائية والدوائية والخدمات اللوجستية.
- **مدينة المضيبي الصناعية:** تقع بمحافظة شمال الشرقية، مع خطط تطوير المرحلة الأولى على مساحة 2.5 مليون متر مربع.
- **مدينة ثمريت الصناعية:** بمحافظة ظفار، تركز على الصناعات التعدينية والخفيفة.

إنجاز مشاريع حيوية

أنهت "مدائن" خلال السنوات الخمس الماضية مجموعة من المشاريع الحيوية التي ساهمت في تحسين بيئة الاستثمار وتطوير المدن الصناعية، ومن أبرز هذه المشاريع:

- **مدينة صحار الصناعية:** استكمال توسعة المرحلة السابعة بتكلفة تجاوزت 13 مليون ريال عماني.
- **مدينة نـزوى الصناعية:** توسعة المرحلتين الثالثة والرابعة بتكلفة إجمالية بلغت 5.5 مليون ريال عماني.
- **مدينة صور الصناعية:** تطوير البنية الأساسية بتكلفة تزيد عن 10 ملايين ريال عماني.
- **مدينة البريمي الصناعية:** تنفيذ المرحلة الأولى والثانية لتطوير البنية الأساسية بتكلفة تجاوزت 5 ملايين ريال عماني.
- **واحة المعرفة مسقط:** إنشاء الطريق الدائري والخدمات الملحقة بتكلفة بلغت 7 ملايين ريال عماني، بما يشمل تطوير حلول تصريف مياه الأمطار.
- **المنطقة الحرة بالمزيونة:** تطوير البنية الأساسية للمرحلة الأولى (الحزمة الثانية) والمرحلة الثانية بتكلفة إجمالية وصلت إلى 6 ملايين ريال عماني.
- **مدينة سمائل الصناعية:** إنشاء البنية الأساسية بتكلفة إجمالية بلغت 40 مليون ريال عماني.
- **مدينة ريسوت الصناعية:** توسعة منطقة ريسوت 2 بتكلفة إجمالية قدرها 3 ملايين ريال عماني.

هـذه المـشاريـع تـأتـي فـي إطـار تـعـزيـز البنية الأسـاسـيـة لـتـلـبـيـة احـتـيـاجـات المـسـتـثـمـريـن وتوفير بيئة عمل متكاملة تتماشى مع الخطط المستقبلية لـ "مدائن".

مباني الخدمات (الرسيل، سمائل، المزيونة، صحار)

في ظل التنامي المتسارع للصناعة في سلطنة عُمان، ومواصلةً لسعي مدائن -من خلال ذراعها الاستثمارية شركة شموخ للاستثمار والخدمات- إلى تطوير البنية الأساسية في المدن الصناعية بمختلف المحافظات، والتي من شأنها ضمان الجودة الشاملة لبيئة العمل والحياة والترفيه للجميع، قامت بإنشاء عدة مبان خدمية في عدد من المدن الصناعية التابعة لها وافتتاحها خلال الخمس سنوات الماضية، حيث افتتاحت مبنى الخدمات والتسهيلات في مدينة الرسيل الصناعية، بتكلفة استثمارية وصلت إلى 6.5 مليون ريال عُماني، كما افتتحت مبنى الخدمات والتسهيلات في مدينة سمائل الصناعية بتكلفة إجمالية تصل إلى 4.5 مليون ريال، وكذلك افتتحت مبنى الخدمات والتسهيلات في تطوير المنطقة الحرة بالمزيونة بتكلفة إجمالية تبلغ 3.5 مليون ريال عماني، علاوة على افـتـتـاح مبنى الـخـدمـات فـي مدينة صحار الصناعية بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي 4.5 مليون ريال عماني.

مركز الخدمات "مسار"

أعلنت مدائن خلال العام 2020 عن إنشاء مركز الخدمات "مسار" الذي يعد نافذة استثمارية بنظام موحد لتيسير وتبسيط إجراءات حصول المستثمر على جميع الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة لمشروعه الاستثماري في محطة واحد وفترة زمنية محددة، حيث يهدف مشروع (مسار) إلى تشكيل منظومة من الخدمات المتكاملة التي يحتاجها المستثمر لتكوين بيئة جاذبة للاستثمارات في سلطنة عمان.

أكاديمية الابتكار الصناعي

أطـلـقـت "مـدائـن" أكـاديـمـيـة الابـتـكـار الـصـنـاعـي لـلـعـمـل عـلـى تـحـقـيـق سـتـة بـرامـج استراتيجية، تُعد خارطة طريق تعزز أهداف مدائن وتعمل على استدامتها، وهي برنامج "ربط" الذي يهدف إلى ربـط المنتجات والـخـدمـات المُقدمة من قبل الشركات العاملة في المدن الصناعية مع المناقصات الحكومية، وبرنامج "توريد" الذي يهدف إلى إيجاد مؤسسات صغيرة ومتوسطة تقدم خدماتها ضمن سلاسل التوريدات لمعظم القطاعات الاقتصادية مع توفير ممكنات تسهم على تحقيق الفائدة المرجوة، وبرنامج "تطوير" الذي يهدف إلى تعظيم الفائدة من المواد الخام المحلية وبناء صناعات الشق السفلي من خلال المجمعات الصناعية، وبرنامج "استدامة" الذي يركز على تحديد المصانع المتعثرة والتي تواجه تحديات مختلفة في شتى المدن الصناعية والعمل على إيجاد حلول مبتكرة لها، إضافة إلى برنامج "ابتكار" الذي يعمل بالتكامل مع البرامج الأربعة مجتمعة (تطوير، توريد، ربط، واستدامة) للخروج بمنتجات ابتكارية تنافس في الأسواق المحلية ، علاوة على برنامج "تعمين" الذي يركّز البرنامج على تأهيل وتدريب كوادر بشرية عمانية تضمن توفير فرص وظيفية على المستويات المتوسطة والعليا.

ارتفاع حجم الاستثمار التراكمي بمقدار مليار ريال عماني

إنشاء 5 مدن صناعية جديدة:

- مدينة عبري الصناعية
- مدينة محاس الصناعية
- مدينة السويق الصناعية
- مدينة المضيبي الصناعية
- مدينة ثمريت الصناعية

تنفيذ مشاريع تطوير البنى الأساسية في جميع المدن الصناعية

إنشاء مركز الخدمات "مسار"

منظومة نافذ

قامت "مدائن" ببناء نظام "نافذ" للتحكم وإدارة دخـول وخـروج المـركـبـات مـن وإلـى كـافـة المدن الصناعية الحالية والمستقبلية التابعة لمدائن، وذلـك بهدف تقديم حلول شاملة وفعالة وآمنة ومتكاملة لغايات تنظيم وإدارة ومراقبة حركة دخول وخـروج الشاحنات والمركبات الخاصة بالموظفين والزوار في كلٍّ من المدن الصناعية التابعة لمدائن؛ وذلـك مـن خلال منظومة البـوابـات الذكية التي تهدف لإبقاء الإجـراءات على البوابات مبسّطة بدون أي تأخير أو ازدحام.

برنامج "لدائن للصناعات البلاستيكية"

قامت مدائن بتأسيس برنامج "لدائن للصناعات البلاسـتـيـكـيـة" بـالـشـراكـة مـع مـجـمـوعـة أوكـيـو، وبـالـتـعـاون مـع وزارة الـتـجـارة والـصـنـاعـة وتـرويـج الاستثمار والبرنامج الوطني لتنمية القطاع الخاص والتجارة الخارجية "نزدهر" ليشكّل قيمة مضافة في سبيل إيجاد اقتصاد متنوع يتوافق مع رؤية عُمان 2040، حيث تمكّن البرنامج إلى الآن من توطين 16 مشروعاً متخصصاً في الصناعات البلاستيكية بإجمالي حجم استثمارات يتجاوز الـ 150 مليون دولار، يذكر أن البرنامج بدأ بتوطين المشاريع في مجمع الصناعات البلاستيكية "لدائن" في مدينة صحار الصناعية واستمر بالتوسع وتوطين مشاريع خارج إطار المدن الصناعية التابعة لـ "مدائن"، ونظراً لنجاح البرنامج، بدأت "مدائن" بدراسة استنساخ الفكرة في قطاعات أخرى، حيث يقوم حالياً فريق مشكل بدراسة إقامة مجمع متخصص في صناعات الألمنيوم.

مجمعات مدائن الريادية

تعد أحدث مبادرات القيمة المضافة التي تقدّمها "مدائن" بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم أصحاب الأفكار الريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان، حيث تتمثل الفكرة في توفير مجمعات للمصانع النموذجية الجاهزة في المدن الصناعية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الدخول في القطاع الصناعي. يشمل المشروع تنفيذ مجمعات في نـزوى والرسيل، وتطوير مجمعين بمحافظة مسندم بمدينتي محاس وسيح الوصاط، بهدف تعزيز الإنتاجية وتوطين الاستثمارات.

مدائن الزراعية

يعد آخر مبادرات القيمة لمضافة لـ "مدائن" بالتعاون مع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، حيث أن القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات التي تركز عليها رؤية عمان 2040 ضمن الأولوية الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعية، حيث تهدف المبادرة المتمثلة في تجهيز البيوت المحمية في عدد من المدن الصناعية إلى دعم الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تغذية السوق المحلي بالمحاصيل الزراعية، تعزيز مشاريع الأمن الغذائي في سلطنة عمان، ورفع الميزان التجاري عبر زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

المنطقة الحرة بالمزيونة تحقق إنجازات متنوعة خلال السنوات الخمس الماضية (2020– 2024)

المزيونة - الدقم :

حققت المنطقة الحرة بالمزيونة، إنجازات متنوعة خلال السنوات الخمس الماضية (2020–2024). وتمثل المنطقة جسرًا اقتصاديًّا يربط بين السلطنة وأسواق دولية وإقليمية بفضل موقعها القريب من الحدود اليمنية؛ حيث تمارس دورًا استراتيجيًّا في جذب الاستثمارات المحلية والدولية، وتعزز الأنشطة التجارية والصناعية.

ومن أبرز الإنجازات التي حققتها المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية (2020–2024):

تم الانتهاء من إنشاء مبنى الخدمات بالمنطقة الذي بلغت تكلفته 3 ملايين ريال عُماني، ويستقبل طلبات المستأجرين من الشركات الخدمية في قطاعات التخليص الجمركي والصرافة والمناولة والتجارة الحرة، وكذلك الانتهاء من مشروع تطوير البنية الأساسية بمبلغ قدره 6.5 مليون ريال عماني، الذي شمل شبكات طرق ومياه وشبكات صرف صحي إضافة إلى قنوات تصريف مياه الأمطار.

نمو الاستثمارات وحجم النشاط الاقتصادي

وأشار المهندس أحمد بن خميس الكاسبي المدير العام للمنطقة الحرة بالمزيونة إلى أن المنطقة تمكنت من استقطاب استثمارات بقيمة تجاوزت 5 ملايين ريال عُماني، ليصل حجم الاستثمار الإجمالي بالمنطقة إلى 140 مليون ريال عُماني، مع وجود 185 عقد إيجار في مختلف القطاعات؛ منها 102 مشروع في مرحلة التشغيل. وتسعى إدارة المنطقة إلى جذب استثمارات في القطاع الصناعي بهدف إيجاد استدامة للحركة الاستثمارية في المنطقة.

وقال الكاسبي إن ما يميز المنطقة عن باقي المناطق الحرة وجود ميناء بري معتمد تتم به جميع العمليات الخاصة بالموانئ، كالمناولة والتصدير والاستيراد؛ حيث تم خلال السنوات الخمس الماضية، استقبال البضائع في المنطقة بإجمالي أوزان بلغ أكثر من مليونَي طن، كما شهدت الحركة التجارية وانتقال البضائع عبر المنطقة ارتفاعًا بلغ نحو 20% بين عامَي 2023 و2024.

تؤكد هذه الإنجازات التزام المنطقة بدورها كمحرك رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد العماني بما يتماشى مع رؤية عمان 2040

تعزيز البنية الأساسية والخدمات اللوجستية

وأضاف أنه تم الانتهاء مؤخرًا من تنفيذ عدد من المشروعات في المنطقة، أهمها مشروع البنية الأساسية، وتنفيذ جميع شبكات الطرق ومياه الصرف الصحي وقنوات تصريف مياه الأمطار، والانتهاء من مشروع السياج الأمني وفق أحدث المعايير الأمنية الخاصة في هذا المجال؛ حيث تم الانتهاء من مشروع تطوير البنية الأساسية بنسبة 100%، ويشمل تطوير الطرق وشبكات المياه والكهرباء، وتحسين المرافق لدعم الأنشطة الاستثمارية، مع استمرار تحسين المرافق الداعمة للمستثمرين، والتركيز على تسريع إنجاز المشاريع قيد التنفيذ، فيما بلغت نسبة إنجاز مشروع كاميرات المراقبة بالمنطقة نحو 95%، إضافةً إلى إسناد مشروع إنشاء محطة تحلية المياه لإحدى الشركات المتخصصة في هذ المجال، ومن المتوقع البدء في تشغيلها خلال النصف الثاني من عام 2025.

التسهيلات للمستثمرين من خلال المحطة الواحدة

وذكر المهندس أحمد الكاسبي أن من الإنجازات التي حققتها المنطقة، تحسين إجراءات المحطة الواحدة لتسهيل المعاملات الإدارية والاستثمارية من خلال اعتماد أنظمة رقمية متقدمة لتسريع إصدار التراخيص وتقليل الوقت اللازم للإجـراءات، وتوفير خرائط إلكترونية للاستثمارات، وخدمات التصاريح البيئية عبر التطبيقات المخصصة.

وكذلك تقديم جميع الخدمات اللازمة للمستثمرين عبر مركز "مسار" أو المحطة الواحدة، وتشمل خدمات وزارة الخارجية، ووزارة العمل، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إضافة إلى خدمات غرفة تجارة وصناعة عُمان، وخدمات هيئة البيئة، ومكتب سند للخدمات، وخدمات استخراج تأشيرات الأيدي العاملة.

ومن الإنجازات تقديم الخدمات للمستثمرين عبر نظام "إيداع" الإلكتروني لإدارة العمليات. وهذا النظام حاز المركز الثاني في جائزة أفضل الممارسات في القطاع اللوجستي التي نظمتها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

- تنفيذ 4 مبادرات بيئية لتعزيز الاستدامة، بجانب 3 دراسات لتقييم التأثير البيئي.
- تعزيز الامتثال البيئي بإصدار 6 تصاريح بيئية.

دعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تقديم حوافز وبرامج دعم خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من التوسع والنمو.
- إصدار 26 رخصة تجارية و21 رخصة صناعية خلال عام 2023؛ ما يعكس اهتمام المنطقة بتعزيز القطاع الخاص.

التعمين ودعم القوى العاملة الوطنية

بلغ عدد العاملين في المنطقة 455 شخصًا، منهم 33 مواطنًا عمانيًّا، بنسبة تعمين وصلت إلى 7%، وتم إطلاق برامج تدريب وتأهيل للقوى الوطنية لتلبية متطلبات السوق.

أهمية المنطقة الحرة بالمزيونة

تؤكد هذه الإنجازات التزام المنطقة بدورها كمحرك رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد العماني بما يتماشى مع رؤية عمان 2040.

وتتمتع المنطقة بالعديد من الحوافز والمزايا الخاصة بالمناطق الحرة، وتشمل إعفاء الأرباح من ضريبة الدخل لمدة 30 عامًا، وعدم الحاجة إلى تقديم إقرارات الدخل وتوفير وتداول وتحويل العملات الأجنبية بسهولة، والإعفاء من قانون الوكالات التجارية والرسوم الجمركية، والسماح باستيراد كافة البضائع المسموح بتداولها في سلطنة عُمان، وإمكانية تملُّك المستثمر 100% من رأسمال المشروع، وتخفيض نسبة التعمين إلى 20% بدلًا من 30%، وإصدار شهادات المنشأ، إضافة إلى تمكين العمالة اليمنية من العمل بالمنطقة الحرة دون الحاجة إلى تأشيرات عمل.

تحقق إنجازات مميزة خلال 42 شهرًا..

خزائن

الاقتصادية تستقطب مشروعات أجنبية ومحلية باستثمارات تتجاوز 385 مليون ريال عماني

بـــركـــاء - الدقم Duqm :

حققت مدينة خزائن الاقتصادية قفزات نوعية في مجال الاستثمار والتنمية منذ انطلاق أعمالها خلال فترة 42 شهرًا؛ حيث وصل إجمالي الاستثمارات إلى أكثر من 385 مليون ريال عماني، وتجاوزت قيمة الاستثمارات الأجنبية 224.4 مليون ريال عماني، بينما بلغت الاستثمارات المحلية أكثر من 186 مليون ريال عماني؛ ما يُبرز التوازن بين جذب المستثمرين الدوليين وتحفيز الاستثمارات الوطنية.

وأوضحت "خزائن" أن عدد الاتفاقيات الاستثمارية بلغت أكثر من 130 اتفاقية، وتم التركيز على 6 قطاعات رئيسية لتكون المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، كما استفادت أكثر من 14 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من الفرص الاستثمارية والخدمات التي تقدمها المدينة؛ ما يساهم في تعزيز ريادة الأعمال وتنمية الاقتصاد المحلي.

وأكدت أن المشاريع القائمة ساهمت في توفير أكثر من 2000 فرصة عمل؛ ما يدعم جهود التوظيف والتنمية البشرية في سلطنة عُمان، وأشارت إلى أنها استقطبت أكثر من 17 جنسية مختلفة من المستثمرين. ويبلغ عدد المشروعات قيد الإنشاء حاليًّا أكثر من 30 مشروعًا؛ ما يُبرز ديناميكية النمو والتوسع المستمر.

جوائز محلية ودولية

حازت مدينة "خزائن" العديد من الجوائز المحلية والدولية، أبرزها جوائز دوسير للإنشاءات في الأعوام 2022 و2023 و2024، بالإضافة إلى جائزة الرؤية الاقتصادية لعام 2023، كما فازت بجائزة دبي المالية العالمية كـ"أسرع الوجهات الاستثمارية نموًّا" في بداية هذا العام. هذه الجوائز تعكس التقدير العالمي لمكانة خزائن كوجهة استثمارية واعدة، وتعزز مكانتها كمقصد رئيسي للمستثمرين ورواد الأعمال في المنطقة.

تطوير وشراكة

تم تطوير مدينة خزائن الاقتصادية بمبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP)، وصممت بأهداف وطنية للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وإيجاد فرص تجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرص عمل للكوادر العمانية.

أبرز المشاريع في مدينة "خزائن":

- سوق "سلال" المركزي للخضراوات والفواكه
- مشروع "Flag Oman"
- شركة جنا الدولية
- الشركة العمانية للمنتجات الحيوية
- شركة مطاحن صلالة
- أوبال بايو فارما
- قرية المسكن العمالية
- مصنع وقود خزائن
- مصنع 44.01
- مصنع الوطنية للمنتجات الورقية

وتُعد المدينة نموذجًا مبتكرًا في توفير بيئة استثمارية شاملة معتمدة على بنية أساسية متينة وإجراءات مبسطة؛ ما يُيسر على المستثمرين تأسيس مشاريعهم.

وتسعى إلى تعظيم القيمة المحلية المضافة وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتدعم رؤية عُمان 2040 التي تركز على التنويع الاقتصادي والاستدامة.

ومن أبرز المشاريع في مدينة "خزائن":

- **سوق "سلال" المركزي للخضراوات والفواكه:** عزز الأمن الغذائي وخفّض الفاقد الزراعي إلى أقل من 5% عبر تحسين سلاسل التوريد.
- **مشروع "Flag Oman":** استثمار قطري يهدف إلى تطوير بنية تحتية لوجستية متقدمة.
- **شركة جنا الدولية:** مصنع لتصنيع مواد التغليف البلاستيكية، يعزز قطاع الصناعة المحلية.
- **الشركة العمانية للمنتجات الحيوية:** مصنع لإنتاج أعلاف حيوانية؛ حيث يتم التركيز على توفير حلول غذائية مبتكرة للقطاع الزراعي والحيواني.
- **شركة مطاحن صلالة:** استثمار بقيمة 12 مليون ريال عماني لتطوير مركز للصناعات الغذائية.
- **أوبال بايو فارما:** شركة تهدف إلى تصنيع الأدوية الحيوية واللقاحات في سلطنة عُمان، وتسعى إلى تعزيز الأمن الدوائي الوطني وتقليل الاعتماد على الاستيراد.
- **قرية المسكن العمالية:** مشروع سكني متكامل يعزز بيئة العمل المتوازن والحياة.
- **مصنع وقود خزائن:** أول مصنع وقود حيوي يعمل بالطاقة الشمسية في العالم.
- **مصنع 44.01:** يزيل الكربون من الهواء باستخدام تقنيات مبتكرة.
- **مصنع الوطنية للمنتجات الورقية:** يعزز الاستدامة بإنتاج مواد معاد تدويرها.

المزايا التنافسية

تتمتع مدينة خزائن بموقع استراتيجي بالقرب من الموانئ؛ ما يجعلها نقطة جذب مثالية للاستثمارات، كما تتميز ببنية أساسية ذكية ومستدامة، وتقدم حوافز اقتصادية، كالإعفاءات الضريبية وغيرها من التسهيلات والمزايا التي تُقدِّمها للمستثمرين، كما تساهم في توطين الصناعات الأساسية، مثل الأدوية واللقاحات؛ ما يعزز الاكتفاء الذاتي، ويُقلِّل الاعتماد على الاستيراد.

أبرز الإنجازات خلال 42 شهرًا

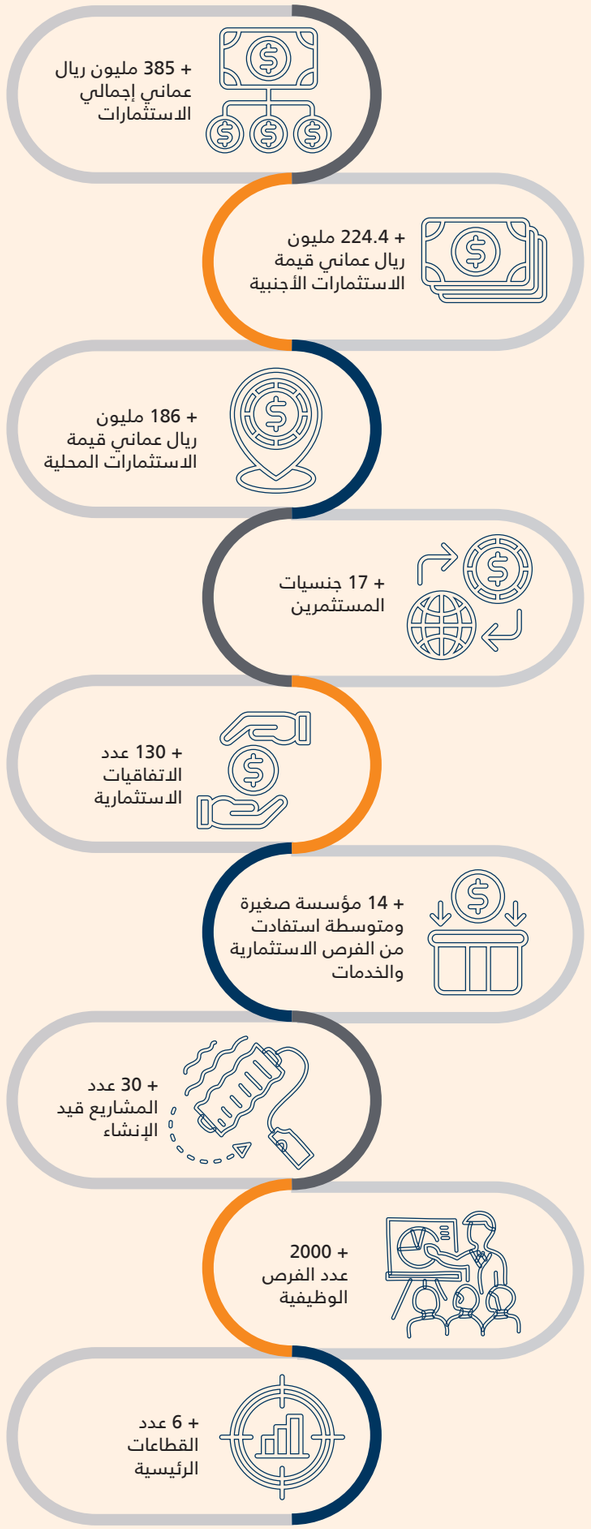

محمود بن سعيد العوفي

خمس سنوات من العطاء والإنجاز

شهدت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، خلال السنوات الخمس الماضية، مسيرة حافلة بالعطاء والإنجازات، مستندةً إلى الرؤية الحكيمة والتوجيهات السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – وقد أظهرت جهودها وكفاءتها في تعزيز مكانة المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية كركائز أساسية في دعم النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

عملت الهيئة منذ تأسيسها على تطوير بنية أساسية متقدمة تلبي احتياجات المستثمرين؛ ما أسهم في تحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز القدرة التنافسية لسلطنة عُمان. وتشمل هذه الجهود إنشاء شبكات طرق حديثة، وتطوير الموانئ، وإرساء أنظمة لوجستية متكاملة تربط المناطق الاقتصادية والحرة بالمراكز التجارية الإقليمية والعالمية.

كما أن مبادرات الهيئة في تقديم حوافز استثمارية متنوعة، تشمل الإعفاءات الضريبية، والتسهيلات الجمركية، والإجراءات السريعة لإصدار التراخيص؛ عززت من جذب الاستثمارات. وقد انعكست هذه السياسات على استقطاب العديد من الشركات الكبرى والمشروعات النوعية التي أسهمت في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل للشباب العماني.

في السنوات الخمس الماضية، حققت الهيئة إنجازات ملموسة شملت توقيع عدد كبير من الاتفاقيات الاستثمارية مع شركات عالمية، وتنفيذ مشروعات ضخمة في قطاعات متنوعة، مثل الصناعة، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والخدمات اللوجستية.

على سبيل المثال، ساهمت المناطق الحرة في صلالة وصحار في تعزيز حجم الصادرات العمانية إلى الأسواق الدولية، كما حققت المناطق الاقتصادية الخاصة تطورًا لافتًا في جذب الاستثمارات الصناعية الكبرى؛ ما جعلها مراكز إنتاج وتصدير إقليمية.

بجانب ذلك، تمارس المدن الصناعية دورًا محوريًّا في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال التركيز على مشاريع صديقة للبيئة، وتطبيق تقنيات متقدمة تقلل الأثر البيئي، كما ساهمت هذه المدن في توفير بيئة عمل متكاملة تجمع بين التصنيع والخدمات؛ ما أدى إلى تحفيز الابتكار وتنويع الاقتصاد الوطني.

وتؤكد الهيئة وهي تحتفي بمرور خمس سنوات على إنشائها، أنها تمضي قدمًا بخطط طموحة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، من خلال إشرافها على 23 منطقة اقتصادية خاصة وحرة وصناعية. ومع استمرار الدعم السامي من لدن جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة مزيدًا من التطور والابتكار في مشروعات المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة، بما يرسخ مكانة سلطنة عُمان كوجهة استثمارية رائدة على مستوى المنطقة والعالم.

ختامًا، تمثل هذه السنوات الخمس مثالًا يُحتذَى به في الإصرار على تحقيق التميز وتحقيق التطلعات الوطنية، لتظل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية شاهدًا على التزام السلطنة ببناء مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام، بإذن الله.

عملت الهيئة منذ تأسيسها على تطوير بنية أساسية متقدمة تلبي احتياجات المستثمرين؛ ما أسهم في تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية لسلطنة عُمان

OMAN DATAPARK

النهضة المتجددة تحت القيادة الحكيمة

تتقدم شركة عمان داتا بارك بأسمى آيات التهاني والتبريكات للمقام السامي لحضرة

صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم
- حفظه الله ورعاه-

بمناسبة ذكرى توليه مقاليد الحكم في البلاد، سائلين العلي القدير أن يمن على جلالته بموفور الصحة والعافية، وينعم على عمان وشعبها بالخير والازدهار في ظل قيادته الحكيمة.

المنطقة الحرة بصلالة: إنجازات استثمارية واقتصادية خلال خمسة أعوام (2020 – 2024)

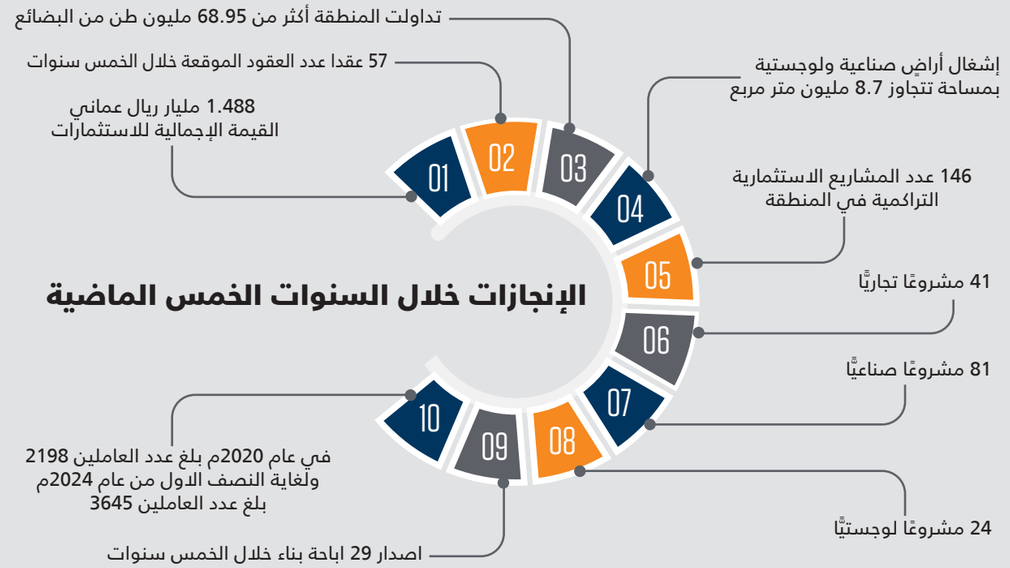

صلالة - الدقم :

شهدت المنطقة الحرة بصلالة تطورًا ملحوظًا خلال الفترة 2020-2024، حيث نجحت في تحقيق إنجازات بارزة على صعيد جذب الاستثمارات، وتطوير البنية الأساسية، وتنويع القطاعات الاقتصادية؛ ما عزز من مكانتها كمركز اقتصادي واستثماري استراتيجي في سلطنة عمان.

استثمارات نوعية وأرقام قياسية

بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات 1.488 مليار ريال عماني خلال السنوات الخمس الماضية، فيما بلغ عدد العقود الموقعة 57 عقدًا، مع إشغال أراضٍ صناعية ولوجستية بمساحة تتجاوز 8.7 مليون متر مربع.

وكان عام 2022 عامًا بارزًا؛ حيث تم استقطاب استثمارات بقيمة 411.6 مليون ريال عماني، ثم شهد عام 2023 أكبر حجم استثمارات بقيمة 728.4 مليون ريال عماني، مع زيادة ملحوظة في عدد العقود في عام 2024 مقارنةً بالأعوام السابقة.

وبلغت عدد المشاريع الاستثمارية التراكمية في المنطقة 146 مشروعًا؛ وتوزعت المشاريع على النحو التالي:

التجارية 41 مشروعًا

الصناعية 81 مشروعًا

اللوجستية 24 مشروعًا

وتعكس هذه الأرقام الأداء المتميز في استقطاب الاستثمارات وتوسيع استخدام الأراضي الصناعية واللوجستية؛ ما ساهم في تعزيز مكانة المنطقة الحرة كمركز جذب اقتصادي واستثماري.

البنية الأساسية

واصلت المنطقة تطوير بنيتها الأساسية عبر تنفيذ مشاريع استراتيجية لتعزيز جاهزيتها الاستثمارية، خلال السنوات الخمس الماضية، متضمنة تنفيذ مشاريع حيوية لتحسين الأراضي وإنشاء وتطوير المرافق الضرورية. وفيما يلي أبرز الإنجازات:

المشاريع المنفذة:

توريد وتركيب أكشاك وحواجز أمنية وأعمال مدنية وسباكة للبوابات.

أعمال الردم والكبس وتسوية الأراضي.

أعمال مدخل الطريق لشركة العكبري للتجارة العامة والاستثمار.

تصميم وتشييد مخازن بمساحة 25,000 متر مربع (المرحلة الثانية).

أعمال الطرق:

- إنشاء طريق في منطقة ريسوت.
- إنشاء طريق أسفلتي إلى مصنع أوكيو.

إنشاء عبارة صندوقية بطريق L31A في موقع ريسوت.

إنشاء شبكة تصريف مياه الأمطار لطريقي S01 وS02.

الانتهاء من التصاميم التفصيلية ومستندات المناقصة لمنطقة أدهان (المرحلة الثانية).

الانتهاء من إنشاء وتشغيل خط رئيسي لشبكة المياه بطول 6 كيلومترات (قطر 1000 ملم) في منطقة ريسوت.

تشييد وتفعيل مساحة تفتيش جمركية مؤقتة بالمنطقة الحرة بصلالة بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك.

تراخيص البناء

أما عن عدد تراخيص البناء وشهادات إتمام البناء التي أصدرتها المنطقة الحرة بصلالة خلال السنوات الخمس الماضية (2020-2024)، فقد تم إصدار 29 اباحة بناء خلال الخمس سنوات؛ ما يعكس إنجاز عدد كبير من المشاريع، وهو ما يؤكد جهود المنطقة في دعم المستثمرين وتسهيل مشروعاتهم.

تداولت المنطقة أكثر من 68.95 مليون طن من البضائع خلال الفترة من 2020 حتى النصف الأول من عام 2024.

زيادة في فرص العمل

ارتفع عدد العاملين في المنطقة من 2194 في عام 2020 إلى 3645 في النصف الأول من 2024م ما يعكس توسع النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على الكفاءات.

تؤكد هذه الأرقام والإنجازات الدور الحيوي الذي تمارسه المنطقة الحرة بصلالة في دعم الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الاستراتيجية.

تتشرف شركة
مرسى الدقم للاستثمار ش.م.م
وجميع العاملين فيها
بأن يرفعوا أسمى آيات التهاني

للمقام السامي لجلالة السلطان
هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعاه

وإلى الشعب العماني الأبيّ
بمناسبة ذكرى تولي جلالته
مقاليد الحكم في البلاد

مرسى الدقم للاستثمار ش م م
Marsa Al Duqm Investments L L C
إحدى شركات تنمية أسماك عمان FDO Member

الاقتصاد الأزرق

ثروة مستدامة وفرص استثمارية لا تنضب

مسقط - الدقم :

يُشكِّل الاقتصاد الأزرق أحد الاستثمارات الواعدة لتعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عمان، مستفيدةً من موقعها الجغرافي الاستراتيجي المُطِل على بحر العرب والمحيط الهندي، وما تزخر به من موارد بحرية وبنى أساسية متقدمة في الموانئ والشحن البحري. ومع تزايد الاهتمام العالمي بالأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبحار والمسطحات المائية – مثل مصايد الأسماك، والطاقة المتجددة، والسياحة البحرية – تسعى السلطنة إلى الاستفادة من هذه الفرص عبر تطوير سياسات مستدامة تُشجِّع على الاستثمار في هذا القطاع الناشئ. وفي هذا السياق، تبرز محافظة الوسطى مركزًا اقتصاديًّا محوريًّا، مستقطبةً استثمارات ضخمة في مشروعات الطاقة المتجددة، والثروة السمكية، والهيدروجين الأخضر؛ ما يعزز دورها في تحقيق رؤية "عمان 2040"، ويدعم جهود السلطنة نحو تنويع مصادر الدخل وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

توصيات ملتقى الدقم

وقد أوصى ملتقى الدقم الخامس حول الاقتصاد الأزرق، الذي نظمه فرع غرفة تجارة وصناعة عمان بمحافظة الوسطى، بالشراكة مع وزارة الخارجية والهيئة العامة للمناطق افقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الذي أقيم في 20 إكتوبر 2024م بمركز عمان للمؤتمرات والمعارض بمسقط بمجموعة من التوصيات لتعزيز هذا القطاع، تضمنت ما يلي:

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: إنشاء شراكات لتبادل المعرفة وتطوير استراتيجيات مشتركة لحماية الموارد البحرية وتحقيق التنمية المستدامة.

تطوير إطار قانوني مستدام: وضع تشريعات تدعم الحفاظ على البيئة البحرية، وتحدد معايير للأنشطة الاقتصادية البحرية، مثل الزراعة البحرية والسياحة.

تعزيز التعليم والتدريب: توفير برامج تعليمية متخصصة لزيادة الوعي البيئي وتطوير مهارات الكوادر العاملة في الاقتصاد الأزرق.

استغلال التكنولوجيا الحديثة: الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة استخدام الموارد البحرية وتقليل الأثر البيئي.

تشجيع البحث والابتكار: دعم الأبحاث حول التنوع البيولوجي والتغير المناخي، وتطوير حلول للتحديات البيئية.

تطوير قطاع الثروة السمكية كداعم للأمن الغذائي: التركيز على استدامة قطاع الاستزراع السمكي لدعم الأمن الغذائي وزيادة صادرات المنتجات السمكية.

الترويج للسياحة المستدامة: إقامة مشروعات سياحية تركز على الاستدامة البيئية وحماية الشعاب المرجانية والسلاحف البحرية، مع تقديم حوافز للاستثمارات المحلية.

استقطاب الاستثمارات وتطوير التمويل: تقديم حوافز استثمارية، مثل "السندات الزرقاء"، لدعم المشاريع المستدامة في الاقتصاد الأزرق، مع مراقبة مؤشرات الأداء؛ لضمان التأثير الإيجابي على البيئة والمجتمع.

المكرم د. سالم الجنيبي: سلطنة عمان تمتلك بنية قوية تجعلها مؤثرة في الاقتصاد الأزرق

سعادة الشيخ خليفة الحارثي: الاقتصاد الأزرق يحوي إمكانيات اقتصادية هائلة

تعزيز الوعي البيئي: تنظيم حملات توعوية لتثقيف المجتمع بأهمية الاقتصاد الأزرق وتشجيعه على حماية الموارد البحرية.

تعزيز البنية الأساسية البحرية: تطوير الموانئ والبنية البحرية لدعم الاقتصاد الأزرق، وجعل سلطنة عمان مركزًا لوجستيًّا إقليميًّا.

تبني الطاقة المتجددة المرتبطة بالبحر: الاستثمار في مشاريع طاقة الرياح البحرية والهيدروجين الأخضر لدعم الاستدامة وتقليل الانبعاثات الكربونية بما يتماشى مع رؤية عمان 20240.

الالتزام بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2032: جذب الشركات المهتمة بالاستثمارات المستدامة، خاصةً في قطاع النقل البحري.

وتسعى هذه التوصيات إلى تحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد الأزرق، وضمان استدامة الموارد البحرية للأجيال القادمة.

الموقع الاستراتيجي

من جانبه، أكد المكرم الدكتور سالم بن سليم الجنيبي، رئيس مجلس إدارة فرع غرفة تجارة وصناعة عمان بمحافظة الوسطى؛ أن المحافظة أُسِّس بها أول منطقة اقتصادية خاصة، وضمَّت أكبر المشروعات والاستثمارات المحلية والعالمية، وتتميز بموقعها الاستراتيجي المطل على بحر العرب والمحيط الهندي، الذي يؤهلها لأن تكون المعبر التجاري بين الشرق والغرب.

قطاع الطاقة البديلة

وأضاف: "إن ما تملكه سلطنة عمان من شريط ساحلي وبنى أساسية بقطاع الموانئ والشحن البحري، وما تستشرفه من نمو في قطاع الطاقة البديلة؛ يجعلها من أبرز المؤثرين في خطط الاقتصاد الأزرق، ويؤهلها لأن تشكل مركز استقطاب لرؤوس الأموال في مشروعاته المختلفة؛ لذا جاءت النسخة الخامسة لهذا الملتقى لترسم بعض المسارات التي يمكن من خلالها وضع خارطة عامة واستراتيجية واضحة للاقتصاد الأزرق ليكون وجهة جديدة للاستثمار بسلطنة عمان".

إمكانيات اقتصادية

وأشار سعادة الشيخ خليفة بن علي الحارثي وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، إلى أن الاقتصاد الأزرق يعد من القضايا البحثية الرئيسية في العقود الأخيرة؛ وذلك نظرًا إلى ما تحويه المسطحات المائية بكافة أنواعها

سعادة الشيخ أحمد الكثيري: محافظة الوسطى شريك اقتصادي فاعل في تنفيذ رؤية عمان 2040

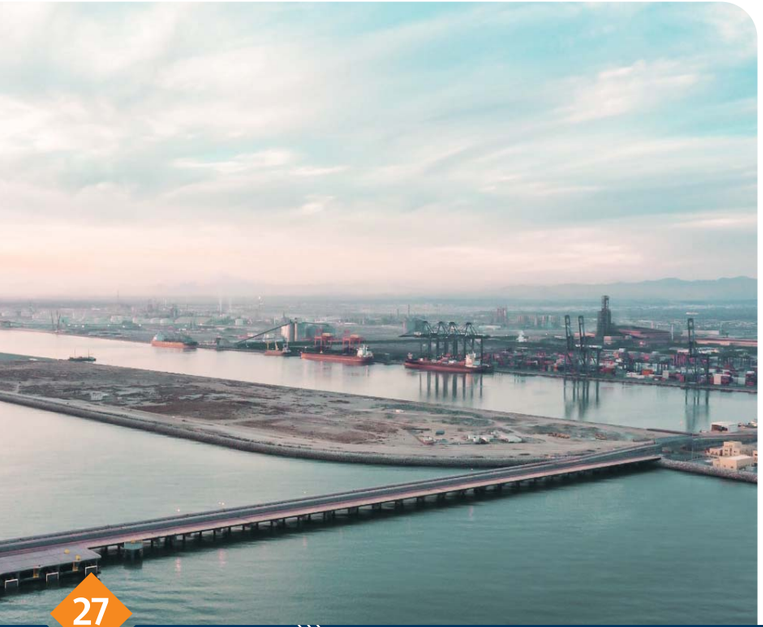

من إمكانيات اقتصادية هائلة، وما توفره من فرص واعدة لتنويع مصادر الدخل للدول، ورفع مستوى المعيشة لمواطنيها. وبجانب الأنشطة التقليدية للاقتصاد الأزرق مثل مصايد الأسماك والنقل البحري واستخراج المعادن، برزت في الآونة الأخيرة أنشطة ناشئة أخرى، مثل توليد الطاقة المتجددة، والسياحة المائية، والاستزراع السمكي، موضحًا أن التوجه نحو استغلال الموارد والثروات المائية يجب أن يواكبه وعي بأهمية المحافظة على تلك الثروات بحالة صحية وبيئية سليمة، والاستثمار فيها بحكمة واسترشاد؛ لضمان انتفاع الأجيال المتعاقبة منها.

مقومات وموارد متنوعة

من جانبه، أوضح سعادة الشيخ أحمد بن مسلم الكثيري محافظ الوسطى، أن محافظة الوسطى تعد من المراكز الوطنية الاقتصادية المهمة، وشريكًا فاعلًا في تنفيذ مستهدفات رؤية "عمان 2040"؛ لما تزخر به من مقومات متنوعة وموارد غنية متعددة، يأتي في مقدمتها قطاع النفط والغاز، وهو القطاع الأبرز من حيث القيمة الاستثمارية والأثر الاقتصادي على مستوى سلطنة عمان والفرص الاستثمارية المتاحة في هذا القطاع، كما أن المحافظة تواصل تطوير مستوى كفاءة المشروعات التنموية لدعم المقومات الاقتصادية، وتعزيز الرفاه الاجتماعي من خلال تطوير البنية الأساسية ومستوى الخدمات العامة بقيمة 7.5 مليون ريال عماني، وزيادة فاعلية المشروعات الترفيهية ودعم الأنشطة السياحية بقيمة تصل إلى 13 مليون ريال عماني.

وأضاف سعادته: "تُشكّل المحافظة مركزًا إقليميًّا مهمًّا لقطاع اللوجستيات البحرية بولاية الدقم، التي تتميز بموقعها الاستراتيجي الواسع الأفق نحو الموانئ العالمية والمناطق الصناعية المتكاملة التي تمثل ركيزة أساسية لدعم تحقيق أولويات رؤية (عمان 2040) الهادفة إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وتوفير فرص عمل مستدامة".

مشروعات وطنية مطروحة

وقال الكثيري: "أما في مجال الطاقة المتجددة، فتحتوي المحافظة على 5 مشروعات من أصل 8 مشروعات وطنية مطروحة على مستوى سلطنة عمان بقيمة استثمارية بلغت 49 مليار دولار في مشروعات الهيدروجين الأخضر ومجالّي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمشروعات المتعلقة بها؛ ما يجعل سلطنة عمان ضمن المنافسة الدولية".

السياسات والخطط الاستثمارية

من جانبه، أشار صالح بن حمود الحسني مستشار رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة، إلى السياسات والخطط الاستثمارية التي تعمل عليها الهيئة لتطوير الاقتصاد الأزرق؛ حيث تؤدي الهيئة دورًا مهمًّا في تطوير الاقتصاد الأزرق من خلال مجموعة من السياسات والمبادرات؛ أهمها تشجيع الاستثمارات المستدامة، وتوفير حوافز للمستثمرين في مشروعات الاقتصاد الأزرق، مثل تربية الأحياء البحرية، والطاقة المتجددة، وإدارة الموارد المائية، وتحفيز الابتكار وإنشاء مراكز بحث وتطوير لدعم الابتكارات في التكنولوجيا البحرية، مثل نظم مراقبة الجودة، وتطوير تقنيات صيد مستدامة، بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية وتحسين الموانئ والمرافق اللوجستية لدعم أنشطة النقل والتجارة المتعلقة بالاقتصاد الأزرق، وتطوير السياسات البيئية ووضع معايير بيئية صارمة للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وتقليل التلوث.

نمو وتسهيل الاستثمار

وأوضح الحسني أن دور الهيئة في نمو الاقتصاد الأزرق يأتي من خلال تسهيل الاستثمار؛ حيث تقدم هذه المناطق حوافز مثل الإعفاءات الضريبية والرسوم المخفضة؛ ما يشجع المستثمرين على ضخ الأموال في مشروعات مرتبطة بالاقتصاد الأزرق، مثل الصيد المستدام، وتربية الأحياء البحرية، والسياحة البحرية، وتطوير البنية الأساسية التي تساعد المناطق الاقتصادية الخاصة في تحسين البنية الأساسية اللازمة للنشاطات البحرية، مثل الموانئ والمرافق اللوجستية؛ ما يسهل الحركة التجارية، ويوفر بيئة عمل أفضل، وأشار إلى أن الهيئة تشجع الابتكار من خلال توفير بيئة مرنة، وتشجع هذه المناطقُ الشركاتِ على الابتكار في مجالات مثل التكنولوجيا البحرية والتقنيات النظيفة؛ ما يعزز استدامة الموارد المائية، كما تعمل على دعم التعليم والتدريب؛ حيث تساهم في إنشاء برامج تدريب وتعليم تركز على المهارات المرتبطة بالصناعات البحرية؛ ما يساهم في تحسين الكفاءة وتعزيز الوظائف في هذا القطاع.

صالح الحسني: الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة تشجع الاستثمارات المستدامة لدعم الاقتصاد الأزرق

حوافز ضريبية وقوانين مرنة

وقال الحسني: "شهدت الهيئة في السنوات الأخيرة تطويرات ملحوظة؛ حيث أصبحت مراكز جذب استثماري مهمة تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وتُقدِّم بيئة عمل متميزة من خلال تقديم حوافز ضريبية وقوانين مرنة؛ ما يسهل على الشركات المحلية والدولية ممارسة أنشطتها. ومن أبرز الإنجازات في هذا المجال، تعزيز التنوع الاقتصادي، وزيادة حجم التجارة؛ ما أدى إلى توفير بنى أساسية متطورة، تسهم في تسهيل حركة البضائع والخدمات، كما ساهمت هذه المناطق في تطوير قطاعات جديدة مثل الطاقة المتجددة (الهيدروجين الأخضر) والتكنولوجيا والابتكار؛ ما يعكس قدرة المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة على مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية. بالإضافة إلى ذلك أصبحت المناطق الحرة جزءًا أساسيًّا من الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية.

ببالغ السرور وعظيم الشعور
تتقدم شركة تنمية طاقة عمان
بخالص التهاني والتبريكات
إلى حضرة

صاحب الجلالة السلطان
هيثم بن طارق
المعظم

- حفظه الله ورعاه -

وللشعب العماني الأبي بمناسبة
ذكرى تولي جلالته مقاليد الحكم

شركة تنمية طاقة عُمان
ENERGY DEVELOPMENT OMAN

أكاديميون ورجال أعمال وخبراء اقتصاد يؤكدون لـ الدقم Duqm Economy:

استدامة المشاريع تعتمد على تعزيز الكفاءة التشغيلية والسياسات المالية وتنويع مصادر التمويل وتطوير الحلول التقنية والبيئية

مسقط - الدقم Duqm Economy :

أصبح تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص ضرورة ملحة لاعتماد سياسات واستراتيجيات تهدف إلى جذب استثمارات طويلة الأمد تتماشى مع معايير الاستدامة.

يتناول هذا الموضوع دور المناطق الاقتصادية والحرة في تعزيز التنمية المستدامة، والتحديات التي تواجهها المشاريع في هذا الإطار، وأفضل السبل لتحقيق التوازن بين الربحية وحماية البيئة.

وأكد عدد من الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين ورجال الأعمال، أن تحقيق الاستدامة في المشاريع بالمناطق الاقتصادية والحرة والصناعية يتطلب وضع إطار متكامل من السياسات الداعمة وتطوير البنية الأساسية؛ ما يسهم في جذب الاستثمارات المسؤولة بيئيًّا واجتماعيًّا.

وأشار الخبراء ورجال الأعمال والأكاديميون، في استطلاع أجرته "الدقم الاقتصادية"، إلى أن تبني التقنيات الحديثة والابتكار في العمليات التشغيلية يسهم بشكل مباشر في تقليل الانبعاثات واستهلاك الموارد الطبيعية؛ ما يعزز قدرة المشاريع على مواجهة التحديات البيئية المستقبلية، كما شددوا على أهمية تفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير برامج تدريبية وتوعوية تسهم في بناء ثقافة الاستدامة لدى العاملين وأصحاب المشاريع، مؤكدين أن هذا التعاون يمثل دافعًا أساسيًّا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الاقتصاد المحلي بشكل كبير.

مؤشرات محاسبية ومالية واقتصادية

ويقدم المكرم الدكتور سعيد المحرمي، عضو مجلس الدولة وأستاذ المالية بجامعة السلطان قابوس، رؤية شاملة حول المؤشرات المحاسبية والمالية والاقتصادية التي تعكس صحة واستدامة المشاريع الاقتصادية؛ حيث قال: "هناك عدة مؤشرات محاسبية ومالية واقتصادية، مثل:

- النمو المتواصل في الإيرادات المالية من تشغيل عمليات الشركة: فنمو الإيرادات مؤشر صحي على زيادة صافي أرباح المشاريع.
- انخفاض التكاليف المباشرة للعمليات الإنتاجية لهذه المشاريع.
- انخفاض التكاليف غير المباشرة أو ما تسمى النفقات العامة.
- أن تكون النسبة الكبرى من رأسمال المشاريع معتمدةً على أموال الشركاء لا على القروض؛ فزيادة نسبة القروض – لا سيما إن كانت تكلفتها عالية – ستؤدي إلى زيادة مخاطر تعثر المشاريع ومن ثم عدم استدامتها.
- النقاط من 1 إلى 4 ستؤدي إلى زيادة الأرباح الصافية للمشاريع، كما ستؤدي إلى انخفاض المخاطر، ومن ثم تؤدي إلى استدامتها وبقائها.
- مساهمة تلك المشاريع في الناتج المحلي الإجمالي، وتوظيف المواطنين، واستغلال الموارد المحلية في مدخلاتها.
- عمل تلك المشاريع على تقليل الواردات من المنتجات المشابهة لمنتجاتها، وكذلك العمل على زيادة صادرات منتجاتها إلى الخارج.
- استفادة الدولة من هذه الشركات من خلال الضرائب والرسوم، علاوةً على توظيف المواطنين والاعتماد على المواد الخام المحلية.

أ. د. سعيد المحرمي: المشاريع التي تعتمد على التقنية تستطيع أن تقلل من تكاليفها التشغيلية وتزيد من أرباحها السنوية

الربحية والاستدامة

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الربحية والاستدامة، يبيِّن المحرمي أن هناك علاقة قوية بين زيادة الأرباح واستدامة المشاريع؛ فالمشاريع المربحة تبقى وتنمو وتتوسَّع، وربما يكون لها خطوط إنتاج جديدة أو أفرع أخرى في مناطق جديدة. وفي المقابل فإن المشاريع المتعثرة ماليًّا التي تخسر، لن تستطيع المقاومة طويلًا، وستخرج من السوق وربما في وقت قصير جدًّا؛ فالمشاريع المربحة ستبقى مساهمة في الاقتصاد، وستزيد المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح بالنسبة إلى المشاريع التي تعاني من الخسائر.

دور الابتكار التكنولوجي

كما سلَّط الضوء على دور الابتكار التكنولوجي في دعم استدامة المشاريع، مشيرًا إلى أن تخصيص نسبة من المبيعات للبحث والتطوير يعزز قدرة المشاريع على تحسين كفاءتها وزيادة إنتاجها باستخدام التكنولوجيا؛ ما يؤدي إلى خفض التكاليف التشغيلية وزيادة الأرباح، وأضاف قائلًا أن المشاريع الناجحة عادةً ما تكون نسبة سنوية من مبيعاتها للبحث والتطوير قد تصل إلى 5% لبعض المشاريع، ومن خلال البحث والتطوير المستمر يتم الاستفادة من التكنولوجيا لزيادة الإنتاج وتحسين الكفاءة التشغيلية بشكل عام، مشيرًا إلى أن اقتصاد المعرفة يعتمد على استغلال التكنولوجيا لزيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الإيرادات والأرباح؛ فالمشاريع التي تعتمد على التقنية تستطيع أن تقلل من تكاليفها التشغيلية وتزيد من أرباحها السنوية.

الالتزام بالمعايير البيئية

كما أكد المحرمي ضرورة التزام المشاريع بالمعايير البيئية، مؤكدًا أن التنمية الاقتصادية لا يجب أن تأتي على حساب البيئة، ودعا إلى وضع سياسات واضحة في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، وأن تستبعد المشاريع التي تشكل خطرًا على البشر والشجر، مع تشجيع المشاريع النوعية ذات القيمة المضافة العالية والخالية من الأضرار البيئية.

وأشار إلى أهمية وجود سياسات تنظيمية وتعليمات إرشادية واضحة للمشاريع للحد من التأثيرات السلبية على البيئة، وكذلك على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمالية، مع إتاحة هذه السياسات للعموم عبر المواقع الإلكترونية للمناطق الاقتصادية والحرة والصناعية.

منهج متكامل

من جانبه، أكد رجل الأعمال والكاتب في الشؤون العامة مرتضى بن حسن بن علي، أن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الاستدامة في المشاريع الاقتصادية، يتطلب اعتماد منهج متكامل يشمل العديد من الجوانب.

وأوضح أن تحقيق هذا التعاون يتطلب:

– **وضع أطر قانونية مرنة:** إعداد تشريعات وسياسات تدعم الشراكات بين القطاعين، وتقديم الحوافز للشركات الخاصة للاستثمار في المشاريع المستدامة، مع تعزيز المساءلة وتحديد الأدوار بين الطرفَين.

مرتضى حسن: استخدام مؤشرات لقياس الأداء وتقييم نجاح المشاريع مع مراجعة التجارب السابقة للاستفادة من النجاحات وتجنب الإخفاقات

منهج متكامل

أكد رجل الأعمال والكاتب في الشؤون العامة مرتضى بن حسن بن علي، أن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الاستدامة في المشاريع الاقتصادية، يتطلب اعتماد منهج متكامل يشمل العديد من الجوانب. وأوضح أن تحقيق هذا التعاون يتطلب:

– **تشجيع الابتكار:** الاستثمار في التكنولوجيا المستدامة والمشاريع التي تسهم في التنويع الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية القادرة على تحمل الصدمات الاقتصادية.

– **التواصل المجتمعي:** إشراك المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ المشاريع لتعزيز التقبل والدعم الشعبي، بالإضافة إلى توعية المواطنين بأهمية الشراكات بين القطاعين.

– **التمويل المستدام:** إنشاء صناديق تمويل مشترك لدعم المشاريع المستدامة، وتشجيع الاستثمارات الخضراء والسندات المستدامة.

– **قياس الأداء:** استخدام مؤشرات لقياس الأداء وتقييم نجاح المشاريع، مع مراجعة التجارب السابقة للاستفادة من النجاحات وتجنب الإخفاقات.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الاستدامة

وعن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الاستدامة بالمناطق الحرة والصناعية، أشار مرتضى بن حسن إلى أهمية تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقًا للتجارب العالمية الناجحة، لتلعب دورًا أساسيًّا في تعزيز الاستدامة في المناطق الحرة والصناعية. وأبرز أهم الممارسات لتحقيق ذلك:

تبني ممارسات مستدامة: مثل كفاءة استخدام الطاقة، وإدارة النفايات، واعتماد تقنيات تحافظ على الموارد المائية.

تصنيع منتجات صديقة للبيئة: تطوير منتجات قابلة للتحلل وإعادة التدوير باستخدام مواد خام مستدامة.

المشاركة في الاقتصاد الدائري: التعاون مع شركات أخرى لتبادل الموارد وإعادة استخدام المخلفات الصناعية.

التحول الرقمي: اعتماد تقنيات رقمية لتحسين الكفاءة وتقليل النفايات.

بناء شراكات لتعزيز الاستدامة: التعاون مع الشركات الكبرى والمشاركة في مشاريع جماعية.

الالتزام بالمعايير البيئية: الحصول على شهادات دولية مثل ISO 14001 لتعزيز المصداقية البيئية.

السياسات الاستثمارية والاستدامة

وفيما يتعلق بتوجيه السياسات الاستثمارية لتمويل المشاريع المستدامة بيئيًّا واجتماعيًّا، أوضح مرتضى بن حسن ضرورة تبني مجموعة من الإجراءات المتكاملة، أهمها:

إطار قانوني داعم: سن تشريعات محفزة على الاستثمار في الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والزراعة العضوية.

إنشاء صناديق تمويل مستدامة: لدعم مشاريع الطاقة النظيفة والتقنيات التي تقلل الانبعاثات.

تحفيز الاستثمار الأخضر: تقديم خصومات ضريبية ومِنَح وقروض ميسرة للمشاريع التي تحقق أهداف الاستدامة.

تدريب الكوادر: تطوير القدرات المحلية في مفاهيم الاقتصاد الأخضر والاستثمار المسؤول.

مراقبة الأثر: استخدام مؤشرات أداء لتقييم تأثير المشاريع على البيئة والمجتمع، وتقديم تقارير دورية.

التوعية والمشاركة المجتمعية: نشر الوعي بفوائد الاستثمار المستدام وإشراك المجتمع المحلي في تنفيذ المشاريع.

كما شدد مرتضى بن حسن في الوقت ذاته، على أن تطبيق هذه السياسات بشكل متكامل يسهم في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد البيئية والاجتماعية، ويدعم التنمية المستدامة على المستويات المحلية والعالمية.

بناء اقتصاد مستدام

أكد الدكتور رجب بن علي العويسي، خبير الدراسات الاجتماعية والتعليمية بمجلس الدولة، أن تحقيق الاستدامة في المشاريع الاقتصادية يمثل خيارًا استراتيجيًّا لسلطنة عُمان في ظل التوجهات الاقتصادية الحديثة والرؤية المستقبلية "عُمان 2040"، وأشار إلى أن الاستدامة ليست مجرد مفهوم اقتصادي، بل هي إطار شامل يربط بين الاقتصاد، والبيئة، والمجتمع، بما يحقق تنمية شاملة ومستدامة.

د. رجب العويسي: تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الأسواق الإقليمية والعالمية يمكن أن يسهم في تحسين تنافسية المنتجات العمانية

الاستدامة ضمن رؤية عُمان 2040

أوضح العويسي أن رؤية عُمان 2040 أولت الاستدامة أولوية قصوى ضمن خططها التنموية؛ حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مع الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة، وأكد أن ربط المسار الاقتصادي بقيم الاستدامة يدعم استقرار الاقتصاد الوطني، ويعزز مرونته أمام التحديات الإقليمية والعالمية.

وأشار إلى أن هذا النهج يتطلب العمل على تحقيق تحول نوعي في استقطاب الاستثمارات وتعزيز الصناعات الواعدة ذات القيمة المضافة، وأضاف أن الاقتصاد القائم على الابتكار والمعرفة يمكن أن يُسهم في تعظيم المحتوى المحلي، وتطوير كفاءة الإنتاج، بما يلبي احتياجات السوقين المحلية والدولية.

أهمية الاقتصاد الأخضر

وتحدث العويسي عن ضرورة التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، مشددًا على أهمية تبني التقنيات النظيفة، مثل الذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية؛ لتقليل التأثيرات البيئية السلبية، وتعزيز كفاءة العمليات الصناعية، وأكد أن الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة والصناعات التحويلية المستدامة يمكن أن يدعم تحقيق الحياد الكربوني الذي تسعى إليه السلطنة.

كما أوضح أهمية الاستفادة من الموارد الطبيعية المتجددة وإعادة تدوير المخلفات الصناعية، معتبرًا أن ذلك يُعد من ركائز الاقتصاد الدائري، الذي يسهم في تعزيز الاستدامة من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الفاقد.

دور المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

أشار العويسي إلى أن المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في السلطنة تمثل منصات مهمة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية؛ حيث توفر هذه المناطق بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمارات الطويلة الأمد، وتعزيز الصناعات التحويلية التي تُضيف قيمة للاقتصاد الوطني.

وأكد أن تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الأسواق الإقليمية والعالمية يمكن أن يسهم في تحسين تنافسية المنتجات العمانية، كما دعا إلى تطوير موانئ السلطنة وشبكات النقل واللوجستيات لدعم حركة التجارة وتحقيق الاستدامة اللوجستية؛ ما يسهم في تعزيز مكانة السلطنة كمركز اقتصادي ولوجستي عالمي.

التحديات والفرص المستقبلية

تناول العويسي أهمية مواجهة التحديات التي قد تعيق تحقيق الاستدامة، مثل الحاجة إلى تطوير الكفاءات الوطنية، وتحسين سياسات الإنتاج الصناعي، وأشار إلى ضرورة الاستثمار في البحث العلمي والتطوير لتعزيز الابتكار، إضافة إلى إنشاء مراكز متخصصة لتطوير الصناعات المحلية وتوفير الحلول التقنية الحديثة.

كما أكد أهمية بناء القدرات البشرية ودعم القوى العاملة الوطنية، مشيرًا إلى أن ذلك يعد عنصرًا أساسيًّا لدفع عجلة التنمية المستدامة، ودعا إلى تعزيز دور التعليم والتدريب في إعداد الكوادر القادرة على العمل في القطاعات الاقتصادية الحديثة.

الاستدامة كمفهوم شامل

فيما أشار العويسي إلى أن الاستدامة ليست فقط عنصرًا اقتصاديًّا، بل هي نظام متكامل يربط بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وأشار إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تضافر الجهود بين القطاعين الحكومي والخاص، مع تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الاستدامة كوسيلة لتحقيق رفاهية دائمة للجميع.

استراتيجيات التمويل والتنظيم

أكد مصطفى بن أحمد بن سلمان، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المتحدة للأوراق المالية، أن استراتيجيات التمويل والتنظيم تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق استدامة المشاريع في المناطق الحرة، وأوضح أن توفير هيكليات وقوانين واضحة تُسهل وصول المشاريع إلى التمويل وتنظيم تدفق الأموال يعزز فرص نجاحها، كما أن توافر هذه الأطر التنظيمية يشجع المستثمرين على استهداف المناطق الحرة كوجهة استثمارية موثوقة.

وأشار إلى أهمية مراعاة المعايير الاجتماعية والبيئية، خاصةً في المشاريع التي تديرها جهات أجنبية، وقال: "عدم الالتزام بهذه المعايير قد يثير رفضًا محليًّا لبعض المشاريع؛ ما يؤثر سلبًا على سمعة المناطق الحرة كمناطق جاذبة للاستثمار"، وشدد على ضرورة وضع معايير واضحة تأخذ في الاعتبار القيم المحلية لتجنب التعارضات التي قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية.

اقتراحات لتعزيز الاستدامة

واقترح مصطفى بن أحمد تبني سياسات استثمارية تركز على:

الحوافز الضريبية والتمويل الميسر للشركات التي تستثمر في التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة؛ ما يدعم الاقتصاد الأخضر.

تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع ذات قيمة اجتماعية وبيئية، وتشجيع مبادرات تدعم المجتمعات المحلية.

مصطفى أحمد: ضمان استدامة المشاريع يتطلب تبني إطار شامل يشمل المعايير الاجتماعية والبيئية والمالية

فرض متطلبات الإفصاح البيئي والاجتماعي؛ حيث يمكن إلزام الشركات بتقديم تقارير شفافة عن أدائها البيئي والاجتماعي؛ ما يعزز ثقة المستثمرين ويحفزهم لدعم المشاريع المستدامة.

وأشار إلى أن المؤسسات الاستثمارية العالمية تعتمد على معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)؛ حيث تُمنح نقاط للشركات بناءً على التزامها بهذه المعايير. ويؤثر هذا التقييم بشكل مباشر على تمويل واستثمار الشركات التي تحقق أداءً عاليًا في هذا المجال.

مؤشرات قياس الاستدامة

وحول المؤشرات الأساسية لتقييم استدامة المشاريع، أوضح أن ذلك يتطلب التركيز على:

الأداء البيئي: قياس استهلاك الطاقة والمياه، وإدارة النفايات، وانبعاثات الكربون.

المسؤولية الاجتماعية: قياس تأثير المشروع على المجتمعات المحلية من حيث خلق فرص العمل ودعم التنمية المجتمعية.

الربحية والاستدامة المالية: تقييم الأداء المالي الطويل المدى، وقدرة المشروع على الاستمرار بدون الاعتماد على تمويل خارجي متكرر.

ضمان الاستدامة والتقليل من التأثيرات السلبية

وأكد مصطفى بن أحمد أن ضمان استدامة المشاريع يتطلب تبني إطار شامل يشمل المعايير الاجتماعية والبيئية والمالية، كما دعا إلى إلزام الشركات بإجراء دراسات جدوى بيئية واجتماعية قبل إطلاق أي مشروع جديد، مع إشراك المجتمعات المحلية؛ لضمان تلبية احتياجاتها وتقليل التأثيرات السلبية.

واختتم بتأكيد أن تعزيز التعاون بين الشركات والمجتمعات المحلية، بجانب الالتزام بالشفافية والمعايير البيئية

والاجتماعية، هو الطريق الأمثل لدعم استدامة المشاريع وضمان استمراريتها.

تعزيز الاستدامة البيئية

أما الكاتب الاقتصادي خلفان بن سيف الطوقي، فأكد أن تعزيز الاستدامة البيئية وجذب الاستثمارات الطويلة الأمد يتطلب تبني نموذج متكامل يُعرّف بـ"النظام الإيكولوجي" (Ecosystem)، وأوضح أن هذا النموذج يقوم على توفير مجموعة من الحوافز الحكومية، منها تسعيرات تنافسية للمياه والكهرباء والوقود والطاقة، بجانب قرب المناطق الصناعية من الموانئ البحرية أو الجوية أو المعابر الحدودية.

وأضاف قائلًا أن توافر مناطق سكنية وخدمية متكاملة تشمل مساكن ومراكز صحية وأماكن ترفيهية، يعزز من استقرار العاملين في هذه المناطق، ويدعم إنتاجيتهم، وأشار إلى ضرورة توفير بيئة صناعية قادرة على التنافس مع الأسواق الاستهلاكية ذات الكثافة السكانية العالية.

خلفان الطوقي: ضرورة متابعة أداء المصانع بشكل دوري من خلال تقارير وزيارات ميدانية بهدف تقييم التحديات والعمل على إزالتها

وأشار الطوقي إلى أهمية دور القطاع الخاص في إعداد دراسات جدوى دقيقة، ودعا الحكومة إلى تمويل المشاريع وضمان جودتها من خلال توفير الأرضية المناسبة للإنتاج والتوزيع والتصدير داخليًّا وخارجيًّا، وأكد ضرورة متابعة أداء المصانع بشكل دوري من خلال تقارير وزيارات ميدانية، بهدف تقييم التحديات والعمل على إزالتها، إضافة إلى تقديم التوصيات والاستشارات التي تسهم في استدامة المشاريع.

ويرى الطوقي أن التحديات التقنية تمثل أحد أبرز المخاطر التي تواجه المصانع، مشيرًا إلى أن عدم تبني التكنولوجيا المتطورة والذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى خروج المصانع من السوق، وهو ما يضر أصحاب المشاريع، بل بالاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي ككل.

وأكد أهمية توعية المستثمرين ودعمهم من قبل الحكومة لتأقلمهم مع التقنيات الحديثة، بما يضمن استمرارية المشاريع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الالتزام والتشريعات

أوضح أحمد بن صالح الفارسي، مدير عام قطاع الالتزام والتشريعات بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، أن الهيئة تعمل وفق رؤية عُمان 2040 لتعزيز مكانة السلطنة كمركز استثماري عالمي، وأشار إلى أن جهود الهيئة تأتي انسجامًا مع دورها المحوري في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية؛ ما استدعى وجود منظومة تشريعية متكاملة تدعم استقرار بيئة الأعمال وتحمي المستثمرين.

وأضاف أن الهيئة حرصت على تحديث الأنظمة والتشريعات بشكل مستمر، بما يتماشى مع التطورات العالمية؛ ما يعزز جاذبية المناطق الاقتصادية والصناعية والحرة كوجهات استثمارية مميزة، تحقيقًا لأهداف رؤية عُمان 2040.

المناطق هي الوجهة المثلى للاستثمار

وقال موضحًا إن رؤية الهيئة تتمثل في أن تكون المناطق التي تشرف عليها "الوجهة المثلى للاستثمار". ولتحقيق ذلك، اعتمدت الهيئة برنامج التحول المؤسسي الذي يشمل توحيد المنظومة التشريعية للمناطق الاقتصادية والصناعية والحرة، ووضع آليات واضحة لضمانات ومزايا وحوافز الأنشطة الاقتصادية.

وأشار إلى أن مشروع إعداد "قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة"، يهدف إلى تعزيز الإطار القانوني والتشريعي للشراكة والاستثمار، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة فرص العمل، وتنمية الصادرات العمانية. ويواكب ذلك إعداد اللائحة التنفيذية التي تنظم الأحكام المتعلقة بتطبيق القانون؛ ما يمنح مرونة أكبر للتوسع المستقبلي وإنشاء المزيد من المناطق الاقتصادية.

تعزيز استدامة المشاريع

وفي سياق استدامة المشاريع، أكد الفارسي التزام الهيئة بتوفير بنية أساسية متكاملة تلبي متطلبات التنمية المستقبلية، وأشار إلى اعتماد نهج استباقي لضمان تقديم خدمات عالية الجودة، تشمل الكهرباء والمياه والغاز، من خلال زيارات ميدانية دورية لتحليل البيانات وتقييم الخدمات، كما أوضح أن الهيئة تقدم توصيات دقيقة لمزودي الخدمات لتحسين الأداء وضمان استدامة الخدمات وفق توقعات النمو المستقبلية.

أحمد الفارسي: تلتزم الهيئة بتقديم خدمات مستدامة ومتطورة ما يعزز جاذبية الاستثمار ويحقق التنمية الشاملة للمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة

وأشار إلى أن الهيئة تعمل على تنظيم إجراءات الحصول على شهادات الطاقة المتجددة كحافز للاستثمار في القطاع الصناعي، وتخطط لتنفيذ مشاريع للطاقة المتجددة تسهم في تعزيز القدرة الكهربائية وتقليل الانبعاثات الكربونية، بما يدعم الالتزام البيئي ويتماشى مع التوجهات العالمية.

تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة

وأضاف قائلًا: "استكمالًا للدور المتنامي للهيئة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة لضمان تنمية مستدامة؛ فقد عملت على مراجعة واعتماد عدد من دراسات تقييم الأثر البيئي، بما في ذلك اعتماد دراسة الأثر البيئي للمنطقة الاقتصادية بنيابة الروضة بولاية محضة، ودراسة الإطار البيئي للمنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة".

واختتم بأن ذلك يؤكد التزام الهيئة بتقديم خدمات مستدامة ومتطورة؛ ما يعزز جاذبية الاستثمار، ويحقق التنمية الشاملة للمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة، بما يحقق أهداف وتطلعات رؤية عُمان 2040.

تعتزم الهيئة إطلاق برنامج لجذب الصناعات البتروكيماوية في عام 2025

مسقط - الدقم Duqm :

أكد الدكتور سعيد بن خليفة القريني مدير عام قطاع تطوير الاستثمار بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، أن الهيئة حققت إنجازات استثنائية خلال العام الماضي 2024، عكست التزامها بتعزيز بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والدولية، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مشيرًا إلى أن حجم الاستثمار الملتزم به في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية تجاوز 20.10 مليار ريال عماني حتى نهاية 2024، بزيادة قدرها 20% عن عام 2023، وبلغ عدد المشاريع الاستراتيجية المسجلة في منصة "التتبع" قرابة 250 مشروعًا في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويتصدّرها قطاع الطاقة المتجددة وإنتاج الهيدروجين بواقع 48 مشروعًا ثم قطاع الصناعة بواقع 41 مشروعًا.

وأوضح القريني في حواره لـ"الدقم الاقتصادية" أن الهيئة نفذت عددًا من المبادرات النوعية التي أسفرت عن تحسين إجراءات تقديم الخدمات؛ حيث تم تقليص المدة الزمنية لإنجاز الإجراءات بنسبة 80% من خلال تطبيق الأتمتة وإعادة هندسة العمليات، وأضاف: تمكّنا من تقليص مدة إصدار التراخيص من 15 يومًا إلى 30 دقيقة فقط، وتفعيل خدمة اختيار الأرض إلكترونيًّا بشكل فوري؛ ما يعكس التزامنا بتقديم خدمات متميزة وسريعة للمستثمرين.

وأشار إلى أن الهيئة قامت بمعالجة التحديات لـ38 مشروعًا في المناطق التي تحت إشرافها، بالتنسيق مع الجهات المعنية لضمان استمراريتها واستقرارها، كما بذلت جهودًا مكثفة لدعم التوطين؛ حيث تم توفير 3273 فرصة عمل للعمانيين حتى نهاية أكتوبر 2024.

طلبات المستثمرين

وأضاف القريني قائلًا إن الهيئة استجابت لـ4878 طلبًا من المستثمرين، تضمنت خدمات تأشيرات الإقامة، والإعفاءات الضريبية، وتراخيص العمل، مع تحسين إجراءات تسجيل عقود الانتفاع والرهن العقاري، وتخفيض رسوم تخليص الحاويات، بالإضافة إلى تمديد مدد التخزين المجاني.

وفي إطار جهود الترويج للاستثمار، أكد الدكتور سعيد القريني أن الهيئة نظّمت 22 حملة ترويجية داخلية، و6 حملات خارجية، استهدفت قطاعات حيوية مثل الطاقة المتجددة، والصناعات البتروكيماوية، والدوائية، والغذائية والسمكية، مشيرًا إلى أن هذه الجهود ساهمت في تعزيز مكانة السلطنة كوجهة استثمارية جاذبة.

مبادرات تحسين بيئة الأعمال

وعن المبادرات التي تنفذها الهيئة لتحسين بيئة الأعمال في المناطق الاقتصادية الخاصة، قال مدير عام تطوير الاستثمار بالهيئة: "المبادرات التي نفذتها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة خلال عام 2023م لتحسين بيئة الأعمال في المناطق الواقعة تحت إشرافها، حققت إنجازات عديدة لتهيئة مناخ استثماري وفق تفاعل العوامل الاقتصادية والعمل على إنشاء بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار، التي بدورها تؤثر على ثقة المستثمر، وتعمل على تشجيعه وتحفيزه من أجل الاستثمار في المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة والمناطق الصناعية بسلطنة عمان؛ حيث إنها ركزت على جذب الاستثمارات والحوافز الاستثمارية وتحسين الإجراءات ومراجعة التشريعات والتسويق والترويج.

المشاريع الجديدة والخطط التطويرية

وعرج القريني إلى المشاريع الجديدة والخطط التطويرية قيد التنفيذ حاليًّا؛ حيث قال: "إن الهيئة تعمل على تنفيذ مشاريع استراتيجية تدعم الاقتصاد الوطني؛ حيث يعد من هذه المشاريع، مشروع البولي سيليكون في المنطقة الحرة بصحار، باستثمار يفوق 520 مليون ريال عماني، لتطوير صناعة الألواح الشمسية ودعم مشاريع الهيدروجين الأخضر، بالإضافة إلى توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة".

وأشار إلى بدء الأعمال الإنشائية لمشروع "أكمي" بالدقم لإنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء، الذي يُعد أحد المشاريع الرئيسية في المنطقة. وأضاف: "تسعى الهيئة إلى استقطاب استثمارات في الذكاء الاصطناعي، تشمل الطائرات المسيرة والزراعة المائية، وتطوير منطقة الذكاء الاصطناعي بالدقم لتكون مركزًا بحثيًّا يسهم في جعلها مدينة ذكية".

وفي إطار تبني التقنيات الحديثة، أوضح أن الهيئة نجحت في توطين استثمارات تعدين العملات الرقمية بالتنسيق مع الجهات المختصة، وتعمل على تطوير

د. سعيد القريني: حققت الهيئة إنجازات استثنائية خلال العام الماضي 2024، عكست التزامها بتعزيز بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والدولية

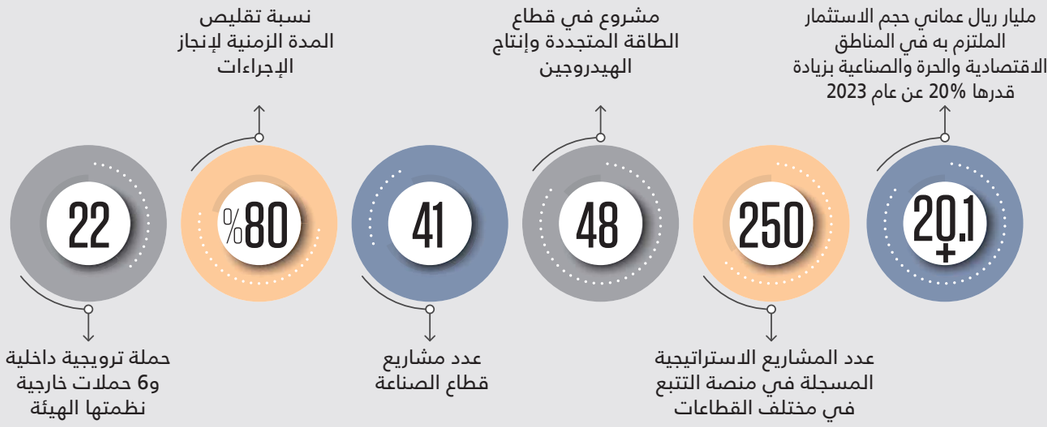

القيمة المقترحة للقطاعات المستهدفة لتعزيز البيئة الاستثمارية وتحقيق التنمية المستدامة.

جذب الاستثمارات الأجنبية

وبيَّن الدكتور سعيد القريني أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تركز على تسويق وترويج الأراضي والمواقع الاستراتيجية المتوفرة في المناطق التي تشرف عليها؛ وذلك لجذب مستثمرين جدد، وتوسيع استثمارات الشركات القائمة، مستفيدةً من بنية أساسية عالية الجودة تسهل إقامة المصانع والمرافق الجديدة.

وقال القريني: "تُعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (SEZAD) جذّابة بشكل خاص للمستثمرين المحليين والدوليين؛ حيث تعد هذه المنطقة من أكبر المناطق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بمساحة تتجاوز 2000 كيلومتر مربع. وتتميز المنطقة بموقعها المثالي. والتطورات الحاصلة في قطاع الطاقة الخضراء تجعلها وجهة جاذبة للصناعات الخضراء؛ ففي عام 2023م فازت خمسة اتحادات دولية لاستثمار أراضٍ بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمناطق المحيطة بها؛ وذلك لإنتاج الهيدروجين الأخضر. وقد التزمت هذه الاتحادات الصناعية بأكثر من 30 مليار دولار أمريكي لإنشاء مرافق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتوليد الكهرباء الخضراء في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تم في عام 2024م، الموافقة على ثلاثة مشاريع أخرى بالقرب من المنطقة الحرة بصلالة، وهي كذلك لإنتاج الطاقة الخضراء.

وأضاف: "سوف تخصص شركة هيدروم (Hydrom) مناطق أخرى من الأراضي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في شمال سلطنة عمان، بالقرب من ميناء صحار والمنطقة الحرة بصحار.

وأوضح أن جميع هذه التطورات عوامل جاذبة للشركات الأجنبية المهتمة بـ"تحويل" عملياتها التصنيعية إلى عمليات صديقة للبيئة. وتتوقع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة أنه في السنوات القادمة سيتم الترويج لعمان كوجهة عالمية مفضلة للصناعات الخضراء.

وأكد في السياق ذاته أن الدراسات الأولية تشير إلى أنه في السنوات القادمة سيزيد الطلب على المعدات في قطاع إنتاج الهيدروجين الأخضر في سلطنة عمان؛ لذلك تعكف الهيئة في الوقت الحالي على جذب الشركات المصنعة لتلك المعدات عالميًّا لإقامة مشروعاتها وخطوط إنتاجها في المناطق التابعة للهيئة.

واسترسل قائلًا: "تعمل الهيئة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية في القطاعات الرئيسية التالية:

- الصناعات الغذائية والصناعات السمكية.
- الصناعات البتروكيماوية.
- الصلب والحديد الأخضر (الشق السفلي).
- الصناعات الطبية والدوائية.
- الطاقة الخضراء (الشق السفلي).

وتقدم الهيئة حزمًا من الحوافز الاستثمارية في المناطق التي تحت إشرافها، مثل:

- الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات لمدة تصل إلى 30 عامًا.
- الإعفاء من متطلبات الحد أدنى من رأس المال.
- حرية مطلقة في حركة رأس المال داخل أو خارج عمان.
- نسب التعمين تصل إلى 10%.

حوافز أخرى في مناطق بما يتوافق مع متطلبات المشروعات".

كما ذكر القريني أن هناك برامج معدَّة لتأهيل العمانيين وصقل مهاراتهم بما يتوافق مع متطلبات المشروعات، من خلال التنسيق بين الهيئة وزارة العمل، وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتطلب مهارات نوعية؛ حتى يتمكن العامل العماني من القيام بالمهام الوظيفية المطلوبة خلال مرحلة التشغيل.

التحول نحو مستقبل خالٍ من الكربون

فيما أوضح الدكتور سعيد القريني عن تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على استراتيجيات الاستثمار في المناطق التي تشرف عليها الهيئة، قائلًا: "التحول نحو مستقبل خالٍ من الكربون هو التحول الاقتصادي الرئيسي الذي يحدث حاليًّا على المستوى العالمي. وسلطنة عُمان تتميز بموقعها المثالي لتصبح رائدة في هذه المبادرة لتحقيق التوجه العالمي، ورؤية عمان 2040 للوصول إلى الحياد الصفري بحلول 2050م؛ لما تمتاز به من موارد طبيعية مستدامة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهما العنصران الرئيسيان لإنتاج الطاقة الخضراء".

وأضاف أن مبادرات توليد الكهرباء الخالية من الكربون تحظى بدعم كامل من حكومة سلطنة عُمان. وتُعد شركة هيدروجين عمان الجهة المسؤولة عن تطوير قطاعات الهيدروجين الأخضر، وتعمل حاليًّا في منح وتخصيص الأراضي لتوليد الكهرباء الخضراء.

تحديات وتطوير

وحول كيفية تعامل الهيئة مع التحديات الحالية في جذب الاستثمار وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية (الحصة العالمية من الاستثمارات)، قال الدكتور

سعيد القريني: "تعمل الهيئة على تحليل الأسواق العالمية والإقليمية وقراءة المؤشرات الاقتصادية من خلال عدد من الأدوات المتخصصة، والعمل من خلال نتائج التحليل على تتبع الاستثمارات المحتملة والتواصل معها وفق خطة الاستهداف؛ حيث تم خلال عام 2024 التواصل مع 381 شركة، كما تعمل الهيئة بشكل وثيق مع الجهات المختصة، مثل "استثمر في عمان"، وجهاز الاستثمار العماني، والسفارات والقنصليات العمانية المتوزعة حول أنحاء العالم، للوصول إلى المستثمرين وجذب رأس المالي الأجنبي؛ وذلك لتوطين الاستثمارات في المناطق التي تشرف عليها الهيئة.

وأضاف قائلًا: "في عام 2025، تعتزم الهيئة إطلاق برنامج لجذب الصناعات البتروكيماوية. ومع تطور المناطق في السنوات القادمة، ستواصل جذب الاستثمارات في قطاعات أخرى من القطاعات ذات القيمة المحلية المضافة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وصناعات الآلات والمعدات الثقيلة، وكذلك صناعات إعادة التدوير".

الاستدامة والحفاظ على البيئة

وأشار إلى التزام الهيئة بدعم مشاريع الاستدامة من خلال إجراءات صارمة للتراخيص البيئية، ودراسات الأثر البيئي، وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة، وأضاف أن الهيئة تركز على جذب الاستثمارات التي تعتمد على التكنولوجيا النظيفة والتصنيع الأخضر.

واختتم الدكتور سعيد بن خليفة القريني مدير عام قطاع تطوير الاستثمار، حديثه بتأكيد أن الهيئة تعمل بتنسيق وثيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لضمان مواءمة المشاريع الاستثمارية مع أهداف التنمية الوطنية، والتركيز على القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

إطلاق مشروع البنية الأساسية للمنطقة الاقتصادية المتكاملة بالظاهرة

تبلغ مساحة المنطقة 388 كيلومترًا مربعًا وتبعد 20 كيلومترًا عن منفذ الربع الخالي

يهدف إنشاؤها إلى فتح آفاق جديدة للاقتصاد العُماني والخليجي عامةً والاستفادة من المقومات التنافسية وجاذبية الموقع الجغرافي للمنطقة

مسقط - الدقم Duqm :

أطلقت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة مشروع البنية الأساسية للمنطقة الاقتصادية المتكاملة في محافظة الظاهرة، ضمن خططها لتطوير المناطق الحيوية وتعزيز التجارة مع المملكة العربية السعودية.

ويتضمن المشروع التي يموّله الصندوق السعودي للتنمية تنفيذ أعمال طريق رئيسي أحادي الاتجاه بطول 14.8 كيلومتر، وطريق آخر مزدوج الاتجاه بطول كيلومترَين، وإنشاء دوَّارين على الطريق الوطني الحالي، و5 دوارات على الطريق الرئيسي، مع بناء مداخل خاصة للدوارات، وإنشاء الأرصفة اللازمة لها، بما يشمله من أعمال الحفر الضرورية، وبناء قنوات تصريف مياه الأمطار، وأعمال الحماية، ومرافق وقوف السيارات، وتركيب لوحات المرور وعلامات الطريق وغيرها من الخدمات.

كما يتضمن إنشاء قناة للوادي بطول 6.3 كيلومتر وعرض 250 مترًا؛ بهدف الحماية من مخاطر جريان الأودية، بما يشمله ذلك من أعمال الحفر للتسوية، وإنشاء سدود الحماية، والقنوات الصندوقية التي تعبر الطريق الوطني الحالي.

ويشمل مشروع تطوير المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة، إعادة بناء جزء من الطريق الوطني الحالي عند معبر القناة المقترح تطويرها، بما في ذلك رصف الطريق الترابي، وحماية الطريق، ووضع إشارات للمرور وعلامات الطريق، بالإضافة إلى حماية خط أنابيب الغاز الحالية وفقًا للمخطط المعتمد والموافقات اللازمة.

وأكد المهندس إبراهيم بن يوسف الزدجالي مدير مشروع المنطقة الاقتصادية المُتكاملة بالظاهرة، أن المشروع يأتي ضمن خطة الهيئة لتطوير المنطقة القريبة من "منفذ الربع الخالي" الذي يربط سلطنة عُمان بالمملكة العربية السعودية، وهي المنطقة التي يجري تطويرها بالتعاون مع الجانب السعودي؛ بهدف تعزيز التجارة البينية بين البلدين الشقيقين، مشيرًا إلى أن طرح المشروع جاء بعدما أسندت الهيئة مناقصة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالتصميم والإشراف على مرافق البنية الأساسية للمرحلة الأولى للمنطقة إلى ائتلاف مكون من شركة عُمانية وأخرى سعودية.

وأشار مدير مشروع المنطقة الاقتصادية المُتكاملة بالظاهرة، إلى أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، ستطرح تدريجيًّا حزم المناقصات للمراحل المتبقية الخاصة بتنفيذ مرافق البنية الأساسية للمنطقة الاقتصادية المتكاملة في محافظة الظاهرة البالغة مساحتها 388 كيلومترًا مربعًا، وتبعد 20 كيلومترًا عن منفذ الربع الخالي، ويهدف إنشاؤها إلى فتح آفاق جديدة للاقتصاد العُماني والخليجي عامةً، والاستفادة من المقومات التنافسية وجاذبية الموقع الجغرافي للمنطقة.

المهندس إبراهيم الزدجالي: الهيئة ستطرح تدريجيًّا حزم المناقصات للمراحل المتبقية الخاصة بتنفيذ مرافق البنية الأساسية للمنطقة

11.5 مليار ريال عماني قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ميناء صحار والمنطقة الحرة

صحـــار - الدقم:

نجح ميناء صحار والمنطقة الحرة في تحقيق نموٍّ ملحوظٍ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وصلت إلى 11.5 مليار ريال عُماني؛ أي ما يعادل 30 مليار دولار أمريكي، منها استثمارات جديدة تم استقطابها خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 بقيمة تجاوزت 1.5 مليار ريال عُماني (4 مليارات دولار أمريكي).

وقال إميل هوخستيد الرئيس التنفيذي لميناء صحار، إن هذا النمو عزز التوقيع على 12 اتفاقية جديدة في المنطقة الحرة بصحار لإقامة عددٍ من المشروعات التحويلية؛ ما يؤكد دورها الفاعل في تعزيز نمو وتطور الاقتصاد الوطني.

وأكد أن العمليات اللوجستية في ميناء صحار، شهدت نموًّا مطردًا؛ حيث ارتفعت أحجام الحاويات بنسبة 21% على أساس سنوي، كما ارتفعت أحجام البضائع العامة بنسبة 45% مدفوعة بزيادة في حركة التجارة، بينما سجلت مناولة البضائع بين السفن نسبة 30%، وارتفعت نسبة البضائع المدحرجة إلى 25%؛ ما يعكس مقومات ميناء صحار وقدرته على تلبية المتطلبات المتزايدة في مجال الخدمات اللوجستية بقطاع الشحن والنقل البحري.

أما على صعيد المنطقة الحرة بصحار، فهي تشهد نموًّا ملموسًا؛ حيث بلغت نسبة إشغال الأراضي المستأجرة حاليًّا 85% في المرحلة الأولى، ونسبة 55% في المرحلة الثانية.

كما تم التوقيع على 10 اتفاقيات تأجير جديدة؛ ما يؤكد الزخم الذي تشهده الأنشطة التجارية والاستثمارية؛ حيث وصل إجمالي الاستثمار في المنطقة الحرة إلى مليار و266 مليون ريال عُماني (3.292 مليار دولار أمريكي)؛ ما يترجم النمو الاقتصادي الذي تشهده المنطقة وثقة المستثمرين بما تُقدِّمه من حوافز ومميزات.

وأكد محمد بن علي الشيزاوي القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصحار أن المنطقة تمكنت خلال عام 2024 من استقطاب استثمارات جديدة تقدر قيمتها بـ713 مليون ريال عُماني (1.853 مليار دولار أمريكي)؛ حيث تستمر جهود التوسعة الاستراتيجية التي تبذلها المنطقة الحرة؛ إذ تحتضن شركات من 49 دولة مختلفة.

وقال إن جهود المنطقة على صعيد تحسين كفاءة وفاعلية

إميل هوخستيد: التوقيع على 12 اتفاقية جديدة لإقامة عددٍ من المشروعات التحويلية

محمد الشيزاوي: المنطقة الحرة تحتضن شركات من 49 دولة مختلفة

المستودعات، أثمرت تناميًا في الطلب على الأراضي؛ حيث ارتفعت مساحة المستودعات في المنطقة الحرة بصحار بنسبة 8.61%.

ويتجلى التزام ميناء صحار والمنطقة الحرة في تعظيم الفوائد المحلية من خلال إسهاماته القيِّمة في القيمة المحلية المضافة، وهو ما تؤكده القيمة الإجمالية للعقود المسندة إلى شركات ومشروعات محلية؛ إذ سجل زيادة حتى نهاية سبتمبر 2024م بنسبة 240% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023م.

كما يواصل ميناء صحار والمنطقة الحرة جهوده في الجوانب التي تعزز المجتمع المحلي، من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تُركِّز على تطوير التعليم وريادة الأعمال؛ حيث أطلق الميناء والمنطقة 16 مبادرة ومشروعًا في مجال المسؤولية الاجتماعية عادت بالنفع على أكثر من 56411 فردًا من المجتمع.

277 مليون ريال إجمالي الاستثمارات في المدينة الصناعية بالبريمي

البريمي - الدقم:

شهدت مدينة البريمي الصناعية نموًّا مستمرًّا في حجم الاستثمارات وعدد الشركات الموطنة، وحتى الآن يبلغ حجم الاستثمارات الإجمالي في المدينة نحو 277 مليون ريال عُماني. ويشمل هذا الرقم مختلف المشروعات التي تم توطينها في المدينة منذ إنشائها، كما أن عدد الشركات العاملة في المدينة يقدر بأكثر من 450 شركة في مجالات متنوعة تشمل الصناعات التحويلية، والتخزين، والخدمات اللوجستية؛ إذ تتميز هذه الشركات بأنها خليط من الشركات المحلية والأجنبية؛ ما يسهم في تعزيز التنوع الاقتصادي للمدينة.

وأوضح سعيد بن عبد الله البلوشي مدير عام مدينة البريمي الصناعية، أن مركز مسار يُعد نافذة موحدة تقدم للمستثمرين كافة التصاريح والتراخيص اللازمة، عبر منظومة متكاملة من الجهات الحكومية، مثل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ووزارة العمل، وغرفة تجارة وصناعة عُمان؛ لتسريع إنجاز المشروعات وتقديم خدمات متخصصة لكل قطاع اقتصادي.

سعيد البلوشي: تتوزع المدينة على منطقتين منفصلتين جغرافيًّا وتبلغ نسبة الإشغال 47%

عدد الشركات العاملة في المدينة يُقدَّر بأكثر من 450 شركة في مجالات متنوعة

وأشار إلى أن مساحة المدينة تبلغ 14.4 مليون متر مربع، طُوِّر منها أكثر من 4.2 مليون متر مربع، وتتوزع على منطقتين منفصلتين جغرافيًّا، وتبلغ نسبة الإشغال 47%.

وتتميز المدينة بموقع استراتيجي على الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة؛ ما يسهل الوصول إلى أسواق دول الخليج، ويمنحها ميزة تنافسية كبيرة عبر الطرق السريعة والموانئ القريبة مثل ميناء صحار.

وأكد أن أهم القطاعات والاستثمارات في مدينة البريمي الصناعية تشمل مجموعة متنوعة من القطاعات، منها قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى قطاع الخدمات اللوجستية والتخزين، وقطاع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية.

وقال: "يمثل مشروع (حفيت للقطارات) حلًّا جذريًّا لتلك التحديات؛ حيث سيسهم في ربط المدينة بشبكة السكك الحديدية الوطنية؛ ما سيعزز حركة التجارة والنقل البري، ويقلل التكاليف اللوجستية. وهذا الربط سيزيد جاذبية المدينة للاستثمارات الصناعية والتجارية".

وأكد أن استراتيجية "مدائن" في مدينة البريمي الصناعية، تعتمد على عدة محاور رئيسية لتعزيز الاستثمارات الأجنبية؛ منها تقديم حوافز واستثناءات مالية، وتسهيلات ضريبية للمستثمرين، وتطوير شراكات استراتيجية مع مستثمرين دوليين، وكذلك الترويج للمدينة في الفعاليات والمعارض الدولية، وتوسيع البنية الأساسية وتحديث المرافق الخدمية.

اكتمال البنية الأساسية بمدينة عبري الصناعية

عبـــري - الدقم:

تشكل مدينة عبري الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"، بيئة متكاملة للقطاعين الصناعي واللوجستي في محافظة الظاهرة بصورة خاصة وسلطنة عُمان بصورة عامة، وبيئة مناسبة للقطاع الخاص لمزاولة مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية وممارسة الأعمال وتأسيس الشركات؛ نظرًا إلى المميزات والحوافز والتسهيلات التي تقدمها.

وأوضح المهندس حمود بن محمد الخليلي مدير دائرة العمليات بمدينة عبري الصناعية، أن الموقع الاستراتيجي للمدينة الذي يبعد عن منفذ الربع الخالي مع المملكة العربية السعودية بنحو 150 كيلومترًا ونحو 180 كيلومترًا عن منفذ حفيت مع دولة الإمارات العربية المتحدة؛ يتيح الفرصة لتأسيس صناعات مرتبطة بالثروات الطبيعية المتوافرة بكميات كبيرة بمحافظة الظاهرة، كالذهب والجبس والرخام والبترول والثروة الزراعية والحيوانية، مبينًا أن المساحة الإجمالية للمدينة تبلغ 10 ملايين متر مربع.

وقال إن المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" ضخت 9 ملايين ريال عُماني في عملية تطوير وتهيئة البنية الأساسية للمرحلة الأولى بمساحة 3 ملايين متر مربع، التي تم افتتاحها في شهر فبراير 2024م لجعل مدينة عبري الصناعية بيئة ملائمة للاستثمار، من خلال توفير جميع الخدمات ومتطلبات الاستثمار، كالطرق والإنارة وخدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات.

وأضاف أن حجم الاستثمارات بمدينة عبري الصناعية وصل حتى نهاية شهر أكتوبر 2024م إلى نحو 19.6 مليون ريال عُماني، وبلغ إجمالي عدد المشروعات الموطنة 15 مشروعًا تقام على مساحة تتجاوز 183 ألف متر مربع، منها مشروع قائم في مرحلة الإنتاج، و4 مشروعات قيد الإنشاء، و10 مشروعات خُصصت لها مساحات.

وقال إنه يتم حاليًّا تنفيذ مشروع المحطة المتكاملة بتكلفة استثمارية تُقدَّر بـ1.5 مليون ريال عُماني، وتشمل محطة تعبئة وقود، واستراحة، ومحطة لخدمة الشاحنات والسيارات لتقديم الخدمات للشركات والعاملين في المدينة، بالإضافة إلى مرتادي الطريق الدولي المؤدي إلى منفذ الربع الخالي مع المملكة العربية السعودية، مؤكدًا أن البنية الأساسية والخدمات في مدينة عبري الصناعية اكتملت بنسبة 100%.

المهندس حمود الخليلي: يتم حاليًّا تنفيذ مشروع المحطة المتكاملة بتكلفة استثمارية تُقدَّر بـ1.5 مليون ريال عُماني وتشمل محطة تعبئة وقود واستراحة ومحطة لخدمة الشاحنات والسيارات

مبادرات رفع الحالة الصحية لموظفي الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

مسقـط - الدقم:

تـولـي الـهـيـئـة الـعـامـة لـلـمـنـاطـق الاقـتـصـاديـة الـخـاصـة والـمـنـاطـق الـحـرة اهتمامًا كبيرًا برفع الحالة الصحية لموظفيها من خلال تنفيذ سلسلة من المبادرات الـتـي تـهـدف إلـى تـعـزيـز الصحة العامة والرفاهية؛ حيث تم خلال العام الماضي 2024 تنفيذ عـدد من المبادرات الصحية للموظفين بهدف رفع كفاءة الأداء وتهيئة الأوضاع المناسبة في بيئة العمل ورفع مستوى الوعي حول كيفية التعامل مع الحالات الطارئة والوقاية من الأمراض المزمنة، وتعزيز التفكير الإيجابي لدى الموظفين وتأهيلهم للتعامل مع ظـروف العمل الضاغطة وإكسابهم المهارات اللازمة حول أفضل السبل للتعامل مع التحديات التي قد تواجههم أثناء تأديتهم واجب العمل اليومي أو في الحياة العامة.

وقال عبد المجيد بن عبد الله الأنصاري مدير عام قطاع الخدمات المساندة بالهيئة إن هـذه الـمـبـادرات تنسجم مـع الخطة الاستراتيجية للهيئة فـي إطـار برنامج التميز المؤسسي الـذي يشمل ضمن أهدافه قيام إدارة الهيئة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان وجود موظفين يتمتعون بالصحة العامة والمهارات التي تتناسب مع طبيعة عمل الهيئة وتحقيق أهدافها.

وأضاف: "شهد عام 2024 تنفيذ عدد من الفحوصات الدورية للتأكد من الصحة البدنية للموظفين أثناء ساعات الـدوام الرسمي، وتنفيذ عدد من حلقات العمل والمبادرات الموجهة لموظفي الهيئة عن الإسعافات الأولـيـة، والتغذية الصحية السليمة، وسبل العناية بالصحة العامة من خلال الكشف المبكر عن الأمـراض المزمنة، لا قدر الله، بالإضافة إلى مبادرة تعزيز الصحة النفسية وسبل التعامل مع ظـروف العمل الضاغطة وتبني نظرة إيجابية تجاه العمل والحياة بشكل عام، مشيرًا إلى أن هذه المبادرات تم تنفيذها بـالـتـعـاون مـع عـدد مـن المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة.

وأشار إلى أن هذه البرامج المنفذة خلال الـعـام الـجـاري، اشتملت على اكتشاف المعرفة حول أساليب الإسعافات الأولية، سـواء في العمل أو في المنزل، فيما ركّزت على تدريب الموظفين على كيفية التعامل مع مختلف الحالات الطارئة، مثل الحروق والكسور والجروح والغرق وإصابات الرأس والاختناق وتوقف القلب وغيرها من الحالات الطارئة الأخرى، لا قدر الله، بهدف تقديم الدعم اللازم للمصابين في العمل أو المنزل لحين وصول الرعاية الطبية.

وكإجـراء إداري مـواز، تـم تجهيز مبنى الهيئة لضمان توافر أدوات الإسعافات الأولية والأجهزة الطبية المتعلقة بفحص مستويات السكر فـي الـدم والضغط ودرجة الحرارة، كما تم استحداث صيدلية مصغرة تحتوي على الأدويـة الخاصة بالحالات المرضية الموسمية، في حين تم تدريب الموظفين وتزويدهم بشهادة مسعف مـرخـص؛ لـمـسـاعـدتـهـم على إسعاف زملائهم في العمل أو أسرهم وأصدقائهم كجزء من خدمة المجتمع خارج إطار العمل الرسمي.

وأضاف عبد المجيد الأنصاري أن هذه الـمـبـادرات الـتـي تبنتها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الـحـرة، قـد ركـزت على جـوانـب التغذية الصحية على تعزيز الوعي بأهمية تناول الطعام الصحي، وتأثيره على الصحة، والوظائف الجسدية والعقلية للموظف، وتحسين صحة الموظفين، وزيـــادة مـسـتـوى الـطـاقـة والتركيز والإنتاجية في العمل، والوقاية من الأمراض المزمنة، مثل السمنة، وأمراض القلب، والسكري وارتفاع ضغط الدم.

وتضمنت المبادرة عقد حلقة عـمـل تـوعـويـة عـن الـتـغـذية الصحية، وإجـراء فحص للوزن مـع احـتـسـاب كـتـلـة الـجـسـم والـــوزن، مـع تقديم اسـتـشـارة رياضية بواسطة عـدد مـن المختصين تنتدبهم الهيئة بين الحين والآخر في مجال فحص الـوزن والسعرات؛ وذلك بهدف تحسين الـعـادات الغذائية للموظفين؛ ما يعود بالنفع عليهم وعلى الهيئة على حد سواء، من خلال تقليل نسبة الساعات المفقودة فـي العمل بسبب الإجـازات المرضية، وتعزيز النشاط البدني، وتحسين الصحة البدنية والنفسية للموظفين.

وقـد تـم عقد مـبـادرة الصحة النفسية تحت شعار "الإيجابية والرفاه"، وتضمنت عددًا من الأنشطة والفعاليات؛ من بينها حلقة عمل حول التفكير الإيجابي وسبل التعامل مع أي بـوادر تدل على الاحتراق الوظيفي، وجلسات استشارية مع طبيب مختص، وتنفيذ فحص السكر وضغط الدم والعيون، بالإضافة إلى جلسة حوارية تم تنفيذها مع مركز متخصص في تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية.

كما استهدفت الفعالية التي أقيمت بـمـنـاسـبـة الـيـوم الـعـالـمـي للصحة النفسية بتاريخ 10 أكتوبر 2024 تعزيز التفكير الإيجابي لـدى الموظفين، من خلال تشجيعهم على تبني نظرة إيجابية تـجـاه الـحـيـاة؛ مـا يـسـاعـد فـي تحسين الصحة النفسية وزيـادة الإنتاجية في العمل، وتقليل التوتر، بالإضافة إلى تطوير مهارات التكيُّف من خلال توفير أدوات واستراتيجيات تساعد الموظفين على التعامل مع الضغوط والتحديات اليومية.

وقـال عبد المجيد الأنـصـاري مدير عام قطاع الخدمات المساندة بالهيئة: "إن العام الماضي شهد أيضًا تنفيذ العديد من المبادرات الأخرى الموجهة للموظفين، بما ينعكس إيجابًا على الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية"، مشيرًا إلى أن هذه المبادرات أسهمت في زيادة الإنتاجية، وسرعة إنجاز العمل، وتعزيز العلاقات الاجتماعية، وتوفير بيئة داعمة تعزز رفاهية الموظفين.

عبد المجيد الأنصاري: شهد العام الماضي تنفيذ العديد من المبادرات الأخرى الموجهة للموظفين بما ينعكس إيجابًا على الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين

غـرفـة تـجـارة وصـنـاعـة عُـمـان
OMAN CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

تدشين الحزمة الثانية لخدمات الغرفة الإلكترونية

الأعزاء منتسبي
غرفة تجارة وصناعة عُمان

يمكنكم إنهاء خدماتكم إلكترونياً عبر
زيارة موقع الغرفة الإلكتروني

www.omanchamber.om

أو زيارة أحد مكاتب سند

للاستفسار يرجى التواصل مع خط المنتسب
80073737

chamber_oman

مشروع "ZONE 88" نقلة نوعية لقطاع الفضاء والتكنولوجيا المتقدمة في سلطنة عُمان

المهندسة بهية الشعيبية: مركز مستوطنة الفضاء يهدف إلى إيجاد بيئة لمحاكاة العيش في الفضاء مثل المريخ والقمر ودراسة سلوك رواد الفضاء قبل الانضمام إلى الرحلات المأهولة للفضاء، ويُعَد مركزًا للتدريب وداعمًا للسياحة العلمية

الشركة العالمية للفضاء والتكنولوجيا تعتمد على استراتيجية شاملة تهدف إلى بناء مشاريع وقدرات عالمية وإقليمية ومحلية في مجال الفضاء

الدقم - Duqm :

تعد منطقة "ZONE 88"، التي تعمل على تطويرها الشركة العالمية للفضاء والتكنولوجيا، من أبرز المشاريع الرائدة في سلطنة عُمان. تقع هذه المنطقة العلمية والاقتصادية في الدقم، وتهدف إلى تعزيز التطور في قطاع الفضاء والتقنيات المتقدمة من خلال مجموعة من المشاريع العالمية الطموحة.

اهتمام وتأسيس

وأوضحت المهندسة بهية بنت هلال بن سلطان الشعيبي، المؤسس والرئيس التنفيذي للشركة العالمية للفضاء والتكنولوجيا، الدقم Duqm، التي تعتبر رمزًا عالميًّا يعزز تمثيل سلطنة عمان في المحافل الدولية من خلال عضويتها في المجلس الاستشاري للفضاء؛ إن الشركة العالمية للفضاء والتكنولوجيا أولت اهتمامها للمساهمة في تأسيس قطاع الفضاء بالسلطنة؛ حيث يعد قطاع الفضاء من القطاعات المهمة الواعدة؛ نظرًا إلى ما تتميز به السلطنة من موقع جغرافي داعم واستقرار سياسي وفرص استثمارية متنوعة؛ لذلك تبنت الشركة فكرة إنشاء منصات إطلاق المركبات الفضائية للأغراض التجارية، وبادرت بهذه الدراسة البحثية لتكون مشروعًا وطنيًّا أوجد بدوره جيلًا جديدًا من الشباب العماني المتمكن في قطاع الفضاء والمجالات المرتبطة به، وللتعريف بأهمية هذا القطاع سواء من الناحية العلمية والاقتصادية.

نموذج للمشروع بعد اكتماله

والجدير بالذكر أن الشركة تحمل ترخيص مركز تكنولوجيا المسيرات من هيئة الطيران المدني. ومشروع مركز مستوطنة الفضاء في مرحلة الإنشاء حاليًّا، وتبلغ نسبة الإنجاز 25%.

استراتيجية شاملة وتقدير دولي

إن الشركة العالمية للفضاء والتكنولوجيا تعتمد على استراتيجية شاملة تهدف إلى بناء مشاريع وقدرات عالمية وإقليمية ومحلية في مجال الفضاء؛ حيث تشمل على المستوى العالمي تعاون كبرى المؤسسات الفضائية والتقنية، كما تهدف إلى إيجاد شراكات تعزز مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي لتطوير وتوطين التقنيات المتقدمة. أما على المستوى الإقليمي، فإن مشاريع ZONE 88 ستساهم في تلبية الاحتياجات الإقليمية في هذا القطاع المتسارع النمو. وأضافت: "من المتوقع أن تكون لهذه المشاريع – مثل مشروع مستوطنة الفضاء ومنصة الإطلاق للأغراض التجارية ومركز تكنولوجيا المسيرات ومنطقة التجارب – الأثر كبير على الاقتصاد المحلي من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز توافر فرص عمل جديدة ومتنوعة في هذه المجالات بالسلطنة، كما أنها ستساهم في تعزيز مكانة السلطنة كوجهة رائدة في قطاع الفضاء؛ ما يفتح آفاقًا واسعة للاستثمارات الأجنبية".

يُذكر أن الشركة العالمية للفضاء والتكنولوجيا حصلت على شهادة نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015، وأصبحت عضوًا في منصة إيجاد للبحث العلمي والابتكار التابعة لوزارة التعليم العالي، كما حازت على جائزة التميز للأعمال من الاتحاد العالمي للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.

دعم الابتكار والتنمية الاقتصادية

وأكدت المهندسة بهية الشعيبية التزام الشركة العالمية للفضاء والتكنولوجيا الراسخ بتعزيز مكانة سلطنة عُمان في مجال الفضاء والتكنولوجيا المتقدمة من خلال مشاريعها الطموحة، ومع ZONE 88، تهدف إلى بناء بيئة متكاملة تدعم الابتكار والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وتدعو الشركة المجتمع المحلي والشركاء الدوليين إلى المشاركة في هذا المسار الطموح نحو بناء مستقبل مزدهر يخدم الجميع، وترحب بأي شراكات جديدة تعزز هذه الرؤية الطموحة لسلطنة عُمان والمنطقة بأسرها.

نسبة الانجاز في المشروع 25 %

تضم منطقة ZONE 88 خمسة مشاريع عالمية

- **مركز مستوطنة الفضاء:** يهدف إلى إيجاد بيئة لمحاكاة العيش في الفضاء مثل المريخ والقمر، ودراسة سلوك رواد الفضاء قبل الانضمام إلى الرحلات المأهولة للفضاء
- **منطقة إطلاق المركبات الفضائية للأغراض التجارية:** تعد من أهم المواقع في العالم لتكون مركزًا استثماريًّا لإطلاق المركبات الفضائية للأغراض التجارية
- **مركز تكنولوجيا المسيرات:** يسمح هذا المركز بتوفير بيئة علمية وتطبيقية في مجال المسيرات الجوية والبرية والبحرية والأنظمة المرتبطة بها
- **منطقة تجارب الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة:** تهدف إلى تقديم التسهيلات للشركات والمؤسسات العلمية للقيام بأبحاث تجريبية واختبارات مرتبطة بقطاع الفضاء والذكاء الاصطناعي
- **محطة إرسال واستقبال أرضية:** تستخدم هذه المحطة لتوفير بنية تحتية للحكومات العالمية والشركات المحلية

التشريعات العُمانية: دعائم الاستدامة الاقتصادية ورؤية عمان 2040

في إطار رؤيتها الطموحة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، تسعى سلطنة عُمان إلى ترسيخ مكانتها كوجهة استثمارية رائدة على المستويين الإقليمي والدولي. من خلال رؤية عُمان 2040، التي تركز على التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية، تعمل السلطنة على تحسين البنية التشريعية والإدارية لدعم بيئة الأعمال. تتسم هذه الجهود بالمرونة والتكامل، بما يعكس إدراك السلطنة أهمية وجود إطار قانوني متطور يُسهم في جذب المستثمرين وحماية حقوقهم، فضلًا عن دعم الاقتصاد الوطني.

قانون استثمار رأس المال الأجنبي

إن التشريعات العُمانية الأخيرة تُبرز هذا الالتزام بوضوح؛ فقد أتى قانون استثمار رأس المال الأجنبي لعام 2019 ليمنح المستثمرين الأجانب فرصًا غير مسبوقة لتملّك الشركات بنسبة 100% في معظم القطاعات. ولم يكتفِ القانون بذلك، بل عزز الشفافية والثقة عبر ضمانات مثل الحماية من المصادرة إلا بحكم قضائي عادل، وحرية تحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج دون أي قيود. هذه الخطوات الطموحة ساعدت على تحسين صورة السوق العُماني عالميًّا؛ ما جعلها أكثر تنافسيةً أمام الأسواق الأخرى في المنطقة.

بجانب ذلك، يُعتبر قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من الركائز الأساسية لجذب الاستثمارات. يتيح هذا القانون تنفيذ مشاريع تنموية استراتيجية بالشراكة مع القطاع الخاص؛ ما يُساهم في تقليل الأعباء المالية على الحكومة، ويعزز جودة المشاريع المقدمة في عدة قطاعات تشمل التعليم، والصحة، والنقل، والطاقة؛ ما أدى إلى فتح آفاق استثمارية جديدة وتنشيط الاقتصاد.

تحسين البيئة الاستثمارية

كما مارس قانون الإفلاس دورًا محوريًّا في تحسين البيئة الاستثمارية من خلال توفير آليات واضحة للتعامل مع التحديات المالية للشركات؛ حيث يُمكّن الشركات المتعثرة من إعادة هيكلة ديونها أو التصفية المنظمة، مع الحفاظ على حقوق الدائنين والمستثمرين. وتكمن أهمية مثل هذه القوانين في أنها تعزز ثقة المستثمرين بالسوق العُماني، وتُظهر أن السلطنة لديها الأدوات القانونية المناسبة للتعامل مع الأزمات المالية بمرونة.

القطاع العقاري أيضًا كان محورًا للتطوير التشريعي؛ حيث شهدت القوانين العقارية تعديلات هامة سمحت بالتملك الحر في مناطق محددة للمستثمرين الأجانب. هذا التعديل كان بمنزلة دفعة قوية للاستثمارات العقارية؛ إذ شجع المستثمرين على ضخ رؤوس أموال جديدة في هذا القطاع الحيوي، وساهم في تنشيط الاقتصاد بشكل ملحوظ.

استثمر بسهولة

من جهة أخرى، لم تقتصر الإصلاحات على سن التشريعات فقط، بل امتدت إلى الجوانب الإدارية لضمان تفعيل هذه القوانين بفاعلية وكفاءة؛ حيث تبنت السلطنة نظامًا إداريًّا أكثر مرونةً عبر منصة "استثمر بسهولة"، التي ساعدت في تقليل الوقت والجهد اللازمَين لتسجيل المشاريع والحصول على التراخيص، كما أدت إلى تقليل الإجراءات الروتينية؛ ما جعل العمليات الإدارية أكثر شفافيةً وسرعةً. وهناك منصات إلكترونية أخرى تسهم أيضًا في دعم الاستثمار والمستثمرين، وتعكس المرونة الإدارية وأتمتتها إلكترونيًّا، مثل بوابة وزارة العمل، وبوابة التأشيرات الإلكترونية، وبوابة "بيان" الجمركية، التي تمارس دورًا مميزًا في تحسين تجربة المستثمرين؛ ما ساعد في تعزيز جاذبية السلطنة كوجهة استثمارية.

المحامي / زياد بن علي البلوشي
ziyad@ziyadlawfirm.com

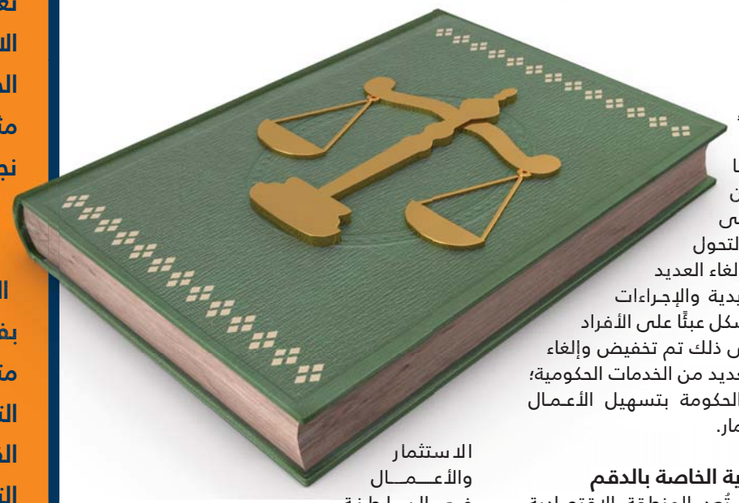

وفيما يخص الأداء الحكومي، فقد شهد تطورًا ملحوظًا في إطار ما صدر من قرارات وقوانين تُعنى بتبسيط الإجراءات والتحول الإلكتروني؛ حيث تم إلغاء العديد من المتطلبات التقليدية والإجراءات الورقية التي كانت تشكل عبئًا على الأفراد والشركات. علاوةً على ذلك تم تخفيض وإلغاء الرسوم المرتبطة بالعديد من الخدمات الحكومية؛ ما يعكس التزام الحكومة بتسهيل الأعمال وتحسين بيئة الاستثمار.

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

في السياق ذاته، تُعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مثالًا حيًّا على نجاح السلطنة في تفعيل رؤيتها الاقتصادية بفضل حزمة متكاملة من التسهيلات القانونية والإدارية التي تقدمها إدارة هذه المنطقة عبر نظام النافذة الواحدة. وقد صدر قانون المناطق الاقتصادية الخاصة في عام 2022م بهدف جذب المزيد من الاستثمارات، من خلال تقديم حوافز استثنائية، مثل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية، وإيجاد بيئة تنظيمية مرنة تدعم المشاريع الاقتصادية المتنوعة، وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة في إطار من الحوكمة الرشيدة التي تُوازِن بين مصالح مختلف الأطراف ذوي العلاقة.

تسريع حل النزاعات

ومع تطور هذه التشريعات، لم تغفل سلطنة عُمان أهمية تسريع حل النزاعات التي قد تواجه المستثمرين؛ لذلك تم إصدار قانون تبسيط إجراءات التقاضي الذي يهدف إلى تسريع الفصل في الدعاوى القضائية ذات الطابع الاقتصادي، من خلال تقليل الخطوات الإجرائية، والاعتماد على الوسائل التقنية الحديثة، وتقليص المدد الزمنية، ووضع إطار زمني أقصى للبت في القضايا، بما يضمن تحقيق العدالة بكفاءة وسرعة. بالإضافة إلى ذلك نص القانون على إنشاء دوائر قضائية متخصصة تُعنى بالفصل في قضايا الاستثمار بسرعة وشفافية؛ ما يُعزز ثقة المستثمرين.

وحيث إن التحكيم التجاري يُعتبر من الوسائل الهامة في فض النزاعات، ويستقطب الكثير من المستثمرين؛ فقد أولت سلطنة عُمان اهتمامًا بتطوير هذا الجانب؛ حيث أنشأت مركز عمان للتحكيم التجاري بموجب المرسوم السلطاني رقم 2018/26 كخطوة استراتيجية لتعزيز بيئة الاستثمار والأعمال في السلطنة.

يهدف المركز إلى تقديم حلول بديلة لتسوية النزاعات التجارية بطريقة فعالة وسريعة مختلفة عن إجراءات المحاكم العادية، مع التركيز على النزاهة والحياد؛ حيث يوفر المركز إطارًا قانونيًّا وتنظيميًّا متطورًا، معتمدًا على أفضل الممارسات الدولية في مجال التحكيم. ويتيح المجال لكافة الشركات المحلية والأجنبية الاستفادة من خدماته.

الكفاءات الوطنية

ولا تقف الجهود عند تحسين التشريعات والإجراءات الإدارية، بل تشمل أيضًا تطوير الكفاءات الوطنية؛ حيث تم إنشاء الأكاديمية السلطانية للإدارة بموجب المرسوم السلطاني رقم 2022/2 التي تهدف إلى تأهيل وتطوير القيادات الواعدة في القطاعَين العام والخاص بما يتوافق مع احتياجات المستقبل، وبما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة من خلال البرامج التدريبية المتخصصة والمتطورة التي تنفذها الأكاديمية في مختلف المجالات.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن التشريعات الاقتصادية والاستثمارية في سلطنة عمان ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة وتعزيز النمو المستدام؛ حيث تسهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين، وتوفير بيئة أعمال مرنة ومبتكرة. ومع التركيز على تبسيط الإجراءات، وتوظيف التحول الرقمي، وتمكين الكفاءات الوطنية، تؤكد السلطنة التزامها ببناء اقتصاد مستدام ومتنوع يلبي تطلعات المستقبل. وتعكس هذه الجهود الرؤية الطموحة لعمان 2040، التي تهدف إلى إيجاد اقتصاد تنافسي عالمي يعزز الازدهار والتنمية المتوازنة في مختلف القطاعات.

تُعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مثالًا حيًّا على نجاح السلطنة في تفعيل رؤيتها الاقتصادية بفضل حزمة متكاملة من التسهيلات القانونية والإدارية التي تقدمها إدارة هذه المنطقة عبر نظام النافذة الواحدة

التشريعات الاقتصادية والاستثمارية في سلطنة عمان ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة وتعزيز النمو المستدام؛ حيث تسهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين وتوفير بيئة أعمال مرنة ومبتكرة

التشغيل التجاري الكامل لميناء الصيد البحري بالدقم يبدأ في أكتوبر 2026

الدقم - الدقم :

أكد المهندس سعيد بن سالم الهنائي، مدير عام ميناء الصيد البحري بالدقم، أن التشغيل التجاري الكامل للميناء سيبدأ في نهاية عام 2026، ليصبح مركزًا إقليميًّا رائدًا للصيد في المنطقة، وليمثل نموذجًا يحتذى به في الموانئ الخضراء. ويمتد المشروع على مساحة 7.5 كيلومتر مربع، ويتضمن مرافق حديثة لمعالجة وتغليف وتخزين المنتجات السمكية.

وأوضح الهنائي، في حديث خاص لـ"الدقم الاقتصادية"، أن الميناء يمثل خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز قطاع الصيد البحري في سلطنة عُمان، ويأتي ضمن رؤية عُمان 2040 الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، مشيرًا إلى أن الميناء يتميز بقدرة استيعابية عالية، تتيح له استقبال سفن الصيد التجارية، بفضل قناة دخول بعمق 10.5 متر؛ ما يعزز عمليات الصيد المتنامية في المنطقة، كما يوفر فرصًا استثمارية واسعة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، ويساهم في إيجاد فرص عمل جديدة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

إحصائيات التشغيل

وعن إحصائيات التشغيل، أفاد المهندس سعيد الهنائي بأن الميناء شهد نشاطًا مكثفًا في دعم قطاع الصيد البحري وتقديم الخدمات للسفن خلال عام 2023، وأوضح أن حركة المركبات بلغت 10 آلاف و134 مركبة، فيما استقبل الميناء 11 ألفًا و230 رحلة من سفن الصيد التقليدي، و478 رحلة من سفن الصيد الساحلي.

وأشار الهنائي إلى أن الميناء قدم خدمات متعددة لدعم عمليات الصيد؛ حيث بلغت كميات الأسماك المحملة نحو 52 ألفًا و587 طنًّا، وتم تزويد السفن بأكثر من 3 ملايين و915 ألف لتر من الوقود، و3 ملايين و312 ألف جالون من المياه، بجانب توفير 41 ألفًا و893 طنًّا من الثلج.

وأكد الهنائي أن هذه الأرقام تعكس الدور المتنامي للميناء في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز قدراته في توفير خدمات متكاملة للسفن والصيادين؛ ما يجعله مركزًا حيويًّا لأنشطة الصيد البحري في سلطنة عمان.

م. سعيد الهنائي: الميناء يسهم في جذب الاستثمارات المحلية والدولية عبر فرص متنوعة تشمل مرافق معالجة الأسماك، والتخزين البارد، وأسواق الأسماك، إضافة إلى مجالات البحث، والاستزراع السمكي، وصيانة القوارب

النمو المتوقع

وفيما يخص النمو المتوقع، أشار الهنائي إلى أن ميناء الصيد البحري بالدقم في طريقه ليصبح مركزًا رئيسيًّا لتجارة الأسماك في المنطقة بحلول نهاية عام 2026، مع توقعات بزيادة في عدد السفن وحجم الصادرات السمكية. ومن المتوقع أن يسهم الميناء بشكل كبير في نمو القطاع السمكي، وتطوير سلاسل التوريد المرتبطة به؛ ما يدعم التنويع الاقتصادي، ويساهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية لعُمان على المدى البعيد.

خدمات متكاملة وفرص استثمارية

وأضاف المهندس سعيد الهنائي أن مشروع ميناء الصيد البحري بالدقم يهدف إلى تقديم خدمات متكاملة، تتضمن تزويد السفن بالوقود والمياه والثلج، بالإضافة إلى مرافق صيانة وإصلاح السفن، كما سيتم إنشاء قاعة للمزادات ومركز للتدريب والتأهيل؛ ما يسهم في تطوير مجتمع الصيد المحلي، ورفع كفاءات العاملين في القطاع، مشيرًا إلى أن هذا المشروع سيكون له دور محوري في جذب الاستثمارات المحلية والدولية؛ حيث يُقدّم فرصًا استثمارية متنوعة، تشمل إنشاء مرافق معالجة الأسماك، ووحدات التخزين البارد، وأسواق الأسماك، بجانب فرص أخرى في مجالات البحث والابتكار، والاستزراع السمكي، ومرافق لصيانة وإصلاح سفن وقوارب الصيد.

القيمة المحلية المضافة

وفي إطار تعزيز القيمة المحلية المضافة، قال: "تسعى شركة مرسى الدقم للاستثمار إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص فرص تجارية محلية، بما يتماشى مع استراتيجية الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة. ويعد ميناء الصيد البحري بالدقم مشروعًا طموحًا، يسهم في تنمية القطاع السمكي، ويعزز استدامته، ليكون أحد المحركات الاقتصادية الرئيسية في سلطنة عُمان.

إطلاق مبادرة "الميناء الأخضر"

وأعلن مدير عام ميناء الصيد البحري بالدقم، في حديثه، عن إطلاق مبادرة "الميناء الأخضر"، التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة والحفاظ على البيئة ضمن عمليات الميناء، موضحًا أن المبادرة تسعى إلى تقليل الأثر البيئي لعمليات الميناء، من خلال تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة، واعتماد تقنيات حديثة للحفاظ على الموارد الطبيعية.

وقال: "تركز المبادرة على عدة محاور رئيسية، منها:

- **أنظمة متقدمة لإدارة النفايات:** لضمان التخلص الآمن والمستدام من النفايات.
- مصادر الطاقة المتجددة: حيث يعتمد الميناء على استخدام الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية.
- **تقليل انبعاثات الكربون:** باستخدام تقنيات كفاءة الطاقة لتخفيض مستوى الانبعاثات الكربونية الناتجة عن عمليات الميناء.
- **معالجة مياه البحر:** لضمان نظافة وسلامة البيئة البحرية في المنطقة المحيطة".

وتابع الهنائي حديثه قائلًا: "إن ميناء الصيد البحري بالدقم يهدف، من خلال هذه المبادرة، إلى أن يكون نموذجًا رائدًا في تطبيق معايير الاستدامة البيئية، بما يسهم في حماية الثروة البحرية، ويعزز الصحة البيئية الطويلة الأمد في سلطنة عُمان"، مضيفًا أن هذه الجهود تأتي في إطار التزام الميناء بدعم الاستدامة والابتكار، بما يتماشى مع رؤية عمان 2040.

دعم الاقتصاد الوطني

وعن مساهمة الميناء في دعم الاقتصاد الوطني، أكد المهندس سعيد الهنائي أن ميناء الصيد يسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد العماني من خلال جذب الاستثمارات المحلية والدولية في قطاع الصيد، ويهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي في سلطنة عُمان، عبر خلق فرص عمل جديدة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنويع مصادر الدخل الوطني.

وأوضح الهنائي أن الميناء يشكل محورًا استراتيجيًّا لجذب الاستثمارات في مجالات متعددة، منها:

معالجة وتعبئة الأسماك: تقديم فرص استثمارية في إنشاء وحدات معالجة وتغليف وتجميد الأسماك؛ لتلبية الطلب المحلي والعالمي على المنتجات البحرية.

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: يوفر الميناء فرصًا تجارية للشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة؛ مما يسهم في تعزيز القيمة المحلية المضافة (ICV).

تطوير مرافق التخزين والتصدير: توفير مرافق تخزين باردة ووحدات تعبئة للمساعدة في توسيع نطاق الصادرات السمكية إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

وأضاف في السياق ذاته، أن الميناء يمارس دورًا محوريًّا في التنويع الاقتصادي الذي تهدف إليه رؤية عُمان 2040، من خلال تطوير البنية الأساسية وتعزيز قطاعات جديدة بعيدًا عن النفط. ويسهم هذا المشروع في تنمية قطاع الثروة السمكية، وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز رئيسي لتجارة الأسماك؛ ما ينعكس إيجابيًّا على الاقتصاد العماني، ويدعم الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.

الأهداف الاستراتيجية

أوضح المهندس سعيد الهنائي، أن الأهداف الاستراتيجية للميناء تركز على تحقيق نمو مستدام وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040، وأشار إلى أن الميناء يهدف إلى أن يكون مركزًا رائدًا في قطاع الصيد البحري؛ ما يجعله محركًا رئيسيًّا للتنمية الاقتصادية في المنطقة.

وتتضمن الأهداف الاستراتيجية للميناء عدة محاور رئيسية، منها:

تنويع الاقتصاد: من خلال دعم قطاع الصيد البحري، وتوفير بدائل اقتصادية تساهم في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل.

جذب الاستثمارات: توفير بيئة استثمارية جاذبة للشركات المحلية والدولية، وتعزيز فرص الاستثمار في البنية التحتية، ومعالجة الأسماك، ومرافق التخزين.

تعزيز القيمة المحلية المضافة: من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وتوفير فرص عمل جديدة لسكان المنطقة؛ ما يسهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

الحفاظ على البيئة: عبر مبادرة "الميناء الأخضر" التي تسعى إلى تعزيز الاستدامة البيئية واستخدام تقنيات حديثة في إدارة النفايات والطاقة المتجددة.

"عمانتل" تعزز التحول الرقمي في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

طلال المعمري: عمانتل تعاونت مع عدد من الشركات في المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة لإطلاق حلول مبتكرة موجهة لتلبية احتياجاتها

مسقط - :

تساهم عمانتل في دعم الاقتصاد الرقمي بسلطنة عُمان من خلال توسيع بنيتها الأساسية لتشمل المناطق الاقتصادية، والحرة، والصناعية. وأكد طلال بن سعيد المعمري، الرئيس التنفيذي لعمانتل، أن الشركة تقدم تقنيات متطورة تتماشى مع التوجهات العالمية؛ ما يعزز ريادتها كممكّن رئيسي للتحول الرقمي للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وقال: "نعمل في عمانتل على رفد السوق بأحدث التقنيات، بما يتواكب مع التطورات العالمية في القطاع؛ للحفاظ على ريادة عمانتل كمُمكن رئيسي للتحول الرقمي للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. نعتمد على بنية أساسية متينة تشمل خدمات الاتصالات والتقنيات الرقمية، وسعينا إلى ترسيخ ريادتنا في السوق المحلية من خلال التحول من مزود لخدمات الاتصالات إلى مزود متكامل للحلول والخدمات الرقمية. وفي هذا السياق، دخلنا مؤخرًا في شراكات استراتيجية مع كبرى شركات التكنولوجيا العالمية، مثل أمازون وجوجل، لتعزيز البنية الرقمية وتقديم خدمات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

وأشار المعمري، في حديث خاص لـ"مجلة الدقم الاقتصادية"، إلى أن المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تحظى بأهمية استراتيجية لعمانتل، وأوضح أن الشركة تستثمر في البنية الأساسية بهذه المناطق، بهدف جذب المزيد من الاستثمارات وتلبية احتياجات المستثمرين والشركات، وأضاف أن عمانتل أنشأت مراكز بيانات في هذه المناطق لتلبية الطلب المتزايد من قبل الشركات المحلية والعالمية العاملة فيها.

وأكد أن المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تتمتع اليوم ببنية اتصالات متكاملة، تشمل شبكات الألياف البصرية، وشبكات الجيلين الرابع والخامس، بجانب مراكز البيانات وغيرها من الخدمات المتطورة.

كما أضاف المعمري أن عمانتل تعاونت مع عدد من الشركات العاملة في هذه المناطق لتطوير حلول مبتكرة تلبي احتياجاتها. ومن أبرز هذه الجهود، تعاون الشركة مع ميناء الدقم لتوفير حلول مخصصة للمراقبة بالفيديو، وحلول اتصال بالإنترنت عبر تقنية الجيل الخامس. إضافةً إلى ذلك، تعاونت عمانتل مع ميناء هاتشيسون صحار لتحسين العمليات التشغيلية بالتعاون مع شركة هواوي.

مبادرات لجذب الاستثمارات

وعن المبادرات التي تقوم بها عمانتل لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة من خلال تحسين البنية الأساسية للاتصالات الرقمية؛ أوضح طلال المعمري أن عمانتل تركز، ضمن استراتيجيتها، على تعزيز الابتكار الرقمي، وتقديم حلول متقدمة في مجالات تحليل البيانات، والحوسبة السحابية، وغيرها من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

تحظى المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية بأهمية استراتيجية لعمانتل وتستثمر في البنية الأساسية بهذه المناطق

وأشار إلى أن جهود الشركة تهدف إلى التحول من مزود لخدمات الاتصالات إلى مزود متكامل للحلول والخدمات الرقمية، كما أكد أن عمانتل تسعى إلى تعزيز البنية الأساسية للاتصالات الرقمية في سلطنة عُمان، وخاصةً في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ومن أهم المبادرات التي تقوم بها عُمانتل لتعزيز البنية الأساسية للاتصالات وجذب المزيد من الاستثمارات

توسعة شبكة الألياف البصرية من أجل توفير سرعات أعلى للاتصال بالإنترنت، وهو ما يعد عاملاً أساسياً ينظر إليه المستثمرون والشركات الراغبة في الاستثمار في هذه المناطق، خاصةً الشركات العاملة في صناعات متصلة بالتقنيات الحديثة.

العمل على جذب الاستثمارات في القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وبناء شراكات مع شركات اتصالات عالمية لتحسين الاتصال الدولي؛ ما يجعل عمان وجهة جاذبة للشركات العالمية التي تبحث عن مركز إقليمي للتوسع في الشرق الأوسط.

بناء شراكات استراتيجية مع كبرى الشركات العالمية في مجال التقنية، كشركات أمازون وجوجل ومايكروسوفت وهواوي؛ من أجل توفير حلول مبتكرة لمختلف الشركات والمؤسسات. ومن أهم هذه الشراكات:

تدشين السحابة الوطنية مع هواوي بهدف استضافة البيانات محليًا لمختلف الجهات والشركات الخاصة.

شراكة مع أمازون للخدمات السحابية لإنشاء مركز للخدمات السحابية السيادية، وإنشاء وتشغيل منصة متكاملة للتجارة الإلكترونية في سلطنة عمان، وبناء مركز للتميز السحابي، وتوفير حلول في الذكاء الاصطناعي التوليدي.

شراكة مع جوجل لإنشاء مركز لخدمات الحوسبة السحابية الطرفية، وهو أول مركز من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يهدف إلى توفير خدمات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وحلول في مجال تحليل البيانات.

شراكة مع ميرب MERP لتوفير حلول تقنيات مبتكرة، والاستفادة من حلول مايكروسوفت للذكاء الاصطناعي؛ بهدف تعزيز التحول الرقمي في عمانتل والشركات التابعة لها.

شراكة مع Virtusa for Managed Services لتقديم تطبيقات تقنية لتمكين وتطوير المؤسسات وتطبيق منهجيات Agile/DevOp، وتعزيز معايير تقديم الخدمات، ومنها تقديم تطبيقات التمكين للشركات والمؤسسات، بجانب تقديم الدعم التشغيلي لتطبيقات تقنية المعلومات والبنية الأساسية لتقنية المعلومات.

وقال: "نفخر بأن عمانتل اليوم هي المزود الرئيسي لجميع حلول وخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وهو الأمر الذي ساهم في دعم الجهود المبذولة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى هذه المناطق".

الشراكات الرئيسية

وحول الشراكات الرئيسية التي أبرمتها عمانتل مع المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، وكيف ساهمت هذه الشراكات في تحسين مناخ الاستثمار، قال الرئيس التنفيذي للشركة: "تولت عمانتل منذ فترة طويلة مسؤولية بناء العديد من شبكات البنية الأساسية للاتصالات، وضخت في سبيل ذلك استثمارات رأسمالية كبيرة. ونتيجةً لذلك، فإن عمانتل تمتلك اليوم أكبر بنية أساسية للاتصالات في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة. وقد شملت هذه الاستثمارات بناء شبكات النقل والإرسال باستخدام تقنية الألياف البصرية، وبناء شبكات للاتصالات المتنقلة باستخدام

جهود الشركة تهدف إلى التحول من مزود لخدمات الاتصالات إلى مزود متكامل للحلول والخدمات الرقمية

العمل على جذب الاستثمارات في القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء

تقنية الجيل الخامس والجيل الرابع، إضافة إلى بناء عدد من مراكز البيانات خدمةً للجهات الحكومية وكبرى الشركات العاملة في هذه المناطق".

وأضاف في السياق ذاته: "تأتي هذه الشراكات في إطار التزام الشركة بالاستثمار في المشاريع الحيوية بالسلطنة، واستجابةً لتوجيهات الحكومة بتفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في قيادة الاقتصاد الوطني خلال الفترة القادمة".

التطورات التكنولوجية

وذكر المعمري أن عمانتل تمتلك قدرات كبيرة بدءاً من الشبكات الواسعة والارتباط الدولي ومراكز البيانات إلى الحوسبة السحابية، وأن التوسع في توفير حلول وخدمات مبتكرة من عمانتل يستهدف تطوير فرص الأعمال في مجالات جديدة تغطي مجال البنية الأساسية العامة الذكية، وحلول إدارة المباني الذكية والخدمات المصرفية الرقمية والبنية التحتية لخدمات الرعاية الصحية والحوسبة العالية الأداء، وحلول الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، وتحليل البيانات الضخمة والتعلم العميق والعقود الذكية.

وأشار إلى أن عمانتل تعمل على الاستفادة من التقنيات الجديدة لتوفير حلول مخصصة، تُسهم في الوفاء بالاحتياجات الخاصة بكل مؤسسة أو شركة. وقد قامت عمانتل بالتعاون مع عدد من الشركات العاملة، خاصةً في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وميناء صحار، لإجراء تجارب "إثبات مفهوم" لتوفير حلول خاصة تسهم في تحسين العمليات التشغيلية بالموانئ، وتعزيز حلول الاتصالات المقدمة لها.

التحديات والحلول

وعن التحديات الرئيسية التي تواجهها عمانتل في دعم هذه المناطق، وكيف تتعامل الشركة مع هذه التحديات، أكد المعمري أن عمانتل تعمل في قطاع متحول بشكل مطرد؛ حيث يتم يوميًّا ابتكار حلول وتقنيات جديدة في السوق، وقال: "نجد أنفسنا كشركة في سباق لضمان مواكبتنا هذه التطورات والوفاء باحتياجات السوق المحلية؛ وذلك إما عن طريق الاستثمار المباشر، أو عبر استثمارات وطنية نكون نحن شركاء فيها، بجانب الدخول في شراكات استراتيجية مع شركات دولية معنية بشكل مباشر بتطوير هذه التقنيات".

دعم التنويع الاقتصادي

وعن دعم التنويع الاقتصادي، أشار إلى أن "رؤية عمان 2040 حددت عددًا من مجالات التنويع الاقتصادي، وهي المجالات التي نستهدف في عمانتل أيضًا تعزيز عروضنا وحلولنا المقدمة لها، بما يُمكنها من تحقيق أهداف رؤية عمان 2040 والبرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تنويع)".

وبيَّن أن الحلول والخدمات التي نقدمها تغطي مختلف القطاعات المستهدفة ضمن برنامج التنويع الاقتصادي، ومن أهمها قطاع الصناعات التحويلية، وقطاع النقل واللوجستيات، وقطاع السياحة، وقطاع الأمن الغذائي. وفي هذا الإطار، دخلت عمانتل في شراكات متعددة مع الجهات الفاعلة في هذه القطاعات.

التحول الرقمي وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفي ختام حديثه، قال طلال بن سعيد المعمري الرئيس التنفيذي لعمانتل: "تعد عمانتل المُمكِّن الرئيسي للتحول الرقمي في سلطنة عُمان، وتعد الشريك التقني لمعظم الجهات الحكومية والشركات في تنفيذ مشاريع التحول الرقمي الخاصة بها، كما تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حلول عمانتل للتحول الرقمي، علمًا بأن الشركة قد صمَّمت باقات خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى ريادة، تتضمن منح خصم بنسبة 50% على خدمات الاتصالات والحلول الرقمية".

ضرورة أنسنة الدقم لتنمية مستدامة

مرتضى بن حسن بن علي
كاتب في الشؤون العامة

الدقم، الواقعة في محافظة الوسطى على الساحل الشرقي لسلطنة عُمان، التي تطل على بحر العرب، وتبعد نحو 600 كم جنوب مسقط، تُعتبَر نقطة وصل بين عُمان وأهم الأسواق العالمية على طول المحيط الهندي، وبعيدة عن مضيق هرمز الاستراتيجي المهدد بالإغلاق في أي وقت. ومضيق هرمز طريق ملاحي ضيق في منطقة الخليج، يشكل منفذ نفطه إلى العالم الخارجي، ويُلقَّب بشريان الحياة للعالم الصناعي، ويعبر منه ثلثا الإنتاج النفطي الذي يستهلكه العالم، وعند توقفه لأي سبب يتوقف تدفق نحو ثلثي النفط إلى الأسواق العالمية.

تسعى الحكومة العمانية إلى وضع الدقم كواجهة آمنة ومستقرة، وتتوقع استثمارات أجنبية ضخمة لإنشاء المشاريع الصناعية والاقتصادية.

وتأكيدًا لأهمية الموقع الاستراتيجي لميناء الدقم، تم تطويره ليصبح مركزًا لوجستيًّا متكاملًا ومتعدد الوسائط، يشتمل على طرق النقل البحرية والطرق البرية والجوية والسكك الحديدية.

مناخ الدقم معتدل طوال أيام السنة، وتحيط بها سواحل جميلة، والهدف من إنشائها هو أن تصبح المنطقة الاقتصادية وكل المناطق المحيطة بها، ركيزة لرسم وبناء مستقبل الاقتصاد العُماني، وتنويع مصادر الدخل. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تم صرف مليارات الدولارات لتطوير البنية الأساسية، وإنشاء مطار وميناء تجاري استراتيجي يخدم أغراضًا متعددةً، وهو قريب من خطوط الملاحة العالمية. الميناء مصمم لاستقبال ومناولة سفن الحاويات العملاقة. تم أيضًا إنشاء الرصيف الحكومي، ورصيف المواد السائلة والسائبة (الرصيف النفطي). سعة المحطة المخصصة للمواد الجافة السائبة نحو 5 ملايين طن متري سنويًّا، وسعة المحطة المتعددة الاستخدامات نحو 800 ألف طن متري سنويًّا، كما بذلت جهودًا كبيرة لتوفير الجانب الأمني للميناء وللمنطقة كلها بالإضافة إلى العديد من المرافق الخدمية ذات المعايير العالمية.

تستهدف الحكومة استقطاب مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، كالمصافي والصناعات البتروكيماوية والأنشطة التجارية والسياحية واللوجستية والصناعات الخفيفة والمتوسطة والصناعات السمكية ومشاريع التطوير العقاري والسياحي والتجاري وغيرها، مثل الاستثمار في قطاع التعدين، والصناعات السمكية والغذائية المختلفة، وإنتاج الطاقة النظيفة ومشاريع الهيدروجين الأخضر والأمونيا، والمرافق الرياضية والسياحة المائية.

ومن أجل تنفيذ الأهداف الحكومية الطموحة، فمن الضروري أن تكون مزايا الاستثمار في المنطقة الاقتصادية عديدة ومتنوعة، وتصديرها إلى الخارج بسبب قرب المنطقة من بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي وبالقرب من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة في آسيا وإفريقيا.

البنية الأساسية للدقم كادت تكتمل، ولكي تتحول الدقم إلى جاذبة للاستثمارات، وتكون مدخلًا لتنويع مصادر الدخل، ولإيجاد فرص عمل مختلفة وذات قيمة مضاعفة، فإنها تحتاج إلى قرارات استراتيجية إضافية أخرى متعددة، ومن دون ذلك سيكون صعبًا تحقيق الأهداف المنتظرة.

أصبح ضروريًّا تخصيص الغاز الطبيعي من حيث [الكميات، وسنوات التزويد والأسعار]؛ لتوجيه الصناعات الثقيلة إلى الدقم وتنفيذ خط قطار يربط الميناء بمنظومة موانئ دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى إنشاء خط تصدير النفط عبر رأس مركز بدلًا من ميناء الفحل، وإلغاء أي إجراءات ضريبية تم اتخاذها؛ لأن ذلك سوف يقلل من تكلفة الخدمات في المنطقة الاقتصادية الخاصة.

منطقة الدقم أيضًا بحاجة إلى زيادة ومضاعفة الكثافة السكانية، وإيجاد كل الخدمات لخدمة السكان في الوقت الحاضر فإن العمال والموظفين العمانيين لا زال يترددون في نقل أسرهم إلى الدقم أو أن أسرهم ترفض الانتقال إلى هناك؛ بسبب حاجة المنطقة إلى زيادة وسائل التسلية والمدارس والخدمات الطبية والمجمعات التسويقية... إلخ.

منطقة رأس الخير في شمال السعودية التي تبعد نحو 210 كيلومترات من الدمام، تعطينا وجهًا للمقارنة؛ ففي جنوبها يقع حقل الشيبة النفطي. المواطن السعودي يجد قله في الرغبة في نقل أسرته إلى هناك للأسباب التي لا يستطيع من جرائها العامل والموظف العماني نقل أسرته إلى الدقم.

ولكن من جهة أخرى، عندما أُنشِئت مدينة الجبيل الصناعية في السعودية في بداية الثمانينيات، أُنشِئت مدينة سكنية جيدة، وأصبحت نموذجًا يحتذى به. حتى اليوم بعد مضي أكثر من 35 سنة على إنشائها، يظل من الأماكن المحببة لكل العاملين في القطاع الصناعي بالجبيل مع كل التوسع التطوير في المحيط. وكذا الحال في ينبع الصناعية بالشمال.

إليك نموذج آخر وهو مستشفى السويق الذي شارف بناؤه على الانتهاء، يواجه تحدي في الأطباء المتخصصين. وحسب ما هو متداول، فإن الأطباء المتخصصين من الدول العربية والآسيوية وغيرها، يجدون صعوبة العمل بسبب موقع المستشفى؛ بسبب قله وجود المدارس الخاصة أو ثنائية اللغة، لكي يتمكن الأبناء من الدراسة فيها، إضافةً إلى قلة وجود أماكن ترفيهية، مثل مدينة الملاهي أو المنتزهات والحدائق والمطاعم، ويعتبرون المسافة إلى صحار ومسقط ليست قريبة جدًّا، وتحتاج إلى جهد وإلى مال؛ لذلك لا تتمكن من جذب متخصصين على مستوى كبير، وإن كان هذا التحدي حاصلًا في السويق، فإن الوضع سيكون في الدقم موجودا، ولا حل إلا بأنسنة الدقم.

الحركة التجارية والاقتصادية تعتمد أساسًا على وجود كثافة سكانية جيدة، وكل المدن الحديثة التي توجد بها حركات تجارية وسكانية عالية، اعتمدت في تصميم مدنها على مساحات أقل من الأرض، وعدد أكبر من الناس. من أسباب نجاح المدن الجديدة في العالم، وجود كثافة سكانية كبيرة جدًّا في مساحة محدودة، وهو ما يخلق الحركة الاقتصادية في المكان. ولكي تكون الدقم جذابة للمستثمرين، عليها العمل على مضاعفة الخدمات التي يحتاجها المقيم من التعليم والخدمات الصحية والفعاليات الترفيهية والتجارية.

تم بناء البنية الأساسية للدقم، وكذلك أنشئت المشاريع الاستثمارية الكبيرة، مثل مصفاة الدقم، ومشاريع أخرى مثل المدينة الصينية من أجل إيجاد كثافة بشرية معقولة، وبالتالي فلا بد من توفير خدمات ضرورية في الدقم لتكون جاذبة للمواطن والمقيم، ولتكون منطقة جاذبة أيضًا للاستثمارات «أَنْسَنة المدن» تعني إنشاء بيئة تعزز البعد الإنساني في المدن، وتُحوِّل البيئة إلى بيئة إيجابية متفاعلة ناتجة من نسيج عمراني، يتمكن فيه المقيم من تحقيق أبعاده الشخصية، ويوفر بيئة مريحة تعزز أسلوب الحياة العصرية بكل أبعادها لمختلف الأشخاص وتنوع اهتماماتهم.

أنسنة المدن لها فوائد جمة؛ منها تعزيز أسلوب الحياة العصرية والصحية لكافة شرائح المجتمع المختلفة والمقيمين، كما تساعد في بناء علاقات اجتماعية وطيدة في أحياء هذه المدن، وتشجع أفراد المجتمع على ممارسة الرياضة، والتقليل من اعتمادهم على وسائل النقل لتلبية احتياجاتهم اليومية.

وتعد هذه المدن جاذبة للعيش فيها؛ لما بها من مميزات عديدة تسهل حياة الفرد، وتنشط الحركة التجارية في هذه المواقع؛ لوجود تكتلات سكانية ووجود بنية أساسية جيدة، وتوفُّر الخدمات المناسبة، ومما يحفز المستثمرين على الاستثمار فيها كونها مدنًا مستدامةً. ويشمل ذلك أيضًا توفير وسائل التعليم المختلفة، وإنشاء دور العبادة لجميع الساكنين فيها.

لقد صرفت الحكومة مليارات الدولارات لتكون الدقم مدينة اقتصادية مهمة ترفد الاقتصاد العماني، وتساعد على تنويع مصادر الدخل، وتوفر آلاف فرص العمل للمواطنين.

من أجل ذلك فمن الضروري أنسنة الدقم لكي تكون منطقة تتوافر فيها كل مقومات الحياة الضرورية، وتصميمها كمدينة ذكية.

أَنْسَنة المدن مفهوم يهدف إلى جعل المدن أكثر ملاءمةً للبشر من حيث التصميم والبنية الاساسية والخدمات. ويركز هذا المفهوم على تحسين جودة حياة السكان من خلال توفير بيئة مريحة ومستدامة وصديقة للإنسان.

يشمل ذلك جوانب متعددة مثل:

- تحسين المساحات العامة لتكون أكثر جاذبيةً وملاءمةً للتجمعات الاجتماعية.
- تقليل الاعتماد على السيارات وتعزيز وسائل النقل العامة والمشي وركوب الدراجات.
- تعزيز الأمان والاستدامة البيئية من خلال تصميم المدن بطريقة تقلل من التلوث والضوضاء.
- توفير مساحات خضراء وحدائق تساعد على تحسين الصحة النفسية والجسدية للسكان.
- تصميم المباني والشوارع بطريقة تراعي احتياجات جميع الفئات العمرية: الأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

بشكل عام، تهدف «أنسنة المدن» إلى جعل الحياة في المدن أكثر توازنًا؛ حيث يكون الإنسان هو محور الاهتمام بدلًا من الآلات أو السيارات.

حينئذ سوف تحقق الحكومة أهدافها المعلنة في جذب الاستثمارات وإيجاد فرص عمل عديدة للمواطنين.

لقد صرفت الحكومة مليارات الدولارات لتكون الدقم مدينة اقتصادية مهمة ترفد الاقتصاد العماني، وتساعد على تنويع مصادر الدخل، وتوفر آلاف فرص العمل للمواطنين

أَنْسَنة المدن مفهوم يهدف إلى جعل المدن أكثر ملاءمةً للبشر من حيث التصميم والبنية الأساسية والخدمات. يركز هذا المفهوم على تحسين جودة حياة السكان من خلال توفير بيئة مريحة ومستدامة وصديقة للإنسان

عمان داتا بارك تحقق حزمة من الإنجازات المعززة للتحول الرقمي

مسقط - الدقم الرقمي :

حققت شركة عمان داتا بارك، أول مزوّد للخدمات المُدارة بمجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات السحابية والاستضافة وخدمات مراكز البيانات بسلطنة عُمان، خلال عام 2024، حزمة من الإنجازات ذات الصلة بعمليات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي؛ ما يعزز مكانتها ومقدراتها في رفد الاقتصاد الرقمي والإسهام في تحقيق أهداف رؤية عُمان 2040.

وتضمنت إنجازات عمان داتا بارك الدخول في إطلاق مشاريع مراكز بيانات رئيسية في مناطق مختلفة بسلطنة عُمان، بقيمة استثمارية تبلغ 29 مليون دولار أمريكي، والدخول في شراكات استراتيجية لتنفيذ العديد من المشروعات الرقمية داخل وخارج سلطنة عُمان، والمشاركة في فعاليات متنوعة تتعلق بمجالات عملها، والحصول على عدد من الجوائز، أبرزها فوز الرئيس التنفيذي للشركة المهندس مقبول الوهيبي بجائزة "قائد الأعمال للعام – التحول الرقمي" المرموقة خلال قمة ريادة الأعمال 2024 بسلطنة عُمان.

وأكد المهندس مقبول بن سالم الوهيبي الرئيس التنفيذي لشركة عمان داتا بارك، أن عام 2024 شهد الكثير من إنجازات الشركة، مستفيدةً في ذلك من حرص سلطنة عُمان على مواكبة التطورات في المجالات التقنية المرتبطة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، عبر توجه حكومي واضح يهدف إلى أن تكون سلطنة عُمان جزءًا لا يتجزأ من هذا التطور، وما يُحدِثه من ثورات تقنية عالية تُغيِّر ملامح الحياة في العالم، وتُسخِّره لخدمة التنمية والاقتصاد الوطني.

وأوضح أن من أبرز تلك الإنجازات للشركة خلال عام 2024، تدشين عُمان داتا بارك ومجموعة "إذكاء" أكبر نظام سحابي بهوية جديدة بسلطنة عُمان، يحمل اسم "جبرين للبنية الأساسية الذكية"؛ وذلك لتعزيز عمليات تقديم أنظمة متقدمة بالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وأمن المعلومات؛ لتعم فائدتها الجهات الحكومية والبنوك والشركات.

وأشار إلى أن الشركة وقعت خلال مشاركتها في معرض كومكس 2024 على عدد من الاتفاقيات، منها اتفاقية لإنشاء مركز بيانات "فرق" في نزوى، بسعة كبيرة تبلغ 4.5 ميجاوات، ويسع أكثر من 370 كابينة، ليكون موقعًا محوريًّا للتعافي من الكوارث، ويهدف إلى دعم الكيانات الحيوية في مختلف القطاعات؛ ما يضمن المرونة والاستمرارية في مواجهة الظروف المناخية الطارئة.

كما وقّعت اتفاقيات مع شركة "في إف إس جلوبال" وشركة تيك ماهيندرا؛ وذلك لتوفير الخدمات السحابية، واتفاقية أخرى مع شركة أوبن إنوفيشن لتوفير تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر إطلاق أكاديمية متخصصة في الذكاء الاصطناعي بسلطنة عُمان.

وفي السياق ذاته، دخلت عمان داتا بارك في شراكة استراتيجية مع عمانتل لتقديم حلول الهوية الرقمية "أوكودو"؛ وذلك لتعزيز ثقافة التحقق من الهويات والمصادقة الرقمية والكشف الأبيومتري للتقليل من مخاطر الاحتيال بمختلف التطبيقات.

م. مقبول الوهيبي: عام 2024 شهد الكثير من إنجازات الشركة، مستفيدةً في ذلك من حرص سلطنة عُمان على مواكبة التطورات في المجالات التقنية المرتبطة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني

وفي عام 2024، وقّعت شركة عُمان داتا بارك أيضًا اتفاقية لإنشاء أكبر مركز بيانات وطني للبيانات الرديفة في سلطنة عُمان مع شركة الشرق الأوسط لأنظمة المعلومات، باستثمار يصل إلى نحو 25 مليون دولار للمرحلة الأولى.

وفي العام نفسه، أعلنت عمان داتا بارك عن إطلاق مركز بيانات الرسيل 2، وهو أول مركز بيانات بالتكنولوجيا الخضراء في سلطنة عُمان، ويقع في الرسيل، ومصمم لاستيعاب أكثر من 200 كابينة، ويتمتع بقدرة طاقة تبلغ 2.4 ميجاوات؛ وذلك باستثمار قدره 4 ملايين دولار أمريكي، وهو أول مركز بيانات في السلطنة يُدمج الطاقة الشمسية في مزيج الطاقة الخاص به؛ بدءًا بقدرة 1.4 ميجاوات مع إمكانية التوسع إلى 10 ميجاوات.

وعلى المستوى الدولي، وقّعت شركة عُمان داتا بارك اتفاقية مع حكومة زنجبار؛ وذلك بالشراكة مع شركة أوزون للحلول المحدودة لتوسيع خدمات "ePROZ" في زنجبار. وتستهدف هذه الشراكة الاستراتيجية تقديم وحدتين متقدمتين من المشتريات الإلكترونية والفواتير بهدف تحسين عمليات المشتريات والحسابات الدائنة في الدوائر الحكومية في زنجبار.

ويشار إلى أن كل هذه الإنجازات التي حققتها عمان داتا بارك تسهم في إبراز جودة خدماتها كأول مزود لخدمات الأمن السيبراني والحوسبة السحابية المُدارة في السلطنة؛ حيث تلعب دورًا أساسيًّا في دعم التحول الرقمي لسلطنة عُمان، من خلال ما تُقدِّمه من حلول شاملة لخدمات الحوسبة السحابية والاستضافة وتعزيز مقدرات الشبكات وخدمات أمن الشبكات، كما تقدم عمان داتا بارك أول بنية تحتية سحابية جاهزة لتقديم خدمة للذكاء الاصطناعي – نيبولا لخدمة الذكاء الاصطناعي السحابي؛ وذلك من خلال الانضمام إلى برنامج شركاء مزود الخدمة السحابية لشبكة شركاء "إنفيديا NVIDIA".

للمزيد من التفاصيل حول خدمات عمان داتا بارك يمكن الإبحار في الموقع الإلكتروني للشركة www.omandatapark.com.

تقرير "الفرص المستقبلية: 50 فرصة عالمية" يستشرف المستقبل ويعزز الابتكار

دبـــي - الدقم :

أصـدرت مؤسـسة دبـي للمستقبل تقريرها السنوي "الفرص المستقبلية: 50 فرصة عالمية"، الذي يستعرض أبرز التوجهات والفـرص المستقبلية التي يمكن أن تسهم في إحداث تحولات جذرية فـي الاقـتصاد العالمي والمجتمعات الإنسانية خلال العقود القادمة.

يُـبـرز الـتـقـريـر مـجـمـوعـة مـتـنـوعـة من الـفـرص الـتـي تـمـثـل مـحـاور رئـيـسـيـة، مثل الـصـحـة، والطبيعة والاسـتـدامـة، وتمكين المجتمعات، وتحسين الأنظمة، والابتكارات المستقبلية. ويهدف التقرير إلـى تمكين الحكومات والـشـركـات من اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على الرؤى المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة.

وفقًا للتقرير، فإن التحولات العالمية تُبنى على عشرة توجهات رئيسية تُعتبر الأسـاس لتطوير الفرص المستقبلية. وتشمل هذه التوجهات: الثورة الرقمية، والابـتـكـار فـي الـطـاقـة الـمـسـتـدامـة، والتقدم في التكنولوجيا الحيوية، والذكاء الاصطناعي، وتعزيز الصحة المتقدمة.

تمثل هـذه التوجهات البوصلة التي تعتمد عليها الحكومات والشركات في تحديد مساراتها الاستراتيجية المستقبلية؛ حيـث يمكنها تـوجـيـه اسـتـثـمـاراتـهـا نحو القطاعات الأكثر تأثيرًا في حياة الأفـراد والمجتمعات.

وتعد 50 فرصة واعدة وملهمة لتحقيق مستويات جـديـدة مـن النمو والازدهـار وجـــودة الـحـيـاة؛ فبعض الـفـرص التي يستعرضها التقرير قد تكون في مراحل الاستكشاف المبكرة، وبعضها قد يشكل مصدر إلهام للمزيد من الرؤى المتعمقة، والبعض الآخر قد يبدو صعب المنال في المستقبل القريب.

الصحة: قفزات علمية لتحسين جودة الحياة

طباعة الأعضاء البشرية:

أبـرز التقرير أن الطباعة الحيوية تمثل تـحـولًا فـي مجال زراعـة الأعـضـاء؛ حيث يمكن مـن خلالـها القضاء على قوائم انتظار المتبرعين، مع زيـادة فـرص نجاح العمليات الطبية.

روبوتات نانوية لإصلاح العضلات:

أشـار التقرير إلـى إمكانية استخدام روبـوتـات نـانـويـة لإصلاح الـعـضلات المتضررة؛ ما يعزز صحة الأفـراد، خاصةً كبار السن.

الصحة النفسية الفضائية:

من خلال دراسات مستوحاة من تجارب رواد الفضاء، يطرح التقرير أساليب جديدة للتعامل مـع الـوحـدة والـعـزلـة لتحسين الصحة النفسية على الأرض.

أنظمة تغليف ذكية:

تُعد أنظمة التغليف الحيوية، التي تُظهر فساد الأطعمة عبر الضـوء، واحـدة من الابـتـكـارات التي ستحد من هـدر الغذاء عالميًّا.

الطبيعة والاستدامة: ابتكارات بيئية للحفاظ على الكوكب

مدن مستوحاة من الطبيعة:

يـقـتـرح الـتـقـريـر إنـشـاء مـدن تستلهم تصميمها من الطبيعة؛ ما يعزز الاستدامة ويحافظ على التوازن البيئي.

مياه شرب نقية للجميع:

تقنيات النانو الجديدة ستتيح تنقية المياه من الملوثات بدقة عالية؛ ما يضمن توافر مياه الشرب لكل سكان العالم.

طاقة المد والجزر:

يشير التقرير إلـى إمكانية اسـتـغـلال المد والـجـزر كمصدر مستدام للطاقة، باستخدام توربينات مبتكرة لتقليل التكلفة وزيادة الكفاءة.

طبيعة متجددة بسرعة:

تساعد تقنيات الهندسة الحيوية على تسريع تـجـدد الطبيعة؛ مـا يـعـزز جهود مكافحة تغير المناخ.

تمكين المجتمعات: تعزيز الابتكار والتعليم

مناهج تدريس الحكمة:

أوصى التقرير بتطوير مناهج تعليمية قـائـمـة عـلـى تـعـزيـز التفكير المنطقي والمهارات اللازمـة للتعامل مع تحديات المستقبل.

أحياء داعمة للصحة النفسية:

تناول التقرير فكرة تصميم أحياء سكنية تركز على الصحة النفسية، مع توفير مراكز دعم مجتمعية محلية.

اقتصادات رقمية مستدامة:

يـؤكـد الـتـقـريـر أهـمـيـة بـنـاء شـبـكـات اقتصادية رقمية تُشجع على الابتكار وتوسيع فرص العمل عبر الإنترنت.

تحسين الأنظمة: تعزيز الكفاءة والمرونة السحابة اللامركزية:

يتناول التقرير فرص الحوسبة الطرفية التي تعتمد على تخزين البيانات بالقرب مـن مـصـادرهـا لتحسين الأداء وكـفـاءة الطاقة.

ذكاء اصطناعي لتحليل القوانين

يـقـتـرح الـتـقـريـر اسـتـخـدام الـذكـاء الاصطناعي في تحليل القوانين وتطوير سياسات قانونية فعَّالة تتماشى مع التغيرات العالمية.

مدن متصلة ومستدامة:

يطرح التقرير رؤية لمدن حديثة تستخدم تقنيات ذكية لتقليل الأثر البيئي وتعزيز صحة السكان.

الابـتـكـارات المستقبلية: تشكيل ملامح جديدة للعالم

سيارات تعمل بالطاقة الشمسية:

يشير التقرير إلى أن السيارات المستقبلية ستعتمد عـلـى الـطـاقـة الشمسية؛ ما يساهم في تحقيق الحياد الكربوني وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

الإنترنت الفضائي:

التطورات في الأقمار الصناعية ستتيح وصولًا سلسًا للإنترنت في جميع أنحاء العالم؛ ما يعزز التحول الرقمي الشامل.

أحلام واعية:

يـتـنـاول التقرير إمكانية التعلم أثناء النوم باستخدام تقنيات واجهات الدماغ والـحـاسـوب؛ ما يمثل نقلة نوعية في مجالي التعليم وعلم الأعصاب.

بطاريات مبتكرة:

تطوير بطاريات تعتمد على مواد أكثر كـفـاءةً واسـتـدامـةً يسهم فـي تسريع التحول نحو الطاقة النظيفة.

دعـوة للعمل: التخطيط للمستقبل يبدأ الآن

تقرير "50 فرصة عالمية" ليس مجرد وثيقة تحليلية، بـل هـو دعـوة للتعاون والـعـمـل الـجـمـاعـي بـيـن الـحـكـومـات والـمـؤسـسـات لـتـبـنـي الابـتـكـارات واسـتـغـلال الفرص المتميزة. في عالم يشهد تحولات متسارعة، يصبح التخطيط المدروس والابتكار المفتاح لبناء مستقبل مستدام يلبي احتياجات الحاضر ويضمن حقوق الأجيال القادمة.

الـتـوجـهـات الـكـبـرى الـتـي تشكل مستقبل العالم

وفقًا للتقرير، فإن التحولات العالمية تُبنى على عشرة توجهات رئيسية تُعتبر الأسـاس لتطوير الفرص المستقبلية. ومن بين هذه التوجهات: الثورة الرقمية، والابـتـكـار فـي الـطـاقـة الـمـسـتـدامـة، والتقدم في التكنولوجيا الحيوية، والذكاء الاصطناعي، وتعزيز الصحة المتقدمة.

تمثل هـذه التوجهات البوصلة التي تعتمد عليها الحكومات والشركات في تحديد مساراتها الاستراتيجية المستقبلية؛ حيـث يمكنها تـوجـيـه اسـتـثـمـاراتـهـا نحو القطاعات الأكثر تأثيرًا في حياة الأفـراد والمجتمعات.

إطار زمني للفرص المستقبلية

يلقي التقرير الضوء على كيفية تقييم الفرص استنادًا إلى أطر زمنية مختلفة:

المدى القريب (2–3 سـنـوات): فرص متعلقة بتقنيات موجودة فعليًّا وقابلة للتنفيذ على المدى القصير.

الـمـدى الـمـتـوسـط (5–10 سـنـوات): فـرص تعتمد على تطوير التكنولوجيا وتحسين البنية التحتية.

الـمـدى الـبـعـيـد (10 سـنـوات أو أكثر): فرص تتطلب ابتكارات جذرية وتغييرات هيكلية طويلة الأمد.

أهمية التقرير للمؤسسات والحكومات

– **التخطيط الاستراتيجي:** يُعد التقرير أداة قيمة للقيادات الحكومية والشركات في رسم سياسات استباقية للاستعداد للتحولات المستقبلية.

– **تعزيز الابـتـكـار:** يـدعـم التقرير رواد الأعمال والمستثمرين لتحديد المجالات الـواعـدة الـتـي تـوفـر قيمة اقتصادية واجتماعية.

– **بناء شراكات دولية:** يشجع التقرير على التعاون بين الدول لتبني الابتكارات الـمـشـتـركـة وتـطـويـر حـلـول للتحديات العالمية.

الدروس المستفادة من التقرير

التغيير جزء من الفرص: يبرز التقرير أهمية الاسـتـعـداد للتغيرات الـجـذريـة كـجـزء من التحديات والفرص التي يواجهها العالم.

القيم الإنسانية في صلب الابتكار: يركز التقرير على دمج الابتكار مع القيم الإنسانية لضمان تحسين جودة الحياة.

الحاجة إلى تعاون عالمي: يؤكد التقرير أن مواجهة التحديات المستقبلية تتطلب تنسيقًا عالميًّا لإحداث تأثير إيجابي.

استنتاج: "الفرص المستقبلية"

تقرير "50 فرصة عالمية" لا يقتصر عـلـى كـونـه دراسـة تحليلية للتوجهات المستقبلية، بل يمثل خارطة طريق لتحفيز الابتكار وبناء عالم أكثر استدامةً. يعتبر التقرير دعوة للجميع – من الحكومات إلى الأفراد – لتبني هذه الفرص والعمل على تحقيق رؤى المستقبل.

ويعتبر التقرير رؤية استشرافية، ويذكر أن الاستعداد المبكر هو السبيل الوحيد لمواكبة التحولات العالمية وإيجاد قيمة مستدامة.

لمزيد من التفاصيل امسـح الـرمـز:

50 فـرصـة عـالمـيـة

- بنك عالمي للسلالات البكتيرية.
- ملابس للعناية بالصحة.
- ترميم العضلات.
- ذكاء اصطناعي لتعزيز الصحة النفسية.
- طباعة الأعضاء البشرية.
- ثورة في طب الأشعة.
- فحص فوري للبكتيريا.
- الصحة النفسية الفضائية.
- موارد بحرية جديدة.
- وداعًا لأدوية الاكتئاب.
- تكنولوجيا اللمس.
- أنظمة تغليف حيوية.

- مدن من وحي الطبيعة.
- بيئات حيوية افتراضية.
- مياه شرب نقية إلى الأبد.
- طبيعة سريعة للنمو.
- طاقة توربينية ذكية.

- مناهج تدريس الحكمة.
- صون الحضارة.
- اقتصادات المجتمعات الرقمية.
- تحول رقمي للتاريخ والثقافة.
- أحياء داعمة للصحة النفسية.
- ذكاء اصطناعي لا يستثني أحدًا.
- مسارات تنموية متفردة.

- روبوتات مسؤولة.
- سياسات نقدية متطورة.
- سحابة لا مركزية.
- مدن متصلة.
- ذكاء اصطناعي قانوني.
- حكومات مسؤولة اجتماعيًّا.
- لقاحات لم يصممها البشر.
- أقراص الحمض النووي.
- تحول البحوث.
- التعاون الاصطناعي.
- اتصال بلا انقطاع.
- دبلوماسية استشرافية.
- رخصة تجارية عالمية.

- عكس المسار المهني.
- ابتكار نماذج عالمية للتعليم.
- لمس بلا تلامس.
- صون الإبداع البشري.
- إعادة ابتكار البطاريات.
- سيارات شمسية.
- أحلام واعية.
- صيانة ذاتية للأجهزة.
- المادة المعجزة.
- العلوم المفتوحة المصدر.
- بلاستيك أخضر.
- قفزة كمومية.
- إنترنت فضائي.

تنفيذ الأعمال الإنشائية للمنطقة الحرة بمطار مسقط

مسقط - الدقم :

تُعد المنطقة الحرة بمطار مسقط مشروعًا استراتيجيًّا لإنشاء مركز لوجستي متكامل يتميز بقدرات عالمية في مجال الشحن الجوي. وتعمل مجموعة أسياد – بصفتها الجهة المسؤولة عن تطوير المنطقة وتشغيلها – على إنشاء بيئة تجارية متكاملة تقدم حزمًا من الإعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات التجارية التي ستجعل المنطقة إحدى أبرز الوجهات الاستثمارية في المنطقة، ومركز أعمال دوليًّا في محافظة مسقط.

وقد بدأت مجموعة أسياد تنفيذ الأعمال الإنشائية للمنطقة الحرة بمطار مسقط، إيذانًا بانطلاق المرحلة الأولى من المشروع الذي يُعد إضافة نوعية للبنية الأساسية للمنطقة، ويهدف إلى تعزيز مكانتها باعتبارها مركزًا عالميًّا للأعمال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع تجهيز وتسوية الأرض، وإنشاء شبكة الطرق الداخلية ومرافق الخدمات العامة، إضافة إلى مجمع مكاتب إدارية من المتوقع تطويره بالشراكة مع القطاع الخاص.

ويهدف المشروع إلى توفير بيئة عمل حديثة وجاذبة تسهم في استقطاب الشركات العالمية والإقليمية والمؤسسات المالية وشركات التجارة العامة والشركات الناشئة؛ ما يعزز قدرة المنطقة الحرة بصفتها مركزًا عالميًّا للأعمال يستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر ويؤمّن دعمًا لوجستيًّا ومرافق ذات مستوى عالمي.

وتأتي هذه الخطوة تأكيدًا لالتزام مجموعة أسياد بتسريع تنفيذ خططها للإسهام في تحفيز النمو الاقتصادي في سلطنة عُمان؛ إذ سيسهم موقع المشروع بجانب مطار مسقط الدولي في تعزيز الأهمية الاقتصادية للمنطقة الحرة وتحقيق تكاملها ضمن منظومة أسياد اللوجستية المتكاملة. وتربط هذه المنظومة مختلف المنافذ البرية والبحرية والميناء البري والمناطق الحرة والاقتصادية الخاصة لزيادة حجم الصادرات والواردات عبر الشحن الجوي للمنتجات التي تتطلب سلاسل إمداد سريعة، مثل المنتجات الدوائية والمواد الغذائية وشحنات التجارة الإلكترونية.

فيصل البلوشي: فرصة للقطاع الخاص العُماني للاستفادة من المزايا التنافسية والفرص الاستثمارية الواعدة التي تقدمها المنطقة

كما تقدم المجموعة، من خلال هذا المشروع، فرصًا استثمارية للقطاع الخاص عبر الدخول في شراكات طويلة الأمد لتطوير عدد من المشروعات التجارية، بما يضمن استقرار المؤسسات الشريكة واستدامتها على المدى الطويل. ويعزز هذا النموذج تطوير أصول استراتيجية ذات قيمة عالية داخل المنطقة الحرة.

وأكد فيصل بن علي البلوشي مدير أول المنطقة الحرة بمطار مسقط أن المجموعة تسعى، بالتعاون مع شركائها من القطاع الخاص، إلى تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي؛ ما يعكس التزامها بتعزيز شراكتها لبناء مركز لوجستي جويٍّ في سلطنة عُمان، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وفتح آفاق جديدة أمام الشركات المحلية والعالمية في القطاع اللوجستي.

وأضاف أن المنطقة الحرة تعد فرصة للقطاع الخاص العُماني لتحقيق النمو والاستفادة من المزايا التنافسية والفرص الاستثمارية الواعدة التي تقدمها، مشيرًا إلى أن المجموعة تركز في تنفيذ مشروعاتها على الإسهام في تحقيق مستهدفات "رؤية عُمان 2040"، بما تشمله من تحسين تصنيف سلطنة عُمان ضمن مؤشر التنافسية العالمية.

صالح بن نبهان المعمري
رئيس التحرير

مجلة الدقم الاقتصادية عشر سنوات من النجاح

مر عقد من الزمن على مجلة الدقم الاقتصادية التي لازمت نقل المعرفة والبيانات الاقتصادية الموثوقة، وقدمت رؤى اقتصادية للقراء وللمستثمرين والمهتمين بشؤون المناطق الاقتصادية في سلطنة عُمان. وقد ركزت المجلة في بداياتها على تطورات وتسويق مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وبعدها تناولت تطورات المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية؛ أي قبل خمس سنوات بعد إنشاء الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

المجلة استطاعت أن تحقق مكانة متميزة على مدى السنوات الماضية، بفضل محتواها الاقتصادي المتخصص، بالإضافة إلى الحفاظ على استمرارية صدورها، ووفائها بالمواعيد المحددة للنشر؛ ما يعكس التزامها بالوصول إلى جمهورها، وقد أوصلت لهم مزايا هذه المناطق، ووفّرت للشركات العاملة بها منصة للتعريف بإنجازاتها وخططها المستقبلية، علاوةً على التعريف بالحوافز والتسهيلات والتطورات التي تحصل كل فصل من السنة، وقد فتحت لمن يبحث عن مجريات الأعمال في المناطق المتعددة نافذة إلى المحطة الواحدة أو مركز التواصل الخاص بالهيئة؛ ما ساعد على تعزيز مكانتها في المشهد الاقتصادي المحلي والدولي.

أذكر كيف كانت بدايات صدور العدد الأول للمجلة، وكيف كان التحدي في توفير معلومات عن مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي كان يُوضع لها حجر الأساس وتُرسَم ملامحها الرئيسية وتفرد خرائط مخططات مشاريعها في الميدان ومتابعة تطورات البنى الأساسية الرئيسية، وكيف كانت رحلة البحث عن المعلومات والموضوعات، وتوفير الصور التي تعكس جدية مشروع المنطقة التي أصبحت واحدة من أهم المشاريع الاقتصادية الضخمة في عمان. ولا أنسى فضل الأستاذ محمد بن أحمد الشيزاوي "رئيس التحرير" سابقًا الذي كان له الدور الكبير في أسلوب عمل المجلة ورسم ملامحها ونمط تحرير موضوعاتها، والبحث المتواصل عن الكتّاب المتخصصين، وإجراء المقابلات مع كبار المسؤولين وصناع القرار.

لم يَغِب عن البال منذ بداية صدور العدد الأول للمجلة التحولات التكنلوجية السريعة، ومآلات النُّسخ المطبوعة، إلا أن الشرائح المستهدفة يفضّل لها النسخ المطبوعة للاحتفاظ بها واستخدامها في أعمالهم، وأيضًا لأغراض التسويق والترويج التي تشكل صورة ذهنية جيدة، خاصة المستثمرين وصناع القرار والمهتمين والاقتصاديين، بجانب أهمية النشر الرقمي من خلال منصات التواصل الاجتماعي؛ ما ساعد في تعزيز تأثيرها وانتشارها بسرعة وسهولة. وتمكنت المجلة من تعزيز مكانتها كمرجع رئيسي للمهتمين بالشأن الاقتصادي في عمان، محققةً بذلك توازنًا بين الوسائط التقليدية والرقمية.

ختامًا، تُولي الإدارة العليا بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة للمجلة أهمية كبيرة ودعمًا استراتيجيًّا يعكس الفهم العميق لأهمية الدور الذي تقوم به المجلة من خلال دورها الإعلامي والترويجي في مسيرة التنمية في البلاد. إن مرور عقد من الزمن على إصدار المجلة يمثل شهادة على النجاح في مسيرتها الإعلامية والاقتصادية، وأداة داعمة لرؤية عُمان المستقبلية، في ظل القيادة الحكيمة، موفرةً منصة إعلامية وتسويقية هامة للمجتمع المحلي والدولي بشكل عام.

تُولي الإدارة العليا بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة للمجلة أهمية كبيرة ودعمًا استراتيجيًّا يعكس الفهم العميق لأهمية الدور الذي تقوم به المجلة من خلال دورها الإعلامي والترويجي في مسيرة التنمية في البلاد

تسعى الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة ومتكاملة في مختلف المناطق التي تشرف عليها، من خلال تعزيز البنية الأساسية، وتقديم الحوافز والتسهيلات التي تلبي احتياجات المستثمرين، ودعم الابتكار والتنمية المستدامة.

وتركز الهيئة على تنويع القطاعات الاقتصادية، وإيجاد فرص عمل نوعية، وتعزيز مساهمة المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعلها محركات رئيسية للنمو الاقتصادي في سلطنة عمان.

اللغة الرسمية:
اللغة العربية

لغات أخرى:
الإنجليزية، الهندية، الأوردية، السواحلية

Official Language:
Arabic

Other Languages:
English, Hindi, Urdu, Swahili

العملة:
الريال العماني

Currency:
Omani Rial (RO)

1دولار أمريكي :
386. ريال (ثابت)

1 US Dollar :
0.386 Omani Rial (fixed)

1ريال عماني :
2,6 دولار أمريكي

1 Omani Rial:
2.6 US Dollars

الوقت:
+4 ساعات عن جرينتش

Time Zone:
+4 GMT

استكشف المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في سلطنة عُمان وجهاتكم الأمثل للإستثمار

EXPLORE Sultanate of Oman SPECIAL ECONOMIC ZONES AND FREE ZONES

DESTINATIONS OF CHOICE

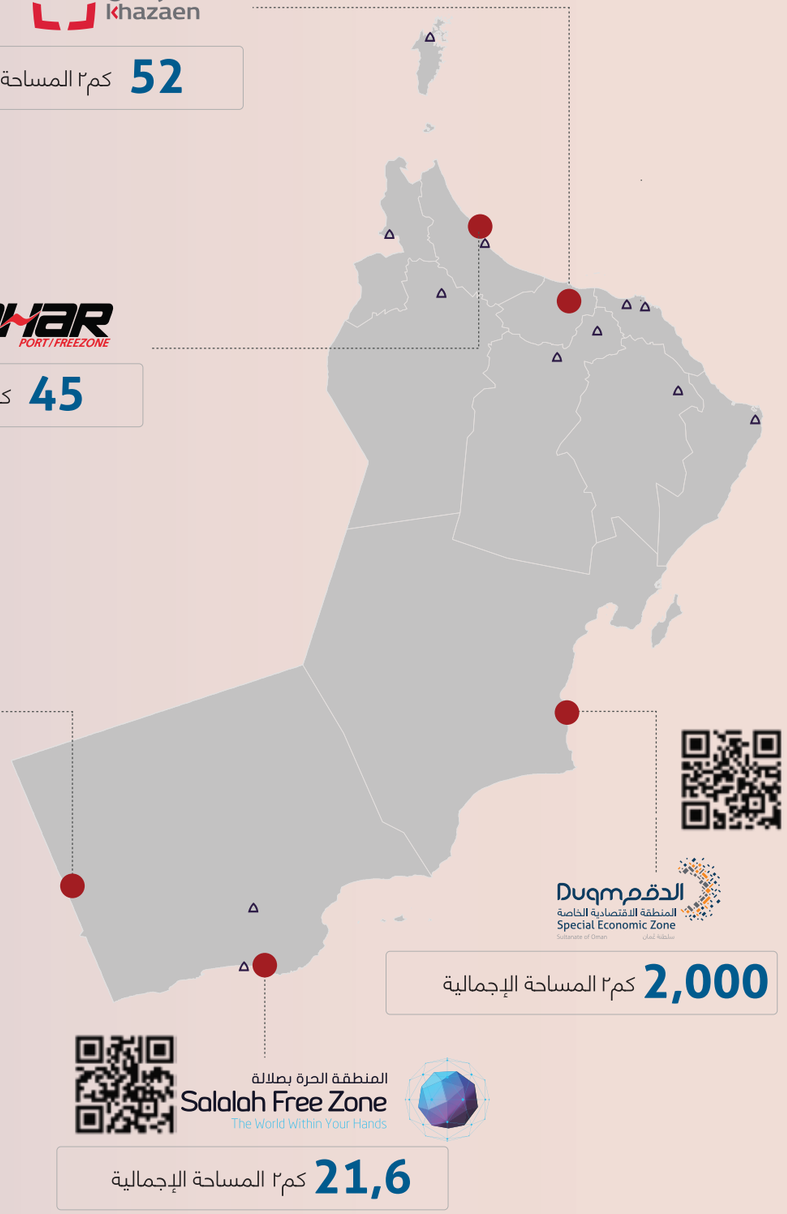

خزائن Khazaen
52 كم٢ المساحة الإجمالية

SOHAR PORT / FREEZONE
45 كم٢ المساحة الإجمالية

مدائن madayn
163 كم٢ المساحة الإجمالية

المنطقة الحرة بالمزيونة
AL MAZUNAH FREE ZONE
15,3 كم٢ المساحة الإجمالية

الدقم Duqm
المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone
Sultanate of Oman
2,000 كم٢ المساحة الإجمالية

المنطقة الحرة بصلالة
Salalah Free Zone
The World Within Your Hands
21,6 كم٢ المساحة الإجمالية

1919

+968 800 11110

contactenter@opaz.gov.om

The Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones (OPAZ) aims to provide an attractive and integrated investment environment across the zones under its supervision by enhancing infrastructure, offering incentives and facilities that meet the needs of investors, and supporting innovation and sustainable development.

OPAZ focuses on diversifying economic sectors, creating quality job opportunities and enhancing the contribution of special economic zones, free zones and industrial cities to the gross domestic product (GDP), making them key drivers of economic growth in the Sultanate of Oman.